الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٢٠**
الاثنين ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السير مايكل سوماري، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة.

اصطحب السير مايكل سوماري، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أرحب في الأمم المتحدة بالسير مايكل سوماري، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

السير مايكل سوماري (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تقديم التهانئ لمعالي السيد جوزيف ديس، على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. بتوجيهاتكم، سيدي، فإن وفدي على ثقة من أنه يمكننا أن نناقش مختلف التحديات العالمية التي تواجهنا، بروح التعاون، لما فيه خير البشرية المشترك.

إننا نجتمع في وقت يشهد فيه العالم بعض التطورات المتباينة. ففي بعض مناطق العالم، هناك بلدان تشهد سلاماً نسبياً، بينما في مناطق أخرى تتورط بلدان في صراع مسلح. وفي حين تنعم بعض البلدان بنمو اقتصادي وفوائض في الميزانية، تعاني بلدان أخرى من ركود أو انكماش اقتصادي.

إن تركيز هذه الدورة للجمعية العامة على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ملائم للغاية. وإنجاز الأهداف الشاملة الثمانية التي حددناها لأنفسنا سيحسن نوعية الحياة لشعوبنا كافة. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، انتهينا من تقييم التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين كانت النتائج المدونة في السجل متفاوتة، جاء التزام الدول الأعضاء بالاستمرار في تنفيذ تدابير لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ قاطعاً.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبابوا غينيا الجديدة، شأنها شأن كثير من البلدان النامية، كان نجاحها في حدود معقولة. وكما أشار كثيرون في الأسبوع الماضي، كان للأزمة الاقتصادية العالمية أثر ضار في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنني أود أن أضيف أنه لو كانت الموارد التي وُعد بها لتنفيذ هذه الأهداف قد أتيحت، لكانت صحيفة التقييم لبلدان نامية كثيرة قد بدت أكثر إيجابية. إن بابوا غينيا الجديدة تشيد بالالتزام بتقديم ٤٠ مليار دولار لتخفيف وطأة الفقر، وخصوصا تحسين صحة الأطفال والنساء. ويحدونا الأمل في أن يكون ذلك مظروفا جديدا للموارد وليس التزاما قديما أعيدت تعبئته.

وقد لاحظنا الدعوات إلى أن تتولى البلدان ملكية أكبر لتنفيذ الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. لقد قبلت بابوا غينيا الجديدة هذه التحديات. وسنواصل بذل قصارى جهدنا للإيفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا حينما انضممنا إلى الآخرين في ٢٠٠٠ لاعتماد إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢).

إن الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة فصّل في الأسبوع الماضي جهود بلدنا لتحقيق الأهداف الإنمائية بحلول ٢٠١٥. واسمحوا لي بأن أذكر مرة أخرى بعض الإجراءات الرئيسية التي نقوم باتخاذها. لقد كيفت بابوا غينيا الجديدة الأهداف الإنمائية للألفية للظروف المحلية بوضع ١٥ هدفا و ٦٧ مؤشرا ضمن استراتيجيتنا الإنمائية المتوسطة المدى للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠. وقد حددنا معايير خطتنا الإنمائية المتوسطة المدى ٢٠١١-٢٠١٥ وصممنا خطتنا الاستراتيجية للتنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بصياغة بيان رؤيتنا لعام ٢٠٥٠ ليكون متسقا مع الأهداف الإنمائية للألفية.

إن برامجنا للمساعدة الإنمائية الرسمية مع الجهات المانحة الشريكة لنا يعاد تنظيمها على نحو تدريجي لتمكين بابوا غينيا الجديدة من التحقيق في نهاية المطاف للأهداف الإنمائية للألفية. وعلى نطاق أوسع نحث الجهات الشريكة المانحة على التقيد بمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا. وفي المحيط الهادئ اعتمدنا اتفاق كيرنز لتحسين تنسيق المساعدة الإنمائية وكفالة التحقيق الفعال. وتحتاج البلدان المتقدمة النمو أيضا إلى رفع مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي، وفقا لالتزاماتها.

ووفقا لالتزامنا إزاء الهدف الإنمائي ٣ قدمت حكومة بلدي اقتراحا تشريعيا إلى الهيئة التشريعية لبابوا غينيا الجديدة بحجز ٢٢ مقعدا للنساء في البرلمان الوطني. وفيما يتعلق بالهدف الإنمائي ٢ أدخلنا سياسة التعليم الابتدائي العام ونرمي إلى تحقيق التعليم المجاني على المستوى الابتدائي لجميع الأطفال بحلول ٢٠١٥.

وليس لدى بابوا غينيا الجديدة وهم بأن تحقيق الأهداف الإنمائية مهمة أحادية الجانب. إنها مهمة مشتركة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، كما أنها جهد تعاوني بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. ولهذا السبب فإن لدى بلدي شعورا بالإحباط لأن الهدف الإنمائي ٨ بشأن إنشاء شراكة عالمية للتنمية يبدو أنه لا يجتذب اهتماما يذكر من البلدان المتقدمة النمو. ونلاحظ أن القيمة الحقيقية للمعونة بقيت ثابتة وأن جولة الدوحة الإنمائية لا تزال أمرا لم يُفرَغ منه.

ومما يقلقنا أيضا عدم قدرة بلدان نامية كثيرة على الحصول على معاملة منصفة من مؤسسات بريتون وودز. وجهودنا للحد من إزالة الغابات في بلدان غابات الأمطار الاستوائية، مما سأتناوله في وقت لاحق، قد واجهت نفس الاستجابة عديمة المبالاة. وعلى الرغم من الجهود المثلى في إطار عمليات منظمة التجارة العالمية ومنتدى التعاون

الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، فإن البيئة التجارية الدولية لا تزال متسمة بعدم المساواة. وتستمر التدابير الحمائية التجارية، في أغلب الأحيان ببروز أقل ولكن على نحو مضر، في إعاقة التجارة العالمية.

وفي مجال السلام والأمن الدوليين فإن العالم ليس أكثر سلامة اليوم، لسوء الحظ، مما كان حينما أنشئت الأمم المتحدة. لا تزال الحرب تُشن في أفغانستان. ولا يزال العراق يعاني من التفجيرات الانتحارية المنتظمة. وما انفك شبه الجزيرة الكورية منطقة اضطراب في آسيا، ولا يزال الشرق الأوسط بؤرة للتوتر.

وبالمثل تستمر الصراعات الإقليمية والتوترات العرقية في النشوب في أجزاء كثيرة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. إن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يفعل المزيد للتصدي لهذه الصراعات، خصوصا مسألتي أفغانستان والعراق. والبيئة الهشة للسلام والأمن العالمي يجسدها أيضا استمرار حضور الخوذ الزرق في أجزاء كثيرة من العالم.

وتشيد بابوا غينيا الجديدة بجهود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي تعين على كثير منها أن تعمل في ظروف شاقة جدا. ونود أن نشكر البلدان المساهمة بقوات لتحملها هذه المسؤولية الثقيلة باسمنا جميعا. ومن ناحيتنا، يسرني أن أعلن أن حكومة بلدي وضعت مشروع الالتزامات الدولية ليوفر الإطار القانوني لمشاركة بابوا غينيا الجديدة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتتواصل أعمال الإرهاب ولا يزال تهديد هجوم إرهابي آخر على نطاق مماثل لنطاق ١١ أيلول/سبتمبر حقيقيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تعزيز تعاونه للتصدي لهذه الآفة.

ولا تزال الأسلحة النووية تتسبب في القلق في اعتباراتنا الأمنية. وعلى الرغم من أن البعض قد يسوق الحجة بأن الأسلحة النووية هي السبب في أن العالم لم يخض حربا عالمية أخرى فإن حكومة بلدي تعتقد بأن أسلحة الدمار الشامل هذه غير لازمة وتنبغي إزالتها. وكجزء من تلك العملية نؤيد جهود تعزيز الآليات الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى في منطقة المحيط الهادئ يشكل تغير المناخ مصدر قلق شديد بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة. ولا نحتاج إلى عالِم يخبرنا بالأثر السلبي لتغير المناخ. إننا نعيشه ونعاني منه. وكثير من جزرنا، مثل كارتيريتس، والموائل الساحلية مثل منطقة موطني، منطقة بحيرات موريك، تغمرها تدريجيا مستويات البحر المتزايدة الارتفاع. والنتيجة هي أن الناس الذي يعيشون في تلك المناطق يصبحون لاجئين بيئيين. وأمراض الأراضي المنخفضة مثل الملاريا تنتشر الآن في المناطق المرتفعة من بابوا غينيا الجديدة. وأنماط الطقس غير العادية، مثل تزايد هبوب الأعاصير وارتفاع وتيرة الفيضانات الجارفة وحالات الاهمال الوحلي، تسبب الأضرار البالغة باقتصاداتنا وتسبب معاناة تجل عن الوصف لشعوبنا.

جميع هذه التحديات المصاحبة لتغير المناخ تشكل عبئا على موارد الميزانية في بلداننا وتقوض خططنا الإنمائية. لقد اعترف المجتمع الدولي بحق بالآثار الخبيثة لتغير المناخ ووافق على اتخاذ إجراءات متضافرة في إطار بروتوكول كيوتو، وخارطة طريق بالي واتفاق كوبنهاغن للتصدي للمسألة. وتحث بابوا غينيا الجديدة شركاءنا من البلدان المتقدمة النمو على تحمل مسؤولية أكبر عن الحد من انبعاثات غاز الدفيئة وعن مساعدة البلدان النامية، وخصوصا الدول الجزرية الصغيرة، في التكيف مع تغير المناخ وآثاره.

إن الموارد لتدابير التكيف وتخفيف الأثر، وخصوصا تلك الملتزم بها في كوبنهاغن، يجب أن تكون متاحة على نحو أيسر للبلدان النامية. ونلاحظ المبادرة التي أعلنت عنها اليابان

في الأسبوع الماضي خلال استعراض الأهداف الإنمائية للألفية ونتطلع إلى معرفة المزيد من التفاصيل عن محتواها. ونشيد أيضا بالتعهدات المالية ومبادرات السياسة العامة التي أعلنت عنها الصين لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية)

وبالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، فإننا قد التزمنا، مع زملائنا من ائتلاف دول الغابات المدارية المطيرة، ببرنامج لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، والمعروف أكثر بالمبادرة المعززة. وبما أن هذه السنة هي السنة الدولية للتنوع البيولوجي، اسمحوا لي أن أقول إن المبادرة المعززة ستكفل حماية التنوع البيولوجي الهام.

وفضلا عن ذلك، اعتمدت غينيا الجديدة على الصعيد الوطني خطة عمل للتنمية المتوائمة مع المناخ، وأنشأت المكتب المعني بتغير المناخ والتنمية ليشرف بصورة علنية على إجراءاتنا فيما يتعلق بمسائل تغير المناخ. وفي إطار استراتيجيتنا لخفض بصمتنا الكربونية، نسعى الآن جاهدين لتطوير المزيد من الطاقة الكهرومائية ومصادر الحرارة الجوفية لتلبية احتياجاتنا من الطاقة. وشرعنا أيضا في مشروع كبير لتسويق مخزوناتنا من الغاز تجاريا لتقديم طاقة بديلة أنظف إلى العالم.

لقد أقر الكثيرون منا هنا بضرورة إصلاح الأمم المتحدة، وذلك لمراعاة تغير الظروف التي تعمل في ظلها، فضلا عن التحديات الجديدة والناشئة التي لا بد من معالجتها. ونلاحظ الإصلاحات الإدارية والمؤسسية الجارية، ونثني على الأمين العام الذي يقوم بها لتحسين كفاءة الأمم المتحدة بحيث تخدم الدول الأعضاء على نحو أفضل. ونحث جميع أصحاب المصلحة في خطة إصلاح مجلس الأمن أن يتحلوا بالشجاعة والقيادة كي يتم إصلاح تركيبة مجلس الأمن وأساليب عمله بطريقة منصفة وتجسد الحقائق الجيوسياسية والاقتصادية الحالية.

لقد قالت بابوا غينيا الجديدة من قبل في هذه الجمعية إننا نعتقد أن توسيع عضوية مجلس الأمن مسألة منطقية لإتاحة تمثيل بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعم غينيا الجديدة لإدراج ألمانيا واليابان بوصفهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الموسع.

وأخيرا، إن أوجه الإجحاف القائمة اليوم في نظام التجارة العالمي هائلة، لكن يمكن تصحيحها. فبالقيادة الحقيقية نستطيع التغلب عليها، وسوف نقوم بذلك. وقد يكون العالم أقل أمنا اليوم مما كان عليه عندما أنشئت الأمم المتحدة قبل حوالي ٦٥ عاما، لكنّ تمكننا من تجنب حرب عالمية أخرى هو خير شاهد على أن المجتمع الدولي يتحلى بالإرادة السياسية لمعالجة التوترات والاضطرابات بطريقة مدروسة. فالأمم المتحدة والهيكل القانوني الدولي اللذين حققهما المجتمع الدولي وطورهما وعززهما قد اضطلعا بدور هام في هذا الصدد، مما يؤكد استمرار أهمية هذه الهيئة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر دولة رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السير مايكل سوماري، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، من المنصة.

خطاب السيد باتبولد سوخباتار، رئيس وزراء منغوليا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن، إلى خطاب رئيس وزراء منغوليا.

اصطحب السيد باتبولد سوخباتار، رئيس وزراء منغوليا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد باتبولد سوخباتار، رئيس وزراء منغوليا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سوخباتار (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): تعقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت تلاحظ فيه بعض علامات الانتعاش بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتأتي في أعقاب زيادة حادة في أسعار الغذاء والطاقة. ورغم أن العالم لا يزال يواجه آثار تلك الأزمات المتعددة والمترابطة، فإن الدعوة التي صدرت في الأسبوع الماضي عن اجتماع القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لتكثيف الإجراءات المشتركة إنما تبعث الأمل على التفاؤل.

وفي الوقت الذي غرق فيه العالم في أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير، سعت أفضل العقول من جميع أنحاء العالم للعثور على إجابات عن الأخطاء التي حدثت وما هو المطلوب لتصحيحها. وحاجج البعض أن النظريات الاقتصادية التي يشار إليها بالليبرالية الجديدة أو أساسيات السوق، التي سادت خلال الربع الأخير من القرن الماضي، كانت تشوبها العيوب. ويبدو أن فرضيتها الرئيسية – القائمة، مثلا، على فكرة أن الأسواق تصحح نفسها بنفسها، وبالتالي ليست هناك ضرورة لقواعد تنظيم الأسواق – كانت فرضية خاطئة.

لقد أثبتت تجارب البلدان والمناطق التي حققت نموا وتقدما سريعين في الحد من الفقر أن الدولة يمكن أن تتدخل بشكل متعمد في الاقتصاد بل يمكنها أن تقوم حتى بتصويب السوق القائم على الحوافز بطريقة تمكن من تعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ومن ثمّ، ينشأ مفهوم جديد للتنمية يتوخى عكس اتجاه التفكير في دور الدولة والسوق.

والأمم المتحدة بوصفها منشأ الأفكار الابتكارية والمفاهيم الإنمائية التي غيرت العالم في الماضي، فإنها، في رأينا، هي المكان المناسب للمشاركة عن كثب في رعاية هذه المفاهيم الأساسية، التي لها أثر كبير على السياسات والآفاق الإنمائية لدولها الأعضاء. ويمكن أن يشكل ذلك جانبا هاما من المداولات التي اقترحها الرئيس موضوعا لهذه المناقشة وهو – ”إعادة تأكيد الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن تحديات اليوم العالمية تتطلب حلولا عالمية. فالمبادئ والسمات الأساسية للأمم المتحدة تجعل منها جزءا لا غنى عنه في تطور نظام الحوكمة العالمية. والأمم المتحدة هي أكثر المنظمات عالمية ومشروعية ومرجعية وهي مركز سياسي للتعاون العالمي. وتمثل محفلا فريدا للحلول التآزرية للمشاكل العالمية، التي تشمل الأسلحة النووية وتغير المناخ، والتنمية وحقوق الإنسان. ففي الأمم المتحدة نشاهد قادة العالم يتعهدون بجعل العالم مكانا للعيش أكثر أمانا وإنصافا، وأكثر ازدهارا وخضرة لهذا الجيل والأجيال القادمة.

ومع ذلك، أصبح من الأمور المسلّم بها أن هناك تحديات قد وجدت حلولا أو تبحث عن حلول خارج الأمم المتحدة. والسؤال المشروع هو: لماذا؟ قد تكون هناك عوامل كثيرة وأوجه متعددة للعثور على إجابة سهلة عن هذا السؤال. غير أن النتيجة البديهية لهذه المداولات هي أنه إذا كان للأمم المتحدة أن تؤكد مجددا دورها الرئيسي في

الحوكمة العالمية، فإنه يتعين عليها أن تكون فعالة وأن تسعى حثيثا لإصلاح نفسها.

ويجب مواصلة السعي لتنشيط الجمعية العامة كي يكون لمداولاتنا وقراراتنا المزيد من التأثير العملي والمجدي على حياة الناس الذين نعمل هنا باسمهم. ولا بد من تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي. وبكل تأكيد، سيعطي إصلاح مجلس الأمن، بهدف جعله أكثر تمثيلا للواقع العالمي الحالي، دفعة قوية لإعادة التأكيد على الدور الأساسي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وتؤيد منغوليا توسيع مجلس الأمن بصورة منصفة ومتكافئة بزيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة وكفالة التمثيل العادل للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء.

إن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان هي الأركان الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة. وترحب منغوليا بتنشيط خطة الأمم المتحدة للتنمية، كما يتجلى ذلك في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعقود في الأسبوع الماضي، وعلى نحو أهم، في المناقشات الدولية المفعمة بالحيوية التي جرت في الفترة السابقة على انعقاد اجتماع القمة. ونتيجة لذلك، فإن وضعنا اليوم أفضل بكثير فيما يتعلق بالتزام زعماء العالم بتكثيف الجهود في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وأعادت حكومتي، من جانبها خلال اجتماع القمة، تأكيد التزامها بتسريع جهودنا الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وكفالة الاستدامة البيئية، وهي الأهداف الإنمائية الثلاثة التي ما زلنا متأخرين في تنفيذها. والتزمنا باتباع نهج متعدد القطاعات وقائم على المشاركة يتخذ من البشر محورا له في تنفيذ الأهداف الإنمائية وبتحسين الحكم، باعتباره أساسا لتحقيق نتائج ناجحة في مجال التنمية، وبتحسين رصد عملنا وتقييمه فيما نمضي قدما.

وبينما نكثف جهودنا للحد من الفقر داخليا، نعتزم التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارها جزءا بالغ الأهمية لتحقيق النجاح. وحكومتي على ثقة بأن جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة المنشأ حديثا سيكون شريكا هاما في هذا المسعى. وقدمت منغوليا في العام الحالي عرضها الوطني الطوعي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسنواصل تحسين الإطار التشريعي لتمكين النساء من تحقيق إمكاناتهن الاقتصادية والسياسية بشكل أوفى، والوصول إلى الخدمات الصحية لهن ولأطفالهن على نحو أفضل، والمشاركة بشكل أوضح في الحوكمة الديمقراطية.

وتلبية احتياجات الفئات الأشد ضعفا تقع في صلب خطة الأمم المتحدة للتنمية. ومنغوليا، بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي، تسعى جاهدة مع بقية زملائها الأعضاء إلى الدفاع عن مصالح تلك المجموعة من البلدان. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي، ما زالت البلدان النامية غير الساحلية مهمشة في التجارة الدولية حيث لا تزال تتحمل تكاليف أعلى لنقل السلع عبر الحدود، وهو ما يجعل منتجاتها في وضع تنافسي ضعيف ويثبط الاستثمارات الأجنبية.

وبهدف بذل أقصى جهودنا المنسَّقة من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي والأهداف الإنمائية للألفية تنفيذاً كاملاً وفعالاً من خلال تعزيز القدرة التحليلية وتوفير بحوث منجزة محلياً بشأن احتياجاتنا المحددة، شرعت منغوليا في إنشاء المجمع الفكري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية. ويسعدني إبلاغ الدول الأعضاء اليوم بأن وزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية أقروا الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن تلك المؤسسة

خلال اجتماعهم السنوي التاسع في الأسبوع الماضي. وأعرب عن خالص تقدير حكومتي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمين العام ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وزملاؤنا الأعضاء على دعمهم الثابت.

يمثل تغير المناخ مجالا أساسيا آخر للحوكمة العالمية. واستنادا إلى التقدم المحرز في كوبنهاغن في بلورة توافق آراء سياسي عريض، يتحتم الآن تنشيط المفاوضات العالمية الجارية في كنف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الفترة السابقة على انعقاد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في كانكون في وقت لاحق من العام الحالي.

وتأثير تغير المناخ على منغوليا لا يمكن إنكاره. ففي خلال أقل من ٢٠ عاما، أثر التصحر على أكثر من ٧٠ في المائة من أراضينا. وجفت المئات من الأنهار والينابيع والبحيرات، ما أدى إلى نقص في المياه وفقدان للتنوع البيولوجي. غير أنه لم يتم بشكل كامل حتى الآن تحديد وتنفيذ أساليب للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، تتلاءم مع زيادة الجهود لتلبية احتياجات البلد. وفشلت الاستراتيجيات والبرامج المطبقة في تحقيق النتائج المنشودة ولم يؤد ظهور التعدين باعتباره صناعة كبرى إلا إلى زيادة حدة المخاوف بشأن البيئة. ومن ثم، فإن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتصدي للضعف الإيكولوجي للبلد سيتطلبان أن نركز عليهما بشكل مستمر في السنوات المقبلة. وثمة أربع قضايا – التنفيذ والتفاني والتمويل والتعاون الإنمائي – تتصدر أولوياتنا في سياق التصدي لهذه التحديات.

وفي الشهر الماضي، عقدت حكومتي اجتماعا خاصا لمجلس الوزراء في رمال صحراء غوبي. ويمثل التصحر قضية ذات أهمية بالغة لأكثر من بليون شخص في ما يربو على ١٠٠ بلد. ويشكل استمرار تدهور التربة، سواء نتيجة تغير المناخ أو بسبب اتباع أساليب غير مستدامة في الزراعة، تهديدا خطيرا للأمن الغذائي وللأمن البشري للمتضررين في نهاية المطاف. وعبر الرسالة المرسلة من غوبي، أبدت حكومتي عزمها الراسخ على معالجة مشكلة التصحر معالجة فعالة في إطار عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر.

في عام ٢٠١٠، شهدنا تفاؤلا متجددا على الصعيد الدولي بخصوص جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ومما عزز هذا التغير في الأجواء عقد الاتفاق الجديد الذي حل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) ونتائج مؤتمر قمة الأمن النووي، وهما أمران لقيا ترحيبا من حكومتي وجسدتهما نتيجة المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فقد وافق المؤتمر على خطط عمل تطلعية تمنح رؤية إخلاء العالم من الأسلحة النووية الزخم التي هي في أمس الحاجة إليه. وترحب منغوليا بهذه النتيجة وتفخر بالإسهام الذي قدمته في سبيل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بإعلان أرضها منطقة خالية من الأسلحة النووية. والمجتمع الدولي يقر تماما بمركز منغوليا هذا، وهو ما تشهد عليه الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

وترحب منغوليا بالدور المتزايد للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الإسهام في التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة. وسيتوقف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بقدر ما على إسهام التطبيقات النووية في مجالات مثل الطاقة النووية والرعاية الصحية والأمن الغذائي والبيئي. ومنغوليا تعكف على توسيع نطاق تعاونها مع الوكالة، خاصة في تنمية الموارد البشرية والتطبيقات النووية في مجالي الصحة والزراعة. وأضاف إطار البرنامج القطري لبلدنا للفترة

٢٠٠٩-٢٠١٤، الموقع مع الوكالة في العام الماضي، إنشاء هياكل أساسية للطاقة النووية واحتياطات البلد من اليورانيوم إلى مجالات التعاون ذات الأولوية.

وفي هذا العام، اختيرت منغوليا واحدة ضمن ثمانية بلدان باعتبارها مواقع إرشادية نموذجية لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان. وسيساعد ذلك منغوليا في التصدي بأقصى فعالية لوباء السرطان المتزايد ولتبادل خبرتها مع البلدان النامية الأخرى. ومن ثم، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنان حكومتي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمديرها العام على دعمهما القيم.

وترحب منغوليا بالاستعراض الثاني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي شدد على تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الوطني، ولكنه أكد مع ذلك أهمية مساعدة الدول الأعضاء في هذه المهمة. ومنغوليا تأخذ مسؤوليتها عن الإسهام في المسعى العالمي لمكافحة الإرهاب على محمل الجد وهي طرف في جميع صكوك مكافحة الإرهاب. وفي أيار/مايو الماضي، استضفنا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، حلقة عمل على المستوى دون الإقليمي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونؤمن إيمانا راسخا بالأهمية الحيوية لتعزيز التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب وفي بناء قدرات الدول على مكافحته.

إن حفظ السلام أداة هامة في يد الأمم المتحدة للحوكمة العالمية. ومنذ بدء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تسهم هذه العمليات في منع نشوب الصراعات العنيفة وإدارتها ودعم الدول في حماية وبناء السلام في بيئات ما بعد انتهاء الصراع. وخلال العقد المنقضي، نفذت المنظمة إصلاحات هامة لزيادة قوة حفظ السلام وفعاليته وجعله فعالا من حيث التكلفة. وترغب منغوليا في زيادة الاتساق في التفاعل بين جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وجهودها لبناء السلام.

اتخذت منغوليا خلال العقد الماضي خطوات مدروسة لتعزيز مشاركتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتشارك منغوليا الآن في ست عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة – بما في ذلك أصعب البعثات المتمثلة تحديا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد ودارفور – وهي مستعدة لزيادة توسيع مشاركتها.

وفي الماضي القريب، ظلت منغوليا مشاركا فعالا في الأنشطة الدولية الرامية إلى تعزيز المؤسسات وعمليات الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز ترسيخ الديمقراطية. ويضمن دستور منغوليا لعام ١٩٩٢ للشعب المنغولي الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. ومنغوليا طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وأنشئت لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، ويجري تنفيذ برنامج العمل الوطني لحقوق الإنسان الذي اعتمد في عام ٢٠٠٣. ويمثل هذا البرنامج الوثيقة السياسة الرئيسية التي تهدف إلى تحسين قدرات السلطات وإخضاعها للمساءلة، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني ووسائط الإعلام والقطاع الخاص، وتشجيع الدافع لدى الجماهير لتعزيز حماية حقوق الإنسان ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. وبصفة عامة، يمكن تلخيص جهودنا بالتأكيد أن لدى منغوليا التزاما سياسيا بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بالإضافة إلى وضع المعايير.

ومع ذلك، كما قيل بحق، لا يوجد سجل لحقوق الإنسان لا تشوبه شائبة. إن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في بلدي تعرقله إلى حد كبير فجوتان، هما فجوة المعرفة وفجوة القدرات. وعلاوة على ذلك، تتطلب التهديدات الناشئة العابرة للحدود، مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيره من الأمراض المعدية، والاتجار

بالبشر، والهجرة وغيرها، استجابة جماعية كافية تقوم على فعالية التعاون الإقليمي والدولي. وتتطلع منغوليا إلى إجراء حوار بناء مع مجلس حقوق الإنسان وهو يستعد للنظر في التقرير الوطني لحقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وتكتسي المشاركة المدنية المباشرة أهمية بالغة بالنسبة لأي نوع من أنواع الحكم، على الصعيدين الوطني والدولي. وتسعى حكومتي إلى إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بفعالية في وضع السياسات وتنفيذها. ولدينا اتفاق شراكة مع المجتمع المدني، ومن خلال الموقع الشبكي لحكومتنا المنفتحة، ينقل المواطنون آراءهم وتعليقاتهم للمساعدة في صياغة الأوراق المتعلقة بالسياسات والقوانين قبل أن ينظر فيها مجلس الوزراء.

وعلى مدى الشهرين الماضيين، سافرت على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد لأرى بصورة مباشرة التحديات الإنمائية التي تتم مواجهتها في الريف واستمع إلى وجهات النظر على مستوى القواعد الشعبية. ومن الضروري إجراء هذا النوع من التفاعل المباشر لتحديد احتياجات السكان العاجلة والطويلة الأجل على حد سواء والتعبير عن شواغلهم في أنشطة الحكومة. ومن خلال منتدى منغوليا الاقتصادي، أجرينا أيضا في وقت سابق من هذا العام مناقشة مستفيضة بشأن المسائل الاقتصادية والإنمائية مع الشركات، والمجتمع المدني ووسائط الإعلام لوضع أولوياتنا للسنوات المقبلة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ويكمن توفير العمالة والتعليم والصحة للناس – وبعبارة أخرى، التنمية البشرية – في صميم سياسات حكومتي وأنشطتها. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن حكومتي تتبع سياسات شاملة لتسريع النمو الاقتصادي الشامل للجميع من خلال التصنيع الواسع النطاق وإقامة المشاريع الضخمة في تطوير التعدين والبنية التحتية. وسيتم توزيع الثروة الوطنية على كل مواطن في منغوليا من خلال صندوق التنمية البشرية الذي أنشئ حديثا في شكل منح منتظمة ، وكذلك من خلال التعليم والرعاية الصحية وإعانات السكن.

وتتشرف منغوليا وتشعر بالامتياز لتولي رئاسة مجتمع الديمقراطيات في العام المقبل، وتتطلع إلى تعاون وثيق مع الزملاء الأعضاء وأصحاب المصلحة العالميين الآخرين. وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام منغوليا القوي تجاه الأمم المتحدة ودعمها لها – لتكون أمما متحدة قوية ومنفتحة وشاملة للجميع بوصفها الضامن للحكم العالمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية منغوليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد باتبولد سوخباتار، رئيس وزراء منغوليا، من المنصة.

خطاب السيد ونستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير خارجية انتيغوا وبربودا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا.

اصطحب السيد ونستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد ونستون بالدوين سبنسر، رئيس الوزراء ووزير خارجية أنتيغوا وبربودا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، لانتخابكم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

وأتعهد بدعم وفدي لجهودكم للمضي قدما بنجاح بجدول أعمال هذه الدورة. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد علي عبد السلام التريكي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، على إدارته، وبالأمين العام بان كي - مون على قيادته للأمانة العامة.

إن اختياركم لموضوع مناقشتنا العامة — ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“ - مناسب وحسن التوقيت. فبعد ٦٥ عاما من العمليات، هناك تاريخ كاف لتوفير المواد اللازمة لإجراء استعراض موضوعي وهناك مستقبل كاف لتبرير هذا التقييم الدقيق.

ومن وجهة نظري الخاصة، النابعة من النجاحات الكثيرة التي حققتها الأمم المتحدة في طائفة واسعة من المجالات، فإن أحد الدروس الأكثر ديمومة التي علمتنا إياها الـ ٦٥ عاما الماضية كمجتمع عالمي هو الحكمة وسيادة تعددية الأطراف. وحتى عندما أخفقت تعددية الأطراف في تأمين حلول دائمة لبعض المشاكل في العالم، فقد وضعت الأسس الراسخة التي يمكن أن يبنى عليها التفاهم الثنائي.

لقد استعصى طويلا على المجتمع الدولي حل الصراع في الشرق الأوسط، على سبيل المثال. ولهذا السبب نحن متفائلون فيما يتعلق بالجهود الأخيرة في المفاوضات السلمية بين إسرائيل وفلسطين التي تتوسط فيها الإدارة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية. وإذا أريد تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط، فيجب أن تكون هناك دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويجب أن تكون هناك مفاوضات مباشرة حيث يجلس كلا الطرفين، إسرائيل وفلسطين، على طاولة واحدة. ويجب على إسرائيل أن تستجيب لنداء المجتمع الدولي بالإجماع بتمديد تجميد بناء المستوطنات المتنازع عليها، مما سيسهم إسهاما إيجابيا في المفاوضات. ويجب على جميع بلدان تلك المنطقة الالتزام بتحقيق سلام دائم ومستمر في الشرق الأوسط والعمل من أجل ذلك.

واليوم، إن الحوكمة العالمية لا تتعلق بشواغل تحقيق السلام والأمن وتقرير المصير السياسي فحسب؛ بل الأهم من ذلك أيضا، أن الحوكمة العالمية تشمل ضرورات مثل القضاء على الجوع والمرض والجهل؛ وإدارة نظام مالي دولي قوي ومستقر، وضمان التجارة العادلة، وتوفير المأوى الملائم والمحافظة على بيئتنا الحساسة جدا.

ولم يحدث قط في تاريخ الوجود البشري أن واجه كوكبنا ضرورة ملحة أكثر لتحقيق هذه الأهداف. إن حجم الفقر والصراعات والاحترار العالمي والأزمة الاقتصادية والمالية والهجرة والأوبئة والإرهاب والجريمة الدولية يستدعي بذل جهد عالمي جماعي يوظف استراتيجيات مشتركة ومنسقة. إن نطاق هذه المشاكل وجسامة آثارها يتجاوزان بوضوح قدرات أي دولة بمفردها من حيث الموارد والإدارة.

وأعتقد أن الأمم المتحدة، بما تتمتع به من عضوية شبه عالمية، هي الهيئة العالمية الوحيدة التي لديها الهياكل الشرعية والتشغيلية للاضطلاع بمهمة التوصل إلى التوافق اللازم في الآراء على الصعيدين السياسي والاقتصادي للتصدي بفعالية لهذه المشاكل.

وقبل مجرد ثلاث سنوات، وصفنا نحن رؤساء الحكومات تغير المناخ بأنه التحدي المصيري لعصرنا. وهو لا يزال كذلك بعد ثلاث سنوات، خاصة بالنسبة للبلدان الضعيفة بشكل خاص. ورغم ذلك نسمع من بعض البلدان التي تتحمل المسؤولية عن اتخاذ إجراء أنها لن تفعل ذلك إلا عندما تتخذ البلدان الأخرى إجراء أيضا. وبينما تنتظر جميع البلدان أن يتخذ بلد ما إجراء، تعاني شعوب العالم.

وإذا كان هناك من تحد يتطلب حلا عالميا عاجلا، فإنه هو هذا التحدي. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل أنتيغوا وبربودا مجموعة فريدة من أوجه الضعف المرتبطة بحجمنا الصغير: العزلة النسبية وقاعدة الموارد الضيقة والتعرض الشديد للتهديدات البيئية العالمية. وإضافة إلى هذا، عانيا خلال السنوات الخمس الماضية بشكل غير متناسب من الأزمة المالية وأزمتي الغذاء والطاقة. لقد تضررت اقتصاداتنا ومحي الكثير من قطاعاتنا الإنتاجية.

لكن المشاق التي يواجهها شعبنا نتيجة لكل هذا، لن تعني شيئا، إذا لم يتصد المجتمع الدولي بسرعة للتهديد المتمثل في تغير المناخ الذي يلوح في الأفق، والذي له بالفعل أثر مدمر في جميع أنحاء العالم. لقد عانينا نحن، الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالفعل من فقدان الأراضي الزراعية والبنية التحتية – شأننا شأن بلدان كثيرة في أفريقيا.

لقد تأثرت صناعاتنا لصيد الأسماك والسياحة سلبا. وتعرضنا لخسائر كبيرة من حيث تنوعنا البيولوجي وزحف المياه المالحة وتدمير الموائل الأرضية والرطبة وتدمير المستوطنات البشرية. وحتى خطر ارتفاع مستوى سطح البحر الذي كان بعيدا ذات يوم أصبح الآن واقعا، مما أجبر بعض أبناء شعبنا على الهجرة وإعادة بناء حياتهم في مناطق أخرى.

إن أبرز إجراء، حتى الآن، هو الوعود المتكررة بالتمويل الوفير لمعالجة أكثر المشاكل إلحاحا. ومما يؤسف له أن معظم هذه الوعود لا تزال مجرد وعود. هناك تعهدات كثيرة جدا بإجراء تخفيضات كبيرة في انبعاثات غاز الدفيئة مع التحفظ المتمثل في اشتراط أن يجريها الآخرون أيضا. وأوجد هذا النهج مأزقا خطيرا لن يؤدي إلا إلى زيادة تضرر الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل بلدي.

وتعهد بلدي أنتيغوا وبربودا، لعدم استعداده السماح باستمرار هذه الحالة الخطيرة إلى الأبد، بتخفيض انبعاثاته الضئيلة بالفعل من غاز الدفيئة بمقدار ٢٥ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠.

ويأتي هذا ضمن النطاق الذي حدده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي أوصى بأن تتراوح التخفيضات الكلية بين ٢٥ في المائة و ٤٠ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠. وأعلنا أيضا أننا سنعمل صوب جعل أنتيغوا وبربودا اقتصادا مراعيا للبيئة بحلول عام ٢٠٢٠.

لكن، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ونحن ندرك بمنتهى الألم أنه لا يمكننا عمل ذلك بمفردنا. لذلك أدعو جميع البلدان، المتقدمة النمو والنامية، أن تنضم إلينا في هذا المسعى بإعلان أهداف حقيقية وطموحة لتخفيضات الانبعاثات، حتى يتسنى لنا الدفع بهذه المناقشة التي لا نهاية لها فيما يبدو إلى الأمام والتوصل إلى اتفاق شامل وملزم في المستقبل القريب.

ولم يخل عام ٢٠١٠ من نصيبه من الكوارث. فقد بدأ بزلزال مدمر في هايتي – أحد أسوأ الكوارث في التاريخ. وحدد عدد الوفيات بحوالي ٢٢٠ ٠٠٠ من بين تعداد سكان يبلغ حوالي ٩ ملايين. ووفقا لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، قدرت تكلفة الزلزال بما يتراوح بين ٨ بلايين و ١٤ بليون دولار. وفي ظل هذه الخلفية، تعهدت بلدان كثيرة بتقديم مساعدات – تصل إلى ١,٥ بليون دولار. ومن المؤسف، أن هايتي لم تتسلم سوى ١٠ في المائة من المبالغ التي جرى التعهد بها. ووسط هذه الوعود التي لم يتم الوفاء بها، تبقى الاحتياجات الإنسانية ماسة في شقيقتنا هايتي.

وبما أن المقربين أولى بالمعروف، أسهمنا نحن، الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وهايتي عضو فيها، في حدود

قدراتنا المحدودة للغاية بنصيبنا العادل من المساعدة لهايتي، بما في ذلك الدعم المباشر للموازنة. وأناشد تلك الدول التي تعهدت بتقديم المساعدة إلى هايتي، أن تفي بتعهداتها. وهناك حاجة عاجلة لتلك التعهدات، الآن وقد بدأ العمل في مرحلة إعادة البناء في ذلك البلد المدمر.

وفي تشيلي، ضرب زلزال ضخم مدينة كونسيبسيون ١٠ أقدام على الأقل، أو ٣ أمتار، باتجاه الغرب. وقتل بين ٥٠٠ و ٧٠٠ شخص. وقد تتجاوز إجمالي تكلفة التعافي ١٥ بليون دولار. وفي جمهورية الصين الشعبية، تتعرض المنطقة الغربية من البلد منذ عام ٢٠٠٩ إلى سلسلة من العواصف الثلجية والظروف الجوية التي يسودها التجمد. وأثرت العواصف على الملايين وتسببت في وفاة ٣٠ شخصا. وهذه السنة فقط، تسبب فيضان شديد وزلزال عنيف في مقتل المئات وتشريد آلاف آخرين.

وفي باكستان، تسببت الفيضانات العارمة في وفاة أكثر من ١ ٦٠٠ شخص وتضرر أكثر من ٦ ملايين. وطلب ذلك البلد المساعدة الدولية للتصدي للكارثة. وعلى الرغم من عمليات الإجلاء الجماعي، هناك مخاوف من ارتفاع عدد الوفيات مع وصول الفيضان إلى الأجزاء الجنوبية من البلد، وازدياد خطر انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه في مناطق كثيرة. إن هذه الكوارث وآثارها إنما تؤكد مجددا ضرورة كفالة بقاء التصدي للتبعات الإنسانية لكوارث اليوم من أولويات الأمم المتحدة. وينبغي أن تتعهد تلك البلدان التي بمقدورها ذلك بتقديم الدعم لمساعدة باكستان والوفاء بتعهداتها.

وما برحت أنتيغوا وبربودا تتعاطف مع حكومات وشعوب هذه الدول والدول الأخرى، التي تأثرت بالكوارث الطبيعية وغيرها من والكوارث.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي أنتمي إليها، تتخذ حكوماتنا خطوات جريئة للتغلب على بعض أوجه الضعف الاقتصادية والاجتماعية المتأصلة عن طريق إقامة الشراكات الاقتصادية التي تهدف إلى انتشال شعوبنا من الفقر. ونظام السوق والاقتصاد الموحدان الذي يجري تنفيذه على مستوى ١٥ دولة عضوا في الجماعة الكاريبية إحدى هذه المبادرات الجريئة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي لمنظمة دول شرق الكاريبي، تمضي عملية التكامل الاقتصادي بمعدل أسرع، مع التزامنا بإقامة اتحاد اقتصادي بحلول العام القادم.

إن السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية والاتحاد الاقتصادي لمنظمة دول شرق الكاريبي عملان ضخمان تقوم بهما الدول الجزرية الصغيرة بموارد محدودة للغاية. ولذلك ندعو شركاءنا الإنمائيين إلى تقديم الدعم لمساعدتنا بالموارد التقنية والمالية اللازمة للدفع قدما بهاتين المبادرتين الاقتصاديتين. ويرى قادة منطقتنا أن بناء التحالفات الاقتصادية القوية أمر حيوي لتحقيق الثروة والازدهار لشعوبنا.

ونحن على يقين بأن قدرة حكوماتنا الوطنية على توفير الخدمات الاجتماعية المهمة لسكاننا يمكن أن تتحسن عن طريق تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني على الصعيد الإقليمي. ولذلك السبب، وإذ نضع مصالح شعبنا في الاعتبار، اتفقت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اجتماعنا في المكسيك، في وقت سابق هذا العام، على إنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ستوحد أعضاء مجموعة ريو والجماعة الكاريبية. وسيبقى مجتمع الدول هذا جنبا إلى جنب مع منظمة الدول الأمريكية، التي نشارك فيها إلى جانب شركائنا من أمريكا الشمالية.

إن التحديات الاقتصادية التي تواجه شعوبنا في نصف كرتنا الغربي كثيرة جدا وآثارها هائلة للغاية إلى حد يحول دون أن نفكر في إقامة أي جماعة اقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تستثني أي بلد من بلدان منطقتنا.

وبتلك الروح لا تزال كوبا، وستظل دائماً، مشاركاً مفعماً بالحيوية في أي ترتيبات اقتصادية واسعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

قد لا نشترك جميعنا في الآراء والأنظمة السياسية، المماثلة بيد أن حق كل شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التمتع بفرصة متساوية للبقاء والتنمية الاقتصادية ولإحراز التقدم الاجتماعي حق مطلق غير قابل للتفاوض عليه. ولذلك السبب، ستظل حكومات وشعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعتبر استمرار الحصار الاقتصادي الحالي المفروض على كوبا عملاً ظالماً ومستهجناً ويأتي بنتائج عكسية. وسواء كان ذلك الخنق الاقتصادي استراتيجية سياسية أو مناورة اقتصادية، فإنه غير مبرر. ونحن ندين الحصار بأقوى العبارات الممكنة، لأن استمرار إنفاذه من قبل الولايات المتحدة يعوق بشدة تطور تنمية كوبا وشعبها.

لذلك فإن أنتيغوا وبربودا تجدد دعوتها الولايات المتحدة إلى إنهاء حصارها الاقتصادي المفروض على الشعب الكوبي فوراً.

وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً على سقوط جدار برلين، برزت الديمقراطية بوصفها الشكل المفضل للحكم في جميع أنحاء العالم. وعارض الناس في كل مكان بقوة محاولات الاستيلاء على الحكم – أياً كان – بوسائل غير ديمقراطية. مثل هذه المحاولات تجب إدانتها بأقوى عبارات الإدانة في أي زمان حدثت وفي أي مكان. لذلك نحن ندين الخطوات غير الديمقراطية مثل الانقلاب الأخير الذي وقع في هندوراس، وندعو إلى عودة الرئيس السابق زيلايا بدون أي أذى في بدنه عودةً غير مشروطة. إن ذلك شرط لا بد منه لتطبيع العلاقات تطبيعاً كاملاً بين هندوراس ومعظم بلدان المنطقة.

وكما قلت في بياني خلال استعراض الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.8)، فإن تجديد التأكيد على التجارة يمثّل ركيزة أساسية تسعى الدول النامية من خلالها لإنقاذ اقتصاداتها المنهكة وانتشال شعوبها من الفقر. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن يلتزم كل المشاركين في النظام التجاري العالمي، بما في ذلك شركاؤنا في البلدان المتقدمة النمو، بواجباتهم الدولية. وبدون ذلك، فإن شعوب بلداننا الصغيرة النامية، بالرغم من تشجيع قادتها لها، لن تثق بالنظام الدولي. لن يكون لديها مبرر للإيمان بأن النظام المتعدد الأطراف يتصف بالعدالة وأنه يعمل لصالحها مثلما يعمل لصالح الدول الكبرى القوية المتقدمة النمو.

إن عدم تسوية مسألة المقامرة الجارية حالية في إطار منظمة التجارة العالمية، بالرغم من الأحكام المتكررة التي صدرت في صالح أنتيغوا وبربودا من قبل هيئة تسوية النزاعات التابع للمنظمة، هو أحد الأمثلة في هذا الصدد. ويجب ألا ننسى أن منظمة التجارة العالمية والهيئات الأخرى مثل مؤسسات بريتون وودز، شأنها شأن الأمم المتحدة، عناصر مهمة في النظام المتعدد الأطراف وركائز حيوية للهيكل المعترف به للحوكمة العالمية. ومن أجل الحفاظ على ذلك الهيكل الحيوي للحوكمة العالمية، تؤكد أنتيغوا وبربودا مجدداً دعوتها صديقتنا وشريكتنا، الولايات المتحدة، إلى العمل معنا لتسوية الحالة بسرعة والتوصل إلى تسوية منصفة وعادلة للطرفين.

إن التجارة أداة ذات أهمية بالغة للنمو الاقتصادي. وإن لم يكن ثمة من سبب إلا هذا، فإنه يجب علينا أن نكمل

جولة الدوحة للمفاوضات التجارية حتى نكفل التوصل إلى نتيجة متوازنة. والآن يجب أن تفضي جولة الدوحة، أكثر من أي وقت مضى، بعد ١٠ سنوات من المخاض، إلى توسع اقتصادي وتنمية في البلدان الأكثر فقراً وإنهاء الإعانات المشوِّهة والحواجز الحمائية.

ويحتاج عدد من البلدان المصنفة على أنها ذات دخل متوسط وفوق المتوسط حاجة ماسة إلى إعفائها من كميات مقدرة من الديون حتى يتهيأ لها الحيز المالي للإنفاق الذي يكون هدفه تنميتها. والكثير من تلك البلدان لديها واجبات في خدمة الديون يمكن مقارنتها في الحجم بناتجها القومي الإجمالي، أو، في بعض الحالات، تجعل ناتجها الإجمالي يبدو قزماً أمامها. وتمثل الحاجة إلى الإعفاء العاجل من الديون بالنسبة لهذه البلدان – ومن بينها بلدي – أولوية قصوى.

وفي حالات الكثير من تلك البلدان لم تكن محنة الديون من صنعها، بل نتجت بسبب الأزمات العالمية. وقد أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الشبيهة بالتسونامي، التي لم يشهد العالم لها مثيلاً منذ عام ١٩٢٩، تأثيراً سلبياً على كل نواحي الحياة لنحو ٩٠ في المائة من سكان العالم. وفي بعض الحالات، انهارت اقتصادات وطنية بأكملها، وأصاب الدمار القطاعات التجارية والخاصة. وبالنسبة للبعض، لا يبدو أن ثمة نهاية لدوامة السقوط. وتجاهد الكثير من البلدان من أجل المحافظة على أدنى قدر ممكن من الحياة الطبيعية. وبالنسبة لبلدان أخرى تحاول درء الانهيار المالي، فإن الاضطرابات الاجتماعية والفوضى تهدد بتفكيك نسيج المجتمعات الحديثة نفسه، وتعرض للخطر تعقل الشعب وسيادته واستقلاله وكرامته وعزته.

وتظهر بجلاء آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول الأكبر حجماً في الجماعة الكاريبية في بيانات إحصاءاتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية. أما بالنسبة للدول الأصغر حجماً في منطقة شرق البحر الكاريبي فإن الحالة أشد دماراً. واسمحوا لي أن أسرد الحقائق المتعلقة ببلدي، أنتيغوا وبربودا.

بالإضافة إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة التي أحدثتها عدوى الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصادنا، رزئنا بانهيار اثنتين من كبريات شركات التأمين كانتا تحتفظان ليس ببواليص التأمين فحسب بل أيضاً بمعاشات أفراد ومدخراتهم طوال حياتهم، بالإضافة إلى استثمارات نقدية ضخمة تقدر بنحو ١٥٠ مليون دولار لشركات ذات وضع قانوني وطني. وفي الوقت نفسه، انهارت شركة تعتبر أكبر مخدِّم في القطاع الخاص وثاني أكبر مخدِّم في الدولة بعد الحكومة.

يضاف كل ذلك إلى قطاع مالي ظل يعاني من حملة متواصلة شنتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تهدف إلى تقليص المنافسة في الضرائب، وهو مجال كنا قد قمنا بتنويع اقتصادنا فيه بعد أن كان يعتمد بالكامل تقريباً على السياحة. ونتج عن ذلك العمل الذي قامت به المنظمة خسارة المئات من أفضل الوظائف المجزية وخسارة ما يقدر بمئات الملايين من الدولارات من الإيرادات المباشرة لاقتصادنا.

ونشير إلى حذف أنتيغوا وبربودا مؤخرا مما يسمى بالقائمة الرمادية. وإدراج بلدنا في قائمة البلدان التي نفذت بدرجة كبيرة المعايير الضريبية المتفق عليها دولياً يمثل اعترافاً واضحاً بالخطوات التي اتخذتها حكومة أنتيغوا وبربودا الحالية، على مدى عدة سنوات، لتمتثل امتثالا كاملاً لكل المعايير الدولية في هذا الصدد.

وفي ضوء تلك الحقائق المتعلقة بانخفاض كبير في الدخل والاختلال الاقتصادي الشديد، دخلت أنتيغوا وبربودا مؤخراً في مناقشات مع نادي باريس بشأن ديون بلدنا

المستحقة لتلك المجموعة من الدائنين والبالغة ١٣٣ مليون دولار. وقد ساعد في حوارنا مع نادي باريس ترتيبات احتياطية وافق عليها صندوق النقد الدولي من قبل. وقد توصلنا إلى اتفاق يقضي بإعادة جدولة ٩٠ في المائة من ذلك الدين. وستكون خطوتنا المقبلة الدخول في مفاوضات ثنائية مع الأعضاء الدائنين بنادي باريس.

وبسبب التحديات الاقتصادية التي أوجزتها، فإن جهودنا لتلبية احتياجات التنمية البشرية تجابه تحديات ومعوقات شديدة بطرق غير مسبوقة. وذلك يجعل بلوغنا الأهداف الإنمائية للألفية – بالرغم من كونه ممكناً – بالغ الصعوبة بدون التزام أكثر واقعية ومرونة من جانب شركائنا الإنمائيين. لذلك أنا أدعو مجموعة السبعة، ومجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في إطار التزاماتها الثنائية والمتعددة الأطراف لمنطقة الكاريبي، بأن يكون ردها بشأن الترتيبات الجديدة للاقتراض أكثر تعاطفاً وإيجابية، مع التركيز بشكل خاص على اتفاق مجموعة العشرين في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وينص ذلك الاتفاق على مضاعفة القدرة الافتراضية للصندوق ثلاث مرات لتصل إلى ٧٥٠ بليون دولار. وقد استخدم هذا النهج بالفعل مع مناطق ودول أخرى. ووُجهت الدعوة أيضاً إلى المؤسسات لتمنح منطقتنا إمكانية النظر في إلغاء ديونها بصورة أكثر اتساعاً وشمولاً من أجل حفز التنشيط الاقتصادي، وفي بعض المناطق، من أجل المساعدة على البقاء.

وتجتمع الجمعية العامة مرة أخرى بوصفها الجهاز الرئيسي للتشاور وصنع السياسات والتمثيل بالأمم المتحدة. ونحن نجتمع في هذا المنتدى الفريد، الذي يمنح المساواة لأعضائه البالغ عددهم ١٩٢ عضواً، لكي ننخرط في مناقشات متعددة الأطراف للنهوض بمصالح كل شعوب العالم. بيد أنه لا يمكن إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية بدون إيلاء الاعتبار اللازم لمجموعة التحديات التي تواجه كل أعضائها.

ولتحقيق إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة – والتي يعتقد معظمنا، إن لم يكن جميعنا، أنها هدف بارز جدا – أعتقد أنه يجب علينا العمل الآن. ومن ثم، فإنني أدعو الجمعية العامة إلى أن تضع في هذه الدورة الطرائق التي ستجعل دولنا قادرة على حل الصراعات وتعزيز السلام والاستقرار وإيجاد عالم أكثر ازدهارا من خلال تحقيق التوازن من حيث النمو والرخاء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتشجيع جميع الدول الأعضاء على السعي إلى إقامة عالم أكثر نظافة واستدامة ومراعاة للبيئة لأطفالنا، وإيجاد عالم أكثر أمانا، خال من الأسلحة النووية.

وتاريخ هذه المؤسسة النبيلة الذي يمتد لـ ٦٥ عاما يؤكد، بما لا يدع مجالا للشك، قدرتنا على ذلك. ومستقبل جيلنا والأجيال المقبلة من شعوبنا يقتضي منا الشروع في تلك المهمة بصورة عاجلة وفورية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ونستون بولدوين سبنسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

خطاب دولة السيد هواماي بارتمويو كاساني، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطحب السيد هواماي بارتمويو كاساني، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد هواماي بارتمويو كاساني، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بارتمويو كاساني (أندورا) (تكلم بالكاتالانية؛ وقدم الوفد النصين الإسباني والفرنسي): إن مخاطبة الجمعية هي بالقطع فرصة عظيمة لإمارة أندورا وللحكومة التي أمثلها. والأمم المتحدة، الوفية لأصولها، هي المحفل الذي يمثل اليوم أكبر مصدر للأمل للكثير من الشعوب والبلدان والحكومات.

وفي أندورا، نعي ما الذي ينطوي عليه كوننا بلدا صغيرا عضوا في الأمم المتحدة – ألا وهو، التصميم على التعاون والعمل الشاق وبذل جهود مخلصة. والعالم هو مجموع إمكاناتنا وجهودنا ومجموع تطلعات كل منا.

والعالم في القرن الحادي والعشرين ليس أفضل ولا أسوأ؛ فهو يعاني نفس العيوب والتناقضات ويتمتع بنفس الفضائل مثلما كان حاله في القرون السابقة، لكن قواعد اللعبة أصبحت أكثر دينامية. وبفضل التكنولوجيات الجديدة والشبكات الاجتماعية، أصبح للمواطنين الآن ثقل أكبر مما كان لهم في الأزمان السابقة في تنبيه وتحفيز القادة السياسيين والاقتصاديين والتأكد من استمرارهم في العمل.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإننا نعيش اليوم في عالم يشهد تناقضات صارخة حيث لا يزال الجوع أحد أسوأ الشرور التي نواجهها. ويعاني ما يربو على بليون شخص من سوء التغذية والفقر. وزادت آثار الأزمات الغذائية والبيئية والاقتصادية حالة أضعف الفئات السكانية سوءا.

وخلال مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي عقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قررنا اعتماد تدابير لخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية والجوع بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٥، بتوحيد جميع الجهود الممكنة لبلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال اجتماع مجموعة العشرين الذي عقد في تورونتو، دافع الأمين العام عن موقف أضعف الفئات السكانية وطلب من أكبر ٢٠ قوة في العالم وضع سياسات جديدة لمكافحة الفقر.

غير أن النضال في سبيل مكافحة تغير المناخ لم ينته بعد. والكوارث الطبيعية التي واجهها سكان هايتي وباكستان تظهر مدى الدمار الذي يمكن أن تسببه آثار تغير المناخ. وهو ظاهرة تعرض أفقر الفئات السكانية للخطر وتؤثر على إمكانية الوصول إلى المياه وتؤدي إلى تفاقم سوء التغذية وإلى العنف. والآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة على الدول النامية رهيبة.

ولئن كانت التهديدات حقيقية، فإن الحلول حقيقية أيضا. وهناك إمكانية للتصدي لهذه التهديدات. وخلال مؤتمر كوبنهاغن، شرعت الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن تغير المناخ في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق. ونأمل في أن يجري خلال المؤتمر المعني بتغير المناخ المقرر عقده في كانكون في كانون الأول/ديسمبر اعتماد نص فعال وطموح علميا، يجعل خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أمرا ممكنا.

وتشارك أندورا في أنشطة تهدف إلى مكافحة تغير المناخ، وخاصة معالجة المياه وخفض المواد المستنفذة لطبقة الأوزون. وخلال الشهور القليلة المقبلة، تعتزم حكومتنا أيضا قبول التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ومن الواضح أن الأزمة الحالية تجبرنا على إعادة النظر في هياكل النظام المالي العالمي لجعله أكثر إنصافا وأخلاقية وأكثر سلامة في الوقت ذاته، وذلك لكفالة إمكانية أن تتلاقى تطلعات قادة العالم – شيئا فشيئا ولكن بقدر أكبر

في كل مرة – وأن يتفقوا بشأن الاحتياجات الحقيقية لأضعف الشعوب والبلدان والديمقراطيات.

لقد نجحت أندورا في الخروج من القائمة الرمادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بفضل توقيع ١٧ اتفاقية ثنائية بشأن تبادل المعلومات الضريبية في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وشباط/فبراير ٢٠١٠. ووضع التزامنا الثابت بتوصيات المنظمة والمجتمع الدولي بأسره، وفقا لما تم التعبير عنه في اجتماعات مجموعة العشرين، الأسس لهيكل الأعمال لدينا وعزز الثقة في القطاع المالي لأندورا.

ونرغب في مواصلة المضي قدما على الطريق باتجاه الشفافية والتعاون الدولي في مكافحة التهرب من دفع الضرائب. ومن ثم، نعتقد أنه ينبغي إنشاء آلية أوروبية دائمة للاستقرار المالي، وكذلك وضع تنظيم صارم جدا فيما يتعلق بالمنتجات التي تعرف باسم المشتقات. وسيكون من المستحسن أيضا إنشاء وكالة أوروبية لتصنيف ملاءة الأنشطة المالية والملاءة المالية لإداراتها.

كما نرغب في مواصلة العمل في سياق من الاحترام في منظمة مثل الأمم المتحدة، جرى إصلاحها وتوطيدها، والقادرة على مساعدة المجتمع الدولي في المضي قدما في هذه المرحلة من تاريخها، ومتفادية استفحال أوجه التفاوت التي تغذي العنف والكراهية.

ولذلك، يتعين علينا التشجيع على إيجاد تعريف دولي للحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية لجميع البشر. وتعتقد أندورا اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة يمكنها كفالة التوازن الضروري واحترام جميع الدول بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية وتطبيق القانون الدولي. وميثاق الأمم المتحدة يحث الدول الأعضاء على التحلي بالتسامح وتوحيد جهودها لصون السلم والأمن الدوليين – وباختصار، كفالة توافق تطلعات الجميع واحتياجاتهم.

خلال الخمسة والستين عاما الماضية، اتخذت الأمم المتحدة إجراءات عديدة لتعزيز نزع السلاح والتنمية وسيادة القانون والممارسات الديمقراطية، وهي تواصل القيام بذلك. وتلقى المنظمة والدول الأعضاء فيها دعما من المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية التي تعمل على كفالة عدم تكرار التجارب المأساوية التي شهدها القرن العشرون.

ومن بين سمات بلدي أنه لا يوجد لدينا جيش. ومنذ ما يربو على ٧٠٠ عام، تعيش أندورا في سلام ولم تدخل في أي صراع مسلح على الإطلاق. واليوم، تعتزم أندورا التصديق قريبا على اتفاقية الذخائر العنقودية، انطلاقا من تصميمنا على إظهار التزامنا بنزع السلاح على الصعيد الدولي.

فلنتذكر أن المبادئ التأسيسية لمنظمتنا هي المساواة والدفاع عن حقوق الإنسان ومنع أي شكل من أشكال التمييز.

إن مجلس حقوق الإنسان هو المنتدى الرئيسي لمناقشة حقوق الإنسان والدفاع عنها. وبفضل الاستعراض الدوري الشامل، تخضع جميع الدول الأعضاء لعملية فريدة للحوار، مما يشجعنا على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتثبت هذه العملية أنها فعالة، ولكن ما زال هناك عدد من التحديات التي يتعين التغلب عليها. وستمر أندورا بتجربة هذا الاستعراض لأول مرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

واحتفالا بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الطفل، اضطلع المجتمع المدني في أندورا، ولا سيما اللجنة الوطنية لأندورا المعنية بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالعديد من الأنشطة بالاشتراك مع المؤسسات في أندورا لزيادة الوعي بذلك النص وتثقيف السكان بأهمية الدفاع عن حقوق الطفل.

وتمثل مكافحة العنف ضد المرأة إحدى أولويات الحكومة التي أمثلها. وفي ١٤ نيسان/أبريل من هذا العام، أنشأنا أمانة المساواة والرفاه، بهدف تنسيق مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز مركز المرأة ووضع سياسات جديدة في مجال المساواة بين الجنسين. وهذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد إعلان ومنهاج العمل الذي أقر في المؤتمر الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين.

وخلال دورة آذار/مارس ٢٠١٠ للجنة وضع المرأة، اعترفنا بأن المرأة تؤدي دورا أساسيا في تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة والواسعة النطاق. وقد أحرز تقدم في تحسين وضع المرأة، ولكن، للأسف، ذلك التقدم لا يكفي. وعلينا أن نواصل تعزيز حقوق المرأة ومكافحة العنف المترلي.

وحسبما يفيد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن النشاط غير المشروع الأكثر ربحية في أوروبا هو الاتجار بالبشر. فقد استعبد أربعة وثمانون في المائة من ضحايا الاتجار بالبشر في أوروبا لأغراض الاستغلال الجنسي. ومن المهم التركيز على تلك المسألة من منظور حماية الضحايا، التي من المؤكد أنها ستدمج في خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدت في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ (القرار ٦٤/٢٩٣).

وخلال الأشهر المقبلة، ستصدق أندورا على اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بإجراءات مكافحة الاتجار بالبشر، وهي إبداء واضح لالتزام دولتنا الدولي بهذه المكافحة ولإرادتنا لدعم الصكوك الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والمحافظة على القيم الأساسية لمجتمعاتنا الديمقراطية.

وتشيد الحكومة التي أمثلها بالقرار الذي اتخذته الأمم المتحدة مؤخرا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأتمنى لهذه الهيئة الجديدة كل النجاح؛ وبوسعها التعويل على الدعم الكامل من بلدي، وسنعمل بالتضامن مع ميشيل باتشيليت.

وفي الوقت الحاضر، نعاني جميعا من أزمة اقتصادية عالمية حادة، تهدد نموذج المجتمع الأوروبي. كما أن هذه الأزمة ثقافيه إذ أنها تؤثر على القيم الثقافية مثل التضامن.

ونحن إذ نحتفل بعام ٢٠١٠ بوصفه السنة الدولية للتقارب بين الثقافات، فإنه تتوفر لنا فرصة لنتذكر أهمية التنوع الثقافي. ويمثل التعلم بشأن الآخرين والتسامح واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية المكونات اللازمة لبناء مجتمع متناسق وسلمي.

وربما نتيجة لصغر حجم أندورا أو محيطها الجغرافي – المتنوع والجميل جدا – في جبال البيرنيس، استطعنا أن نقيم علاقات إنسانية طبيعية وقوية، نظهر من خلالها بإخلاص مودتنا أو التزامنا أو خلافنا مع جميع الناس، بدون تلطيف وبدون تلاعب بالألفاظ. لذلك، عندما تقع الكوارث الطبيعية على نطاق واسع، أو الأزمات الإنسانية أو حالات الطوارئ الدولية، فإن أندورا تستجيب، وهي تقوم بذلك بصدق من خلال تقديم التبرعات التي تتناسب مع المعايير الدولية والمساهمات الإضافية عندما تستدعي الحالة. وأندورا، وفقا لميزانيتها الوطنية، موجودة دائما وهي تقوم بدورها على الدوام. واستنادا إلى هذا التضامن، نحن نؤيد ونعزز التعاون الإنمائي الدولي، ولدى بلدنا عدد من المنظمات غير الحكومية التي تكرس جهودا حثيثة للعمل في هذا المجال.

إن التحديات التي نحن مضطرون لمواجهتها عددها كبير. ونحن محظوظون لقدرتنا على العمل معا من أجل التغلب عليها. وهي في الواقع مسؤولية كبيرة، ولكنها فرصة

كبيرة أيضا. إنها فرصة للتوصل إلى الحلول التي تلبي احتياجات أكثر المحرومين.

وفي الختام، أتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق وأكبر قدر من النجاح خلال العام المقبل. وأنا مقتنع بأنكم ستحرزون تقدما كبيرا نحو تحسين التأثير الانفرادي والجماعي لمنظمتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جاومي بارتمويو كاساني، رئيس حكومة إمارة أندورا، من المنصة.

خطاب السيد إدوارد ناتابي، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطحب السيد إدوارد ناتابي، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد إدوارد ناتابي، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ناتابي (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): يسعد فانواتو أيما سعادة أننا نجتمع في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس، وبالنيابة عن حكومتي ومنتدى جزر المحيط الهادئ، أتقدم بأحر التهاني لكم، ونود أن نؤكد لكم ثقتنا وتعاوننا الكاملين.

وأود أيضا أن أتوقف لحظة لأشيد بسلفكم، معالي السيد علي عبد السلام التريكي، على خدمته وقيادة الاستثنائيتين خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة وعلى الإنجازات الكبيرة والهامة التي حققتها تلك الدورة.

وبنفس الروح، أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأثني على الأمين العام على رؤيته وقيادته وجهوده الدؤوبة في العمل على تحقيق الإنجازات بما فيه المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء.

ما زال العديد من الأرواح البريئة تُزهق وأناس طيبون يقتلون أو يجرحون وحشود يترحون بسبب الأعمال البشعة التي تهدف إلى تقويض وزعزعة استقرار الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق السلام والأمن لمجتمعاتنا. وتظل هذه الأحداث الكثيرة التي لم يسبق لها مثيل اختبارا لأسس منظمتنا.

ونحن إذ نستعد للدخول في العقد الثاني من هذا القرن الحادي والعشرين، من الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن تؤكد عضويتنا ثقتها وإيمانها بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ومن المهم أن نواصل تأكيد دعمنا لحقوق الإنسان الأساسية والتعايش السلمي بين دولنا. إن نطاق وإلحاح التحديات التي تواجه المجتمع الدولي الآن في عالمنا المترابط والمتسم بطابع العولمة يتطلبان، على أقل تقدير، دعمنا الثابت لتحقيق السلام والأمن لمجتمعاتنا وشعوبنا وللأجيال المقبلة والالتزام بذلك.

وإذا أردنا أن نضمن بفعالية حقوق الإنسان وتحقيق السلام والأمن والعدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع، ينبغي لنا أن نكون متحدين في هذا المسعى، ينبغي لتعاوننا وجهودنا المشتركة المتعددة الأطراف أن تكون دائمة وفعالة. وتعتقد حكومتي وشعب فانواتو اعتقادا راسخا بأن الأمم المتحدة ما زالت مؤهلة بصورة فريدة للسعي إلى إطلاق المبادرات العالمية وتنسيقها من أجل تحقيق هذه الأهداف.

واستضافت فانواتو المنتدى السنوي الحادي والأربعين لجزر المحيط الهادئ في عاصمتنا، بورت فيلا، في الشهر الماضي. وأود، بصفة بلدي الرئيس الحالي للمنتدى،

أن أبلغ الجمعية العامة بأن قادة جزر المحيط الهادئ لاحظوا مرة أخرى أن الجريمة العابرة للحدود الوطنية لا تزال تشكل تهديدا للاستقرار الوطني والإقليمي، ولا سيما انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات غير المشروعة. وبالتالي، عزز منتدى جزر المحيط الهادئ التعاون في تدابير مكافحة الإرهاب وأكد الجهود الوطنية والتعاون الإقليمي في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وفي تعزيز قدرات السيطرة على الحدود. ويبقى منتدى جزر المحيط الهادئ ملتزما بالترتيبات والآليات الجماعية لمساعدة الحكومات الإقليمية التي تتعافى من النزاعات والأزمات الوطنية. وتتضح قيمة تلك الجهود في النتائج الإيجابية لبعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان، التي شكلت بموجب إعلان بيكيتاوا بمساعدة الدول الأعضاء المساهمة، التي ما كان لها أن تكلل بالنجاح بدون القيادة والالتزام القويين لحكومة جزر سليمان.

وإذ أن كثيرا من بلداننا الأعضاء لم يصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يسلم قادة المنتدى بالدور المهم الذي تضطلع به الاتفاقية في توفير إطار متفق عليه دوليا للأنشطة الفعالة لمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم. ويسرني أن أقول إن منظماتنا الإقليمية تعمل مع مختلف وكالات الأمم المتحدة للنهوض بتعزيز الاتفاقية.

ورغم أن منطقة المحيط الهادئ معروفة بأنها تتسم بالعزلة المحيطية والصغر وأوجه الضعف العام، فألها واحدة من المناطق القليلة في العالم التي شهدت تجارب للأسلحة النووية. ولذلك يبقى النهوض بقضية عدم الانتشار النووي والمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ – المعروفة أيضا باسم معاهدة راروتونغا – حاسما ومهما للدول الأعضاء الموقعة ولدينا معاهدة تجسد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ التزام منطقتنا العميق ليس بالسلم والأمن الدوليين فحسب، بل وأيضا بالعمل الدولي الجماعي لكفالة السلام والأمن. ورحب قادة المنتدى أيضا، في معرض تأييدهم للنتائج الناجحة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية نيتها التصديق على جميع بروتوكولات معاهدة راروتونغا.

إن دولنا الأعضاء المعنية، رغم حجمها والتزاماتها وظروفها الوطنية، تثمن وتشعر بالفخر لمساهماتها في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويشعر بلدي بالفخر للمساهمة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور – ليشتي وهايتي والسودان والبوسنة وفريق مراقبة السلام والفريق الانتقالي لبوغانفيل في بوغانفيل وبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان.

إن الإرهاب جريمة ضد الإنسانية، وهو يتعارض مع القيم الأساسية للأمم المتحدة. ويجب على الدول أن تكون مصممة في الجهود الوطنية والجماعية التي تبذلها لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. وبالنسبة لبلدي، أؤكد مجددا تأييد فانواتو القوي لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتلك القرارات دليل واضح على تصميمنا على قمع الأنشطة الإرهابية، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالتدريب والحركة الدولية والتمويل.

لقد وصفنا نحن الحاضرين هنا جميعا اليوم مختلف مراحل تقدمنا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة لبلداننا الجزرية، فإن نقاط ضعفنا المتزايدة في مواجهة التهديدات والتحديات التي أكدتها آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأزمتي الغذاء والطاقة، تتفاقم بفعل الآثار الحالية والوشيكة لتغير المناخ، فضلا عن قدرتنا الذاتية المحدودة على الاستجابة لها. لكن هذا لا يعني إننا لم نحرز تقدما في تحقيق أي من تلك الأهداف. ففي ما يتعلق بالهدف الثاني، تسجل نظم التعليم الابتدائي في منطقة المحيط الهادئ

معدلات تسجيل عالية، مع إظهار ٦ من بلداننا حاليا لمعدلات تسجيل صافية تتجاوز ٩٠ في المائة. ويتوقع أن تحقق معظم بلداننا الجزرية في المحيط الهادئ، إن لم يكن جميعها، هدف المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥. لقد تمكنّا من تحقيق تلك الأهداف لأننا أضفينا صبغة محلية على المؤشرات العالمية عن طريق تعديلها لتناسب ظروفنا وأولوياتنا المحلية.

وفي حين لا نزال قلقين حيال معدل تقدمنا صوب الأهداف الإنمائية للألفية، نحن ملتزمون بتسريع التقدم صوب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. يسلم إعلان بورت فيلا بشأن تسريع التقدم بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي اعتمده زعماء جزر المحيط الهادئ خلال اجتماعهم في فانواتو الشهر الماضي، بأن الأهداف الإنمائية للألفية مهمة للغاية، شأنها شأن المسار التدريجي صوب تحقيق تلك الأهداف – المسار الذي ينبغي أن يعترف بالظروف والتحديات التي نواجهها في منطقة المحيط الهادئ ويتكيف معها. ويبرز إعلان بورت فيلا أيضا أهمية تعميم برنامج الدعم من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية – المدمج في برنامج عمل برنادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل برنادوس – كعامل لتسريع وتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة المحيط الهادئ، ومعالجة أوجه القصور المحددة التي نواجهها. ولكفالة نجاح إعلان بورت فيلا، نطلب الدعم والعمل والالتزام التعاونيين من جانب المجتمع الدولي وشركائنا الإنمائيين، ولا سيما تحسين فهم نقاط ضعفنا والقدرة على التصدي لها وتحسين تنسيق الجهود صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن النهوض بعمل جزر المحيط الهادئ في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية مترابط على نحو وثيق ارتباطا لا انفصام له باستراتيجية موريشيوس. ويؤكد وضع خطة لمنطقة المحيط الهادئ وتأييدها من جانب قادة المنتدى في عام ٢٠٠٥ على الضرورة الحاسمة لإقامة أواصر أقوى وأعمق بين بلداننا، وتحديد القطاعات التي يمكن أن تحقق فيها المنطقة أكبر منفعة من تشاطر الموارد في مجال الحوكمة وعن طريق تنسيق السياسات. وفي حين نعتقد أننا حققنا بعض التقدم الرائع في تنفيذ استراتيجية موريشيوس بفعالية على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإننا نعترف أيضا بنواقصنا، وبعضها خارج نطاق سيطرتنا. إن نقاط الضعف المتنامية لبلداننا الجزرية في منطقة المحيط الهادئ تتفاقم بفعل آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتؤثر تلك العوامل في قدرتنا على الاستجابة.

ويبقى تغير المناخ أكبر خطر على سبل عيش شعوب منطقة المحيط الهادئ وأمنها ورفاهها. ويبذل أعضاء المنتدى جهودا متواصلة ومتضافرة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لآثار تغير المناخ على مجتمعات وشعوب منطقة المحيط الهادئ. ولا بد أن تتناسب درجة الاستعجال لقطع تعهدات حقيقية بتخفيض الانبعاثات مع العلم والآثار ذات الصلة لتغير المناخ على أكثر المجتمعات ضعفا. ويجب ألا ينظر إلى هذه المسألة من منظور الآثار القصيرة الأجل على النمو الصناعي التقليدي أو السيطرة السياسية، وإنما من منظور طويل الأجل من حيث استدامة الاقتصادات والمجتمعات والشعوب في العالم أجمع. ولا بد من التوصل بشكل عاجل وبدون تأخير إلى اتفاق مجد وملزم قانونا بتخفيض الانبعاثات. لقد اعتمد قادة المنتدى، إدراكا منهم لأهمية التنسيق والتنفيذ الفعال لجهود التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها على جميع الصعد – ولا سيما على الصعيد الوطني – مجموعة من المبادئ التي ستسترشد بها بلدان المنتدى الجزرية والشركاء الإنمائيون في هذا الصدد، آخذين في الاعتبار الجهود المبذولة حاليا والجاري بذلها في المنطقة.

وتتسق تلك المبادئ مع اتفاق كريتر وإطار عمل جزر المحيط الهادئ المعني بتغير المناخ، وهي تعكس اعتراف زعماء المنتدى بالدور المهم الذي تضطلع به الترتيبات الإقليمية والدولية في دعم التكيف والتخفيف الوطنيين من خلال تحسين القدرات والوصول إلى الموارد.

وأنا سعيد أيضاً لأن حكومة كيريباس ستستضيف، قبل اجتماعات كانكون بشأن تغير المناخ في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر هذا العام، مؤتمراً في تاراوا في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن تغير المناخ. ونحن نتوقع أن نجمع معاً ممثلي البلدان المعرضة لآثار تغير المناخ علاوة على ممثلي بلدان الاقتصادات الرئيسية.

واسمحوا لي في هذه اللحظة بأن أدلي ببعض الملاحظات المتعلقة بموقف فانواتو من عدد من القضايا. نحن نجتمع هنا في هذه الدورة للجمعية العامة لكي نجدد مرة أخرى التزامنا بالأمم المتحدة وبالمبادئ التي نص عليها ميثاقها. بيد أن الحاجة تظل ضرورية إلى إصلاح الأمم المتحدة لضمان أن تستجيب بفعالية لاحتياجات أعضائها.

وفي ذلك الصدد، أود أن أثني على الأمين العام لمضيه قدماً بالعمل على إصلاح مجلس الأمن. وننوه بالعمل الذي اضطلع به رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس. لذلك نحن نشارك كل الدول المماثلة لنا في التفكير حث الأمم المتحدة على مواصلة إجراء إصلاحات عادلة في مؤسساتها بهدف تقليص العجز الديمقراطي في الميدان المتعدد الأطراف إلى أدنى حد.

كما تشارك حكومتي كل رؤساء الحكومات الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة تهنئة الأمين العام على نجاحه في تحقيق جهود دامت أربعة أعوام لإنشاء مكتب في الأمم المتحدة يُعنى بشؤون المرأة، وهو جهاز جديد أنشأته الجمعية العامة في إطار الأمم المتحدة في تموز/يوليه من هذا العام. ويضفي ذلك القرار المزيد من الاهتمام على المرأة وعلى دورها في مجتمعنا.

احتفلت فانواتو في تموز/يوليه الماضي بثلاثين عام من الحرية السياسية. ويصادف هذا العام نهاية عقد الأمم المتحدة الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار. وتود حكومتي أن تطرح تساؤلات بشأن التقدم المحرز في بعض العمليات المهمة المتعلقة بتقرير المصير. فمن المثير للقلق الاعتقاد بأننا يمكن أن نضفي الشرعية على ممارسات تتعارض مع نفس المبادئ التي قامت على أساسها هذه المنظمة. فهل نفترض أنه يمكن تجاهل قضايا إنهاء الاستعمار في السنوات المقبلة من أجل عدم زعزعة الوضع الراهن؟

يجب التصدي بفعالية ونزاهة للقضايا المتصلة بإنهاء الاستعمار والانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان. ونحن ندعو الأمم المتحدة إلى تعزيز جهودها للعمل على إنهاء الاستعمار بشكل كامل في الأقاليم التي لا تزال خاضعة للدول القائمة بالإدارة. وحيثما تكون ثمة تقارير جادة عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أقوى في التحقيق في أي مزاعم تتعلق بوقوع فظائع بحق البشر. ويجب أن نتذكر أن المهمة النبيلة لمنظمتنا المتعددة الأطراف تتمثل في إعادة تأكيد التزامنا بحقوق الإنسان الأساسية وكرامته واحترامنا لها.

ومما يشجعنا أننا نرى دولاً ناشئة، مثل كوسوفو، وهي تنهض من الاضطرابات الناجمة عن كبت الحرية لتتبوأ موقعها بين الدول المستقلة في العالم. وفي ظل روح الحرية الديمقراطية يجب أن تسود العدالة لتلك الشعوب التي لا يزال حقها في الحرية السياسية يتعرض للقمع من قبل دول استعمارية غير شرعية قائمة بالإدارة. ويشمل ذلك البلدان التي يصادر الحكم الإداري الاستعماري حريتها السياسية في

المطالبة بحقوقها في السيادة على أراضيها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتلك التي يصادر حريتها السياسية في المطالبة، عن حق، بحرف قاري ممتد في إطار الاتفاقية.

ومع إشادتنا بالدعوات إلى تسوية سلمية للنزاع بين إسرائيل وفلسطين، يدعو بلدي أيضاً إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، ما سيمكّن شعب كوبا الطيب من تحسين حياته.

لقد جادل بلدي باستمرار، إلى جانب بلدان أخرى من فئة أقل البلدان نمواً في منطقة المحيط الهادئ، في هذا المنتدى بالقول إن الآليات والمعايير الخاصة بتقييم أهلية الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً يجب ألا تكون معزولة عن جوانب الضعف الدائمة والمتأصلة في تلك البلدان. فمن غير الواقعي أن تنظر وكالات الأمم المتحدة إلى التقدم المحرز وتصدر توقعاتها من دون أن تضع في الحسبان المسائل المتعلقة بجوانب الضعف الدائمة والقدرة على استدامة النمو في بلداننا. وتظهر المؤشرات الخاصة بمعظم الأهداف الإنمائية للألفية بشكل جلي إحراز تقدم ضئيل في مجال التنمية البشرية. وسيظل تغير المناخ وثوران البراكين وغيرها من الكوارث تمثل عناصر مهمة تحد من التنمية البشرية في جزرنا. ولمثل هذه العوامل أهميتها البالغة، ولذلك نحن نعيد تأكيد موقفنا القائل بضرورة بحث هذه العوامل بحذر ضمن معايير أهلية الرفع من قائمة الضعف.

وفي الحالة الخاصة بجارتنا القريبة جداً، فيجي، تعتقد حكومتي أن كل الجهات الفاعلة معنية بإجراء تقدم سياسي إيجابي هناك من شأنه أن يستمر في إشراك شعب فيجي الطيب إشراكاً حقيقياً. وقد تعلمنا أن تعددية الأطراف تقدم بعض الابتكارات البناءة في الممارسة الدبلوماسية، لكنها يمكن أيضاً أن تعقد تسوية النزاعات بزيادة التوتر بين الجهات الفاعلة.

وأخيراً، أدعو، بروح المصالحة عبر طريقة المحيط الهادئ، كل الجهات الفاعلة الدبلوماسية الدولية والإقليمية إلى أن تقدم مساعداتها بطرق لا تؤدي إلى الاستقطاب في المنطقة. بدلاً من ذلك، يجب أن تساعد نُهُجنا الدبلوماسية على منح الحوار والمشاركة الحقيقية فرصةً لها قدر أكبر من المصداقية. ينبغي أن يكون هناك التزام حقيقي ومتجدد بتعزيز العلاقات في منطقة المحيط الهادئ – التزام يشجع على قدر أكبر من الحرية والتعاون الإقليمي والصداقة والتكامل، كما تتوخى ذلك وثيقة خطة منطقة المحيط الهادئ.

وفي ختام كلمتي، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لكل شركائنا الإنمائيين على الدعم الذي يقدمونه لبناء اقتصاداتنا. وأعتقد أن ثمة المزيد مما يمكن عمله لمساعدة البلدان الجزرية في المحيط الهادئ على التصدي للتحديات المتنامية التي تواجه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى دولة رئيس وزراء جمهورية فانواتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إدوارد ناتاباي، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

خطاب السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا.

اصطحب السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسعدني جداً أن أرحب بدولة السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد توماس (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الهيئة. وأفعل ذلك في وقت لا يزال فيه العالم يواجه تحديات متعددة وفي مقدمتها، بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية مثل غرينادا، الحالة الاقتصادية والمالية والإيكولوجية الضعيفة. ولكن على الرغم من تلك الظروف الصعبة، يظهر شعب غرينادا قدرة هائلة على التحمل. وبفضل القوة في مواجهة الصعاب والصبر والإيمان الراسخ بالله نواصل المضي قدما. ومن ثم، فإن إرادتنا لن تلين. وتصميمنا قوي. ومما سيساعدنا في تجاوز هذه الأوقات العصيبة التفاني والابتكار والالتزام المتجدد حيال إخوتنا في البشرية والالتزام الثابت بتعددية الأطراف، وفي المقام الأول، التضامن.

إن بوسع هذه الهيئة حقا، كما فعلت في الماضي، أن تبرهن مرة أخرى على أنها الشريك المثالي في سعينا من أجل حل مشاكلنا، شريطة أن نلتزم بتعزيز التعاون مع بعضنا بعضا. وتقديم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة المحددة الأهداف بعناية للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها سيحدث أثرا كبيرا في حياة الملايين.

وبتلك الروح، أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الكثيرين الذين سبقوني في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لتوجيه أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأؤكد لكم دعم غرينادا الكامل.

ونشيد بالرئيس المنتهية ولايته، السيد علي عبد السلام التريكي، على تفانيه وإدارته لأعمال الجمعية باقتدار خلال العام المنتهي للتو ونتمنى له كل الخير مستقبلا. وفضلا عن ذلك، تقر غرينادا بالإدارة والقيادة الدؤوبة للأمين العام، السيد بان كي - مون، فيما تتصدى الأمم المتحدة لطائفة معقدة جدا من المسائل العالمية.

لقد اختتمت جلالة الملكة إليزابيث الثانية ملاحظاتها، في خطابها أمام الأمم المتحدة في تموز/يوليه، بالوضوح ونفاذ البصيرة المعهودين فيها، مؤكدة على أن الأمم المتحدة قوة حقيقية للصالح العام (انظر A/64/PV.105). وغرينادا تؤيد ذلك البيان.

في البدايات الأولى للمنظمة، قبل ٦٥ عاما، تمثلت أهدافها في تفادي اندلاع الحروب مستقبلا وصون السلم وإقامة الشراكات مع البلدان النامية في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وغرينادا تشعر بالارتياح لأنه بعد مضي أكثر من ستة عقود على إنشاء الأمم المتحدة، لا تزال تلك الأهداف جديرة بمواصلة السعي من أجل تحقيقها.

وفي أوقات الصراع والقلاقل والكوارث الطبيعية وغيرها من المسائل الإنسانية، فإن الأمم المتحدة هي الملاذ الأول. ولا تزال أهميتها ودورها وانخراطها في الشؤون العالمية فوق أي شك. وأي إضعاف لسلطتها وفعاليتها لن يخدم مصالحنا بالمرة. فالأمم المتحدة يجب أن تظل المنظمة الرئيسية للدبلوماسية والمفاوضات على الصعيد العالمي. ويجب ألا نفعل شيئا يعوق الأمم المتحدة عن مواصلة دورها باعتبارها قوة حقيقية للخير في العالم. وفي حقيقة الأمر، فإن الأمم المتحدة يجب أن تكون قائدة، وليست تابعة، في مجال الحوكمة العالمية.

لقد دار الزمان دورته. والعالم يواجه حقائق جديدة ويجب على الأمم المتحدة أن تتكيف معها. ولذلك السبب، فإن الإنجازات الأخيرة في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة تستحق إشادة خاصة. وإنشاء الهيئة الجديدة، جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، الذي يهدف أساسا

إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، لهو نجاح مبكر لإصلاح الأمم المتحدة، ويحظى بتأييد غرينادا. ودفعتنا رغبتنا في المشاركة النشطة في بلوغ الأهداف النبيلة لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة إلى السعي للحصول على عضوية مجلسه التنفيذي. ويحدوني الأمل أن يحظى ترشيح غرينادا بتأييد قوي وأن يجري انتخابها.

وبالمثل، يجب على الأمم المتحدة الإقرار بالحتميات المتأصلة للديمقراطية. والاستمرار في التقاعس عن إصلاح مجلس الأمن إصلاحا ذا مغزى سيحرم تلك الهيئة من الشرعية السياسية التي تحتاجها للمحافظة على دورها القيادي، بل وتعزيزه. وتضم غرينادا صوتها إلى المجموعة الكاريبية وتدعو إلى منح مقعد في مجلس الأمن للدول الجزرية الصغيرة في أقرب وقت ممكن.

يُوصف تغير المناخ عن حق بأنه إحدى أكثر المسائل التي تواجه البشرية إلحاحا، ويجب أن يظل في صدارة جدول الأعمال الدبلوماسي والتفاوضي العالمي. وإذا تُرك تغير المناخ بلا رادع، فإن عواقبه المحتملة قد تكون وخيمة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتؤكد دراسات أجريت مؤخرا أن درجة حرارة الكوكب قد ارتفعت خلال العقود الخمسة المنقضية، وأن نسبة ٩٣ في المائة من هذا الاحترار حدثت في المحيطات. وارتفاع مستوى سطح البحر الذي أعقب ذلك يضر بالفعل بالبلدان المنخفضة في منطقة البحر الكاريبي وخارجها ويقوض الاقتصادات الصغيرة ويدمر مجتمعاتها ويهدد وجودها في حد ذاته.

وفي ذلك الصدد، ما زلنا ندعو إلى وضع أهداف طموحة لتخفيف آثار تغير المناخ ونرحب بالتمويل في مجال المناخ. وتمويل البداية السريعة وقدره ٣٠ بليون دولار، الذي أعلن عنه في عام ٢٠٠٩ بهدف مساعدة البلدان النامية، وخاصة أشد الدول تأثرا بتغير المناخ، لم يصل إلا إلى نسبة صغيرة من البلدان النامية، ولم يُفرج سوى عن قدر ضئيل جدا من الأموال الموعودة. ومن الواضح أن هذه الحالة يتعين تصحيحها لأن المساعدة المالية يجب أن تتناسب مع حجم الخطر الذي نواجهه وينبغي الاستمرار فيها، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وترحب غرينادا بتشكيل فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل تغير المناخ و الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية. ونتوقع أن تعالج تقاريرهما مسألة المستويات الملائمة والمستدامة لتمويل مكافحة تغير المناخ وأن تعززها على نحو مناسب.

إن عام ٢٠١٠ هو سنة استعراض هامة للغاية. ونحن نشيد بالاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي (انظر A/65/PV.7 و PV.10) ونؤيد الدعوة إلى وقف فقدان الأنواع. ونرحب بعقد الاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر A/65/PV.13 و PV.18). وقد تشرفت غرينادا، بصفتها رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، بقيامها بدور تنسيقي في تلك العملية الاستعراضية الهامة ونشكر الجميع، بما في ذلك شركاؤنا الإنمائيون والأمم المتحدة، على الاضطلاع بالعملية معنا. والآن وبعد أن اعتمدت هذه الهيئة الإعلان السياسي، ندعو إلى التنفيذ السريع والكامل لمقررات الاجتماع الاستعراضي.

وبالمثل، ترحب غرينادا بالأهداف الإنمائية للألفية ولا تزال ثابتة في عزمها على بلوغها. وأشار التقرير الذي قدمناه في العملية الاستعراضية التي اختتمت للتو إلى أنه ولئن كانت غرينادا قد حققت تقدما، فإنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لبلوغ الأهداف المحددة في غضون السنوات الخمس المتبقية.

ونرى أنه إذا كانت بلداننا تريد القضاء على الفقر وتحقيق إمكاناتها الحقيقية، فإنه يجب إجراء استعراض شامل لمعايير تحديد مركز الدول المتوسطة الدخل. فالكثير من البلدان المدرجة في تلك الفئة، بما فيها غرينادا، مثقلة بالديون وتستحق اهتماما خاصا لكي تحقق التنمية المستدامة. ولا يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية تحقيق إمكاناتها بالكامل إذا أُلقيت قبل الأوان في غمار محيط التنمية بتشخيص كاذب يفيد باستعدادها الكامل للإبحار فيه. وأيا كان نمط النمو أو مستواه، فإن أي بلد يبلغ معدل الفقر فيه ٣٧ في المائة وتتجاوز نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠ في المائة – كما في حالة غرينادا – لا يمكن أن يكون مستعدا لخوض غمار معركة الاستقلالية في تمويل التنمية. وسيأتي ذلك اليوم، ولكنه لم يأت بعد.

وتسجل غرينادا تأييدها القوي للدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الأمراض غير المعدية. فالأمراض غير المعدية تشكل حاليا السبب الرئيسي لحالات الاعتلال والوفاة في منطقتنا. إن العمر المتوقع يعتمد إلى حد كبير على تجنب هذه الأمراض، وبالتالي يجب أن تستهدف السياسات الوقائية تعزيز التغييرات في أنماط الحياة. ولذلك، نلاحظ مع قدر كبير من الارتياح التقدم الذي أحرزه ممثلونا من منطقة البحر الكاريبي هنا في الأمم المتحدة في الإعراب عن الحاجة إلى عقد هذا الاجتماع في عام ٢٠١١. وأتعهد بمشاركة غرينادا على أعلى مستوى.

وتثق غرينادا بالأمم المتحدة والعمل الذي يمكنها القيام به. ونحن نؤيد بلا تحفظ السعي لتحقيق السلام والأمن الدوليين، وسيادة القانون، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والعديد من المسائل الأخرى التي تهدد عالمنا.

كما نؤمن بالعدالة. وما زال الحصار الاقتصادي الشائن الذي مر عليه الآن أكثر من ٤٥ عاما يعيق إحراز التقدم الاقتصادي وتحقيق الإمكانات الكاملة لدولة شقيقة في منطقة البحر الكاريبي. ونتيجة لذلك، يُذل شعبها جراء نقص الضروريات الأساسية للوجود البشري اللائق وحرمانه منها. إن الأغلبية العظمى من بلدان العالم في هذا المنتدى قد صوتت باستمرار وبأكثرية ساحقة لإزالته، ولكن استمرت المفارقة.

وتحث غرينادا مرة أخرى الولايات المتحدة الأمريكية على فعل ما هو صواب والرفع التام للتدابير الاقتصادية القاسية المفروضة على شعب كوبا، ولو على أسس إنسانية. وبروح التجارة العادلة وحسن الجوار، تدعو غرينادا أيضا الولايات المتحدة إلى احترام القرار الذي اتخذ مؤخرا ويؤيد انضمام أنتيغوا وبربودا إلى منظمة التجارة العالمية، لأن ذلك أيضا من شأنه أن يظهر الاحترام لقرارات المحاكم الدولية.

وتذكّر غرينادا العالم بالاستجابة الفورية والبالغة الأهمية للجماعة الكاريبية في هايتي وتواجدها المستمر هناك، في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في وقت سابق من هذا العام. إن إعادة بناء ناجحة لهايتي تعود بالفائدة على الجميع، وتدعو غرينادا إلى الوفاء السريع بالالتزامات التي قُطعت لتلك الدولة الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي.

ونحن ملتزمون بالعمل بتفان للمحافظة على العالم لأجيال المستقبل. وتجنب المجابهة النووية هو أحد السبل بالتأكيد. ولذلك، نحن نهنئ حكومة الولايات المتحدة وجميع الحكومات الأخرى التي استثمرت الكثير من الوقت والجهد من أجل منع انتشار الأسلحة النووية.

كما تشجعنا الدلائل الإيجابية التي ظهرت مؤخرا على إجراء حوار بين الأطراف المتحاربة، ونأمل أن تنتهي

قريبا الصراعات السياسية والعسكرية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. ويسعد غرينادا كثيرا أن الفلسطينيين والإسرائيليين مستعدون لاستئناف المحادثات بشأن نزاعهم الطويل الأمد بهدف التوصل إلى تحقيق السلام الدائم نهائيا.

ونحن نتعاطف مع العديد من البلدان التي واجهت مؤخرا كوارث طبيعية وهي: شيلي والصين وباكستان ونيوزيلندا وغواتيمالا.

وعلى مدى عقود من الزمن، أدت الأمم المتحدة دورا أساسيا في كل جانب تقريبا من الشؤون العالمية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وذلك هو مصدر قوتها، وتلك هي مهمتها الدائمة. وما زالت غرينادا مستعدة للعمل مع جميع من يعملون شركاء في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وينظرون إلى الأمم المتحدة باعتبارها منتدى للعمل خلال جميع المسائل الشائكة.

ومع ذلك، لن يتحقق السلام والاستقرار الدوليين إذا كان الناس غير راضين، وإذا لم يكن لديهم أي طعام أو ملابس، وإذا لم يكن لديهم مياه صالحة للشرب أو مأوى يحميهم من الظروف المناخية السيئة. ولن يكون هناك أمن إذا لم تُحل الخلافات وديا، وإذا لم تكن الدول حرة في تحديد مصائرها، وإذا لم يُعترف بالتنوع بيننا ويُحترم احتراما كاملا. وسيكون العالم بالتأكيد مكانا أفضل إذا تقاسمنا الموارد في عالمنا لمساعدة الفئات الأضعف فيما بيننا.

وأدعو إلى أن تقوم هذه المنظمة على مدى ٦٥ سنة أخرى بدءا من هذه الدورة الخامسة والستين، بتسخير قوانا والاستمرار في جعل الأمم المتحدة ما نريدها جميعا أن تكون – قوة حقيقية من أجل الخير في العالم.

الرئيس: (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تيلمان توماس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي والإعلام والشؤون القانونية في غرينادا، من المنصة.

خطاب السيدة كاملا بيرساد – بيسيسار، عضو البرلمان ورئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

الرئيس: (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

اصطحبت السيدة كاملا بيرساد – بيسيسار، عضو البرلمان ورئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، إلى المنصة.

الرئيس: (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيدة كاملا بيرساد – بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة بيرساد – بيسيسار: (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أهنئكم على انتخابكم، سيدي الرئيس. كما أغتنم هذه الفرصة لأنوه بقيادة الأمين العام بان كي – مون الذي بتأثيره جمع في هذه الدورة الخامسة والستين ١٣٩ رئيس دولة أو حكومة لإعادة تكريس الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وبإحساس من الأمل في عالم أفضل أخاطب هذه الجمعية المؤلفة من القادة وصناع القرار. وأشترك مع الجمعية العامة والمجتمع الدولي في ترديد الدعوة إلى عالم حيث يصبح الناس مرة أخرى محور إجراءاتنا، وحيث تعطى أولوية أكبر لرعاية الأطفال، وحيث يعتبر الفقر عدوا لكرامة الإنسان،

وحيث يمكن تحقيق السلام بدون إراقة دماء، وحيث تحفز المحادثات المفضية إلى مزيد من التسامح والاحترام المتبادل والتفاهم على التعاون والوحدة، وحيث يكون الغرض الأساسي من أعمالنا هو التضحية بتفان بأفضل المهارات والموارد لصالح إخواننا من البشر. وأعتقد أن كل هذا ممكن إذا جددنا التزامنا بالمبادئ التأسيسية التي قامت عليها الأمم المتحدة.

ويجب على الأمم المتحدة الاستمرار في توفير صوت لجميع الدول سواء كانت صغيرة أو كبيرة، متقدمة النمو أو نامية، صناعية أو زراعية. وينص ميثاق الأمم المتحدة على المساواة في السيادة بين جميع الدول. ويجب أن يكون الميثاق في صميم جميع المناقشات والقرارات الرامية إلى تلبية مطالب عضويتها في هذه الألفية الثالثة. ولذلك السبب، نحن نرحب بموضوع المناقشة لهذا العام وهو: ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“.

ونحن نرى، شأننا شأن العديد منكم، أنه لن تكون أي دولة آمنة ولن تسود أي ديمقراطية إذا لم يكن هناك تعاون متبادل من أجل الاستقرار العالمي، الذي يشكله توفير الفرص للجميع والعدالة والقدرة على توفير الطعام، وتوفير الرعاية الصحية والملبس والمسكن والتعليم للناس في كل مكان. ونحن جميعا في هذا معا. وسننهض أو نخفق معا.

فلا نعتبر أهمية وجودنا هنا من الأمور المسّلم بها. إن قدرتنا على الجلوس في قاعة واحدة يعني أنه يمكننا أيضا العمل معا لتحقيق تلك الأهداف النبيلة، التي تنمي وتعزز السلام والاستقرار العالميين.

ولتحقيق تلك الأهداف، يجب ألا تُختزل مناقشتنا لهذا الموضوع لتصبح كلاما فارغا ولغة جميلة. يجب علينا أن نؤكد على الدور الأساسي للأمم المتحدة في حل المسائل العالمية، وأن نجعل الأمم المتحدة أكثر خضوعا للمساءلة. ولذلك يجب أن ننظر في تعريف أوسع للحوكمة العالمي.

ونحن نرى بكل احترام أن الحوكمة العالمية يجب ألا تعني الاتفاق على مجموعة من القوانين والقواعد أو الممارسات التي تجعل الأمم المتحدة محور كل المسائل التي تواجه المجتمع الدولي فحسب، بل يجب أن تعني أن أيضا بجعل قادتنا والمؤسسات أكثر خضوعا للمساءلة عن أفعالهم، وتقديم نوعية حياة أفضل لجميع شعوبنا. ويجب ألا تُستثنى أي دولة كبيرة أو صغيرة.

ولا يمكن أن تكون الحوكمة العالمية مقتصرة على وضع صكوك لتعزيز الديمقراطية. ويجب أن يتمثل العنصر الأساسي في وضع قواعد نزيهة وعادلة لتعزيز آفاق التنمية في البلدان النامية أيضا. ونقر بالقواعد التي تنظم عضوية المجموعات مثل مجموعة العشرين؛ ولكننا نعتقد أنه يجب أن تنشأ آلية ليكون للأمم المتحدة صوت في أنشطة تلك المجموعات، حيث تؤخذ في الاعتبار على نحو فعال شواغل واحتياجات جميع الدول الأعضاء. ولذلك تدعو ترينيداد وتوباغو إلى إنشاء قنوات عادية يمكن التنبؤ بها لتيسير الحوار بين بلدان مجموعة العشرين والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تشكل ”مجموعة الـ ١٩٢“. ويحدونا الأمل في أن يتم بحث بعض تلك المسائل في اجتماع القمة القادم لمجموعة العشرين، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وفي الوقت ذاته، تدعو ترينيداد وتوباغو، بوصفها الرئيس الحالي للكومونولث، الجمعية العامة إلى أن تعترف بالعمل الهام الذي يضطلع به الكومونولث، ولا سيما أنه يتصل بالاقتصادات الصغيرة والهشة. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا أكثر من ذلك لمعالجة المحنة الاقتصادية لأشد دوله الأعضاء ضعفا، التي تعتمد بشدة على تدفق رؤوس الأموال والتجارة الدولية لضمان الوفاء باحتياجاتها الإنمائية.

وتعتزم ترينيداد وتوباغو أن تستخدم مركزها بوصفها رئيسا للكومونولث لزيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والكومونولث بغية تيسير اتخاذ التدابير اللازمة لتمويل التنمية في البلدان النامية بأسلوب يمكن التنبؤ به. وقد يعني هذا استعداد المؤسسات المالية الدولية لإعادة النظر فيما إذا كانت بعض سياساتها تتسبب في إيجاد حلقة دائمة من الفقر في الدول الصغيرة. ويجب ألا يسمح لهذه الحلقة بأن تستمر.

ومنذ بضعة أيام، شاركت هنا في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ ذلك الحين، لا يزال السؤال العالق في ذهني هو ما إذا كان يتعين علينا أن نعقد اجتماعا آخر في المستقبل – قريبا – لنكرر الحاجة العاجلة إلى تقديم المساعدة اللازمة إلى البلدان النامية لكي تتمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أحيي الجهود النبيلة التي تبذلها الأمم المتحدة في تهيئة بيئة تمكينية للزعماء لتبادل الأفكار ولصياغة الحلول بشأن هذا الموضوع، يجب أن أعترف بأننا أطلقنا عبر السنين الكثير من العبارات البلاغية الجوفاء ولكننا لم نتخذ ما يكفي من إجراءات بشأن هذه المسألة.

وقد أنشأنا في بلدي وزارة للشعب للتعامل مع مسألة القضاء على الفقر والجوع بوصفها مسألة ذات أولوية. وهذه مجرد وسيلة تهدف إلى وضعنا في مركز يمكننا من الوفاء بالتزاماتنا بالحد من الفقر. ومع ذلك، فإننا على اقتناع راسخ بأن التعاون الدولي أمر أساسي أيضا. ويتطلب الحكم الرشيد أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات التي تعهدت بها في قمة الألفية بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية لكي تتمكن تلك البلدان من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي المحدد. ويتعين معالجة العجز في الالتزام إذا أردنا إحراز تقدم حقيقي. وعلينا جميعا واجب تجاه المستقبل. وسوف يقاس ذلك بكيفية الوفاء بمسؤولياتنا اليوم.

أنشأت حكومتنا صندوق الحياة للأطفال لتقديم التمويل والدعم الحيوي للأطفال المحتاجين إلى جراحة تنقذ حياتهم. وأعتقد أنه يجب ألا يموت الأطفال في بلدي – أو في أي بلد آخر – لعجزهم عن تحمل تكاليف الرعاية الصحية – ليس في عام ٢٠١٠. يجب أن تكون هناك ترتيبات وعلاقات جديدة بين البلدان التي ارتقت بمستوى التكنولوجيا الطبية والبلدان التي لا تملك تلك التكنولوجيا، لكي يتمكن الأطفال في البلدان الأشد فقرا من النماء كبشر أصحاء وتحقيق قدراتهم كاملة. ولن يتقدم العالم إلا إذا حدث ذلك.

لقد تكلم زميلي ممثل غرينادا عن الأمراض غير المعدية، وقد كررت ترينيداد وتوباغو بالفعل، مع الأعضاء الآخرين في الجماعة الكاريبية، تلك الدعوة إلى لفت الانتباه على الصعيد الدولي لمسألة مكافحة الأمراض غير المعدية والوقاية منها. وقد اتفقنا على عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأمراض غير المعدية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (القرار ٦٤/٢٦٥). ولا يزال أمامنا الكثير الذي ينبغي عمله إذا أردنا النجاح لاجتماع العام القادم. ومن أجل تحقيق النتائج المرجوة يتعين على الأمم المتحدة أن تضع مجموعة من المبادئ المشتركة لمعالجة هذا الشاغل الهام للصحة العامة على الصعيد العالمي.

وحول مسألة تغير المناخ، نذكر أن ترينيداد وتوباغو، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تسعى لتعزيز رفاه كوكبنا وحمايته من الآثار الضارة لتغير المناخ، وتدعم التدابير الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار المترتبة على تغير المناخ الذي يهدد بيئتنا، والأسباب الاقتصادية لكسب الرزق، والسلامة الإقليمية، وبقاء العديد من الدول في حد ذاته. وبالرغم من أن الأمم المتحدة لا تزال تحتل مركز الصدارة في المفاوضات الجارية لمواجهة هذا التحدي الهائل، فإن التقدم المحرز كان بطيئا للغاية. ولدى مشاركتنا في هذه

العملية، نود أن نكرر الإعراب عن موقف تحالف الدول الجزرية الصغيرة المتمثل في أنه ينبغي أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بإجراء تخفيضات عميقة وطموحة في انبعاثات غازات الدفيئة بما يقرب من ٤٠ إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ و ٨٥ إلى ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

ومن أجل إحراز تقدم ذي مغزى في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في المكسيك، يجب أن نستخدم مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتغير المناخ الذي سيعقد في الصين، للاتفاق على تحديد مصادر إضافية للتمويل يمكن التنبؤ بها، ومسائل مؤسسية تتصل بالتمويل، وشكل الاتفاق النهائي. ونرى بكل احترام أن العمل العاجل والمتسق هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق النتائج في المفاوضات القادمة.

أنتقل الآن إلى مسألة الكوارث الطبيعية. وقد كانت أول مشكلة من المشاكل التي واجهتها بعد أداء اليمين مباشرة تقريبا عندما توليت رئاسة البلاد منذ أربعة أشهر، هي مشكلة الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل والواسعة الانتشار التي ترتبت عليها خسائر مالية ضخمة وغيرها من الخسائر بالنسبة للضحايا، وفرضت عبئا على موارد خدمات إدارة حالات الطوارئ. وتواصل حكومتي تقديم المساعدات إلى المجتمعات المحلية المتضررة في حين نقوم بوضع استراتيجيات طويلة الأجل للتقليل من حالات التعرض لهذا النوع من الفيضانات. وبالرغم من ذلك، أدرك أننا لا نواجه هذه المشكلة الجسيمة وحدنا. فقد أظهرت الأحداث الأخيرة في هايتي وباكستان وروسيا أن هناك ضرورة لعمل دولي أكبر لتقديم الإغاثة إلى المتضررين من جراء الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى.

في منطقة البحر الكاريبي، لا تتيح حالة الدمار في هايتي للمجتمع الدولي فرصة الإحساس بالتعاطف فحسب، بل تعلمه أيضا الدروس الأساسية بشأن التأهب للكوارث وإدارتها. وأذكر بكل احترام أنه – بالرغم من العمل القيم الذي يضطلع به الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي تقدم له ترينيداد وتوباغو مساهمات سنوية – هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لتوفير الموارد المطلوبة للوكالة في مواجهة الكوارث الطبيعية التي تتزايد باستمرار. وفي هذا الصدد، أهيب بكل احترام بالدول التي في مركز يسمح لها بتقديم مساهمات مالية إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أن تفعل ذلك، لكي يتمكن الصندوق من الاستجابة على نحو أكثر كفاءة وفعالية للأزمات الإنسانية الناتجة عن الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى.

وتوجد مسألة أخرى ملحة تحظى باهتمام حكومتي وغيرها من الحكومات في منطقة الجماعة الكاريبية، وهي الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وفي محاولاتنا لمعالجة هذه المشكلة، تعين علينا تحويل الموارد المالية التي كان من الممكن أن نستخدمها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد لاحظنا حدوث زيادة في حالات العنف المتصل بالعصابات، وجرائم القتل، والتجارة غير المشروعة بالمخدرات، والجريمة المنظمة. إن منشأ الاتجار غير المشروع، بتلك الأسلحة يتعدى حدودنا الوطنية. وهو يتسم ببعد دولي ويتطلب بالتالي ردا على الصعيد العالمي. وتشجعنا المحاولات التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل إبرام اتفاق ملزم قانونا لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية. ونرى أنه يجب أيضا أن يضع هذا الصك حكما لتنظيم تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما يمنع التحويل غير القانوني لهذه الأسلحة.

كما تدعو ترينيداد وتوباغو إلى وضع نظام تنفيذ قوي وفعال لضمان الامتثال السليم لأحكام المعاهدة التي يتم

صياغتها. كما يجب أن تشمل المعاهدة آلية سليمة للتحقق ونظاما للجزاءات في حالة انتهاك أحكامها. ويمكن أن تساعد هذه الضمانات على الحفاظ على هدف الاتفاق والغرض منه.

لقد شاركنا أعضاء آخرين في المجتمع الدولي وضع قواعد تنظم منع انتشار الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والأنواع الأخرى من الأسلحة التي قد تتسبب في معاناة يعجز عنها الوصف للإنسانية. ومع ذلك، من المفارقات أن أسلحة الدمار الشامل في منطقة البحر الكاريبي هي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لذلك أناشد جميع الدول التي تلتزم الصمت إزاء الحاجة إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة أن تنضم إلينا في هذه المهمة. وأعلن التزام حكومتي بالعمل مع الدول الأخرى التي تشاطرها نفس الآراء من أجل ضمان التوصل إلى نتائج ناجحة في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة وفي نهاية المطاف نجاح المؤتمر ذاته، المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

وترتبط مسألة الاتجار بالمخدرات بمسألة الأسلحة الصغيرة والذخائر. إن تنظيم تجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليس غاية في حد ذاته. يجب أيضا اتخاذ إجراء دولي عاجل للتعامل مع مسألة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي. إننا لا يمكن أن نسمح لشبابنا بأن يسقطوا ضحايا لهذا الوحش، الذي يغذي الجريمة المنظمة عبر الوطنية وينتج عنه العنف المسلح عبر الحدود، مما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في الكثير من الدول. ولا تستطيع الحكومات الوطنية وحدها أن تحل هذه المشكلة بسبب بعدها العالمي. وتضطر الحكومات إلى تحويل الموارد النادرة، التي ينبغي أن تستخدم في البرامج الاجتماعية، من أجل مواجهة التحديات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات. إننا بحاجة إلى إجراء عاجل لمواجهة هذه المشكلة.

في عام ١٩٨٩، اتخذ الأونورابل آرثر روبنسون، رئيس الوزراء السابق لجمهورية لترينيداد وتوباغو، المبادرة السياسية بإعادة إدراج ضرورة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة في جدول أعمال الجمعية. وقد أنشئت المحكمة منذ ذلك التاريخ. ومع ذلك، لم يتم تحقيق دعوته إلى إدراج الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي بوصفه جريمة في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وأقول اليوم إنه من الأمور الأكثر أهمية أن نلبي هذه الدعوة. ولذلك أهيب بكل احترام بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن تدرج الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي بوصفه جريمة في نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وتعد المحكمة الجنائية الدولية الجهاز القضائي الدولي الوحيد الموثوق به المختص بمحاكمة مرتكبي هذه الجريمة.

في الختام، أود أن أشير إلى مجال من مجالات الإصلاح الذي أتمسك به بكل اعتزاز، ألا وهو إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وهو كيان يضم أربع وكالات سابقة. وإنني على ثقة بأن هذا المشروع، الذي سيبدأ تشغيله بالكامل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١، سيوفر نهجا متسقا في تناول المسائل التي تؤثر في المرأة على الصعيد الدولي. ويحدوني الأمل في أن يتلقى جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة الدعم من الدول كافة.

أخيرا، اتخذ مجلس الأمن، منذ عشر سنوات، القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، معترفا بأنه لن يوجد سلام وأمن مستدامين بدون إشراك المرأة ومساهمتها. وتلتزم ترينيداد وتوباغو بالمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن. ويتمسك بلدي بقوة بتعزيز المرأة بنفس القدر. ولذلك أود أن أعلن أن ترينيداد وتوباغو سوف تقدم في اللجنة الأولى للجمعية العامة، المكرسة لنزع السلاح والسلام والأمن

الدوليين، قرارا عن المرأة ونزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار. وأتعهد بتقديم دعم حكومة ترينيداد وتوباغو لهذه المبادرة.

لقد انقضى عقد من هذه الألفية الثالثة. وإننا حين نتأمل في ذلك، نتساءل هل تقدمنا كمجتمع عالمي بالسبل التي تهيئ بيئة مستدامة لتأمين أرواح الناس في كل مكان؟ نعم، لقد قطعنا شوطا طويلا في تكنولوجيا الاتصالات؛ نعم، إننا قرية عالمية نتيجة للتحسينات؛ ولكن للأسف لا يمكننا أن نقول إننا نحافظ على جيراننا. ولا يزال هناك أكثر مما ينبغي من الأسوار القائمة بيننا – أسوار السياسة والأيديولوجية والدين والعرق والثقافة والتقاليد. ولدينا كبشر قدرة فريدة على التفكير، وعلى أساس ذلك التفكير لدينا القدرة على تطوير فهم أعمق للموضوع. واليوم، أقول بكل احترام: لنتعهد باستخدام هذا الفهم المكتسب من ذلك التفكير لتعزيز المحادثات بين الدول والشعوب؛ تلك المحادثات التي تحل محل العدوان والتهديدات؛ المحادثات التي توجه نحو البحث عن سبل سلمية لمعالجة الاختلافات؛ المحادثات التي تنبثق من الاحترام المتبادل فيما بيننا كشعوب ودول؛ المحادثات التي تجري على أساس احترام التنوع؛ المحادثات التي تضمن بقاء الجنس البشري والكوكب بوصفهما الغرض من كل ذلك.

وفي الوقت الذي أنهي مداخلتي في هذه المناقشة، أود أن أحيي الأمم المتحدة على جميع الأعمال الرامية إلى تنشيط أعمال هذه الهيئة العالمية الفريدة. كما أؤكد دعمنا للجهود والسياسات التي تهدف إلى تنشيط الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو على البيان التي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة كاملا بيرساد – بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو من المنصة.

خطاب السيدة جادرانكا كوسور، رئيسة وزراء جمهورية كرواتيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيسة وزراء جمهورية كرواتيا.

اصطحبت السيدة جادرانكا كوسور، رئيسة وزراء جمهورية كرواتيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيدة جادرانكا كوسور، رئيسة وزراء جمهورية كرواتيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة كوسور (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، وأن أؤكد أنه يمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل للوفد الكرواتي طوال العام القادم. وفي الوقت ذاته، أود أن أشكر السيد على عبد السلام التريكي على عمله الناجح بصفته رئيسا للجمعية العامة طوال العام الماضي وعلى النتائج التي تحققت في ظل قيادته.

إن الآثار المترتبة على التهديدات الخطيرة التي تواجه العالم الحديث – التي تتراوح ما بين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأزمات الإنسانية وتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر – تتجاوز كثيرا الإطار الأصلي التي بدأت من خلاله: وبدون استثناء، تكتسب تلك التهديدات أبعادا عالمية. وعلى نفس المنوال، نمت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة متجاوزة كثيرا الأطر الوطنية الضيقة وتعمل من خلال تدفق الناس والسلع والخدمات ورأس المال، على إقامة شبكة عالمية من العلاقات والتأثير المتبادلين. ألا يشهد الاندلاع الأخير للبركان في أيسلندا على هذا الأمر

بأسلوب واضح وضوح الإجراءات الإنسانية المشتركة المتخذة استجابة للكوارث الطبيعية المرعبة الأخيرة؟

ويدعونا جميعا التطور السريع الذي يحدث في العالم المعاصر، وبخاصة التحديات والتهديدات التي يتعرض لها، إلى اتخاذ الإجراءات السريعة وتحمل المسؤولية المشتركة وإشاعة روح التضامن الجديد. وليس هناك بديل عن أن نعمل معا في عالم اليوم.

وفي ذلك السياق، يذكّرنا الموضوع الذي اخترتموه، سيدي الرئيس، لافتتاح الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بالتركيز على مفهوم الحوكمة العالمية، بالدور الذي تضطلع به الجمعية في صياغة الرد العالمي على التحديات التي نواجهها في عالم اليوم. وفي الوقت ذاته، يدعو اقتراحكم إلى دراسة مساهمتنا ذاتها في صياغة الردود على هذه التحديات.

وقامت كرواتيا، أثناء عضويتها في مجلس الأمن، بتعزيز الأفكار التي تمثل العمود الفقري لكل أنظمة الحكم المتحضر، وبالتالي العمود الفقري للحوكمة العالمية، ألا وهي: أهمية سيادة القانون وحماية وتعزيز القانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والقانون الإنساني الدولي، والشفافية في أعمال الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة.

وفي التراث القانوني الغني للأمم المتحدة، يحظى إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) بأهمية خاصة. وتؤكد تلك الوثيقة الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة المجالات ذات الأهمية لحياة ورفاه نسبة كبيرة من البشرية، وتوحّد أنشطة المؤسسات المعنية في هذا المجال. وبالنسبة لكرواتيا، يحظى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بأهمية إضافية لصلتها القوية بالأولويات المتصلة بعملية انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي، التي دخلت مرحلتها النهائية.

وقد قررت كرواتيا أن تؤكد استعدادها للمشاركة في الأنشطة الدولية التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف بزيادة مساهمتها المالية في برامج الأمم المتحدة وأنشطتها. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أذكر الانتقال الناجح لجمهورية كرواتيا من متلقّية للمعونة الدولية إلى مقدِّمة لها. وقد وجَّهت كرواتيا دعمها إلى منطقة جنوب شرق أوروبا المجاورة، حيث معرفتنا وخبرتنا قد تكون أكثر فائدة للبلدان المتلقّية.

وإلى جانب مساهمة كرواتيا بقوات في عمليات حفظ السلام، وبخبراء شرطة وعسكريين في ١٤ بعثة دولية تقودها الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، فإنها مستعدة أيضاً لتبادل خبرتها مع الدول الخارجة من الصراع المسلّح، بتقديم مشورة الخبراء وخدمات أخرى في مجال إصلاح قطاع الأمن والدفاع، وفي إعادة إدماج الأشخاص المسرَّحين في المجتمع المدني.

وأود أن أؤكّد بشكل خاص على أنّ دعم بناء السلام للبلدان الخارجة من الصراع المسلّح، هو أحد التحديات الأكثر أهمية وتعقيداً، التي تواجه الأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، تدعم كرواتيا دعماً قوياً أعمال لجنة بناء السلام والتقرير (A/64/868، المرفق)، الذي أعدّه الميسِّران المشاركان لعملية استعراض هيكل بناء السلام لدى الأمم المتحدة، وأعمال اللجنة. وقد كانت كرواتيا عضواً مؤسساً للجنة بناء السلام، ورغبة منها في أن تواصل الإسهام في الجهود الكبيرة الجاري بذلها في هذا المجال، أعلنت أنها ستكون مرشَّحة لعضوية اللجنة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

ومهما كان عملنا المشترك هامّاً على المستوى العالمي، لإيجاد استجابات للعديد من التحديات التي تواجهنا، فإنه يصبح إلزامياً حين يتعلق الأمر بمحاولة إيجاد رادع

لاستخدام الأسلحة النووية. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا رغبة متجددة في إطار المجتمع الدولي، لبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو ما نوَّهت به كرواتيا أيضاً في مؤتمر القمة التاريخي لمجلس الأمن، بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، وذلك برئاسة الرئيس باراك أوباما (انظر S/PV. 6191).

وإذ تقدم جمهورية كرواتيا إسهامها في الجهود الكبيرة الهادفة إلى منع انتشار الأسلحة النووية، نظّمت، في حزيران/يونيه، حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن في كرواتيا ندرك طبعاً أن مجرّد الأقوال والوثائق المعتمَدة غير كافية، وبخاصة لمنع التهديد المباشر الذي تشكّله إمكانية حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. لذا، فإننا نرحب بالخطوات المحددة الجاري اتخاذها من جانب الدول النووية، لخفض قدراتها النووية وزيادة شفافية وأمن الاحتياطيات النووية.

وفي الوقت نفسه، يجب ألاّ ننسى، أنّ الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بموازاة وجود التهديد النووي قد أزهق العديد من الأرواح البشرية. وكرواتيا تُدين الإرهاب بشدة، وهي تكرس كامل جهودها، لمنع هذا التهديد بجميع أشكاله المختلفة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وفي محاولة من كرواتيا للإسهام في هذه الجهود، أثناء فترة عضويتها في مجلس الأمن، ترأست لجنة مكافحة الإرهاب طوال سنتين. وأثناء رئاستها لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نظّمت مناقشة بشأن موضوع التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان والناجمة عن الأعمال الإرهابية (انظر S/PV.6034). وقد اعتمد المجلس آنذاك بياناً رئاسياً (S/PRST/2008/45) يدعو جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى إظهار المستوى نفسه من التضامن الذي أظهروه فور وقوع الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

إنّ كرواتيا، بصفتها عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي، ومرشحة للعضوية في الاتحاد الأوروبي، شاركت بفعالية في ضمان السلام والاستقرار في جنوب شرق أوروبا. وهذا أيضاً هو السبب، بالتحديد، لتأييدنا للمنظور الأوروبي – الأطلسي الواضح لجميع الدول في المنطقة. ولتحقيق ذلك المنظور، من الضروري أولاً القبول بالمبادئ التي أُطلِق على أساسها التكامل الأوروبي قبل ٦٠ عاماً وتطبيقها بشكل كامل، وهي: التعاون والحوار والاحترام المتبادل.

وبهذه الروح، اتفقت كرواتيا وسلوفينيا في السنة الماضية على حلّ نزاعهما الحدودي القديم من خلال التحكيم الدولي. وباتفاقي مع رئيس الوزراء السلوفيني بوروت باهور، فُتِحت صفحة جديدة في العلاقات الكراواتية – السلوفينية، كما فُتِحت، في الوقت نفسه، الطريق لجميع البلدان الأخرى في جنوب شرق أوروبا، للحصول على مستقبل أوروبي عبْر الحوار والتعاون.

ومن هذا المنطلق، أودّ أن أرحب هنا بقرار الجمعية العامة أن تعتمد بتوافق الآراء قراراً بشأن كوسوفو (٢٩٨/٦٤)، قدّمته صربيا والاتحاد الأوروبي. وبهذه الطريقة، يجري استحداث نموذج أوروبي جديد تماماً من التعاون والسلام والتقدم في جنوب شرق أوروبا. وستقود كرواتيا المسيرة لدعم وتعزيز هذه القيم في جميع أرجاء المنطقة، وبخاصة في البوسنة والهرسك، التي لها الحقّ أيضاً في المنظور الأوروبي الأطلسي، بصفتها دولة موحَّدة من ثلاثة شعوب أساسية متساوية. وليس هناك بديل حقيقي للمستقبل الأوروبي – الأطلسي، وأية محاولة للعودة إلى الأساليب القديمة والفاشلة الماضية ستكون شديدة الضرر. فهذا هو النطاق الوحيد للسلام والأمن، الذي يضمن الازدهار في المنطقة الأوروبية – الأطلسية، التي ستكون أبوابها مفتوحة أمام بلدان جنوب شرق أوروبا، التي تستوفي

شروط العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

وإذ تأخذ جمهورية كرواتيا هذا الأمر في الحسبان، فإنها تؤيد المفهوم المقبول للمسؤولية عن حماية المدنيين من الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية. وإننا نحبِّذ وندعم ونتابع باهتمام خاص أعمال المحكمة الجنائية الدولية. وفي السياق نفسه، اسمحوا لي أن أوضح هنا أنّ جمهورية كرواتيا تدعم أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وترحب باستراتيجية الخروج لديها.

وأخيراً، إنها فرصة لي لكي أقول إنّ جمهورية كرواتيا، انسجاماً مع تركيزها على حقوق الإنسان حتى الآن، ستواصل أنشطتها لحماية تلك الحقوق وتعزيزها. وإنني أرحب ترحيباً خاصاً بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، بصفته هيئة هامّة جديدة تستحق الثناء في إطار المنظمة، وتهدف إلى دعم المساواة بين الجنسين وتعزيز مركز المرأة.

وختاماً، اسمحوا لي أن أُنهي هذه الكلمة بتأكيد أنّ الحوكمة الدائمة والمتحضِّرة، ولا سيّما حين تشمل الأمم المتحدة، يجب أن تنطلق من الأفراد وأن تعود إليهم. وحماية كرامة الحياة البشرية، وكرامة كل أمة وهويتها، هي الأساس المتين الذي يمكن للأمم المتحدة، بالاستناد إليه، أن تنفِّذ مهمتها في توطيد السلام والأمن في عالم اليوم المُعَوْلم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيسة وزراء جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلت به للتوّ.

اصطُحبت السيدة يدرانكا كوسر، رئيسة وزراء جمهورية كرواتيا، إلى خارج المنصّة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زلماي رسول، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيد رسول (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئتكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وإنني واثق بأنّ مداولاتنا ستكون مثمرة بقيادتكم المقتدرة.

قبل خمسة وستين عاماً، بعث إنشاء الأمم المتحدة الأمل بالسلام والأمن واحترام كرامة الإنسان على الصعيد العالمي. وتبقى الأمم المتحدة اليوم الهيئة العالمية الأكثر فعالية، للحفاظ على المبادئ التي أُنشئت على أساسها. وبصفة أفغانستان إحدى أوائل الدول الأعضاء، فإنها ملتزمة التزاماً كاملاً ودائماً بمركزية الأمم المتحدة، وبمبادئ تعددية الأطراف التي تكفل نظاماً دولياً ديمقراطياً، فيه لنا جميعاً صوت ومشاركة متساويان في القرارات التي تؤثّر على عالمنا.

واليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، يتطلّب عالمنا التزاماً بالعمل معاً، بحيث يمكننا التغلّب على التحديات والتهديدات المتعددة الوجوه لبقائنا ورفاهنا. والأمم المتحدة أساسية لقدرتنا على ترجمة إحساسنا المشترَك بأهمية الهدف والإرادة السياسية الحازمة، ليحلّ الأمل محل اليأس، والازدهار محل الفقر، والعدالة محل الظلم والسلام محل العنف.

وفي الأسبوع الماضي، اعتمد الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وثيقة ختامية وخطة عمل للتحقيق الكامل لتلك الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥). وقبل خمسة عشر عاماً، حين اعتُمدت هذه الأهداف، أدركنا أن الجهد الشامل والجماعي كان ضرورياً لتحقيقها. ومؤتمر قمة الأسبوع الماضي، أكّد مجدداً الحاجة

إلى تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي، بغية تحقيق تنمية البشرية ورفاهها.

وتبقى أفغانستان ملتزمة التزاماً كاملاً بتحقيق غايات الأهداف الإنمائية لديها للألفية. وقد أحرزنا بعض التقدم، لكنّ آفات الإرهاب الدولي وانعدام الأمن والتهديدات التي تتعرض لها سيادة القانون والحوكمة تبقى تحديات هائلة أمام تعزيز التنمية البشرية في أفغانستان.

وعشية الذكرى السنوية التاسعة لإعلان الحرب العالمية على الإرهاب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، لم يتم بعد الوفاء بوعد المجتمع الدولي لشعب أفغانستان، بحياة خالية من الخوف من التهديد والاستغلال المتمثلين في الإرهاب الدولي. ولا يزال الأفغان يعانون أعمالاً مروِّعة من العنف الإرهابي كل يوم.

وفي مناسبات عديدة، استرعى الوفد الأفغاني من هذه المنصة اهتمام المجتمع العالمي على انتشار الإرهاب وأيديولوجيات التطرّف والتعصّب إلى خارج حدود أفغانستان. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة لحلفائنا العسكريين، يواصل الإرهابيون اختراق حدودنا، بنيّة إيقاع الأذى بشعبنا وبالجنود البواسل للبلدان الشريكة. وما دامت أطراف فاعلة حكومية وغير حكومية معيّنة تقدِّم لتنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به، الملاذ والأسلحة والتمويل، فإنهم سيبقون أعداءً ألدّاء وقتَلة.

إنّ الإرهاب في منطقتنا خطر متزايد على السلم والأمن العالميين. وتتزايد جرأة الجماعات المتطرفة والإرهابية اللائذة بمنطقتنا، وهي تواصل توسيع نطاق أعمالها. وإذا أراد شركاؤنا وحلفاؤنا الدوليون أن يكسبوا الحرب العالمية على الإرهاب، فيجب عليهم أن يتطلعوا إلى خارج قرى أفغانستان، وأن يشاركوا في استراتيجية ستفكِّك بفعالية وحزم التنظيمات والشبكات التي تواصل دعم المتمرّدين الإرهابيين والمتعصّبين بدون عقاب. ويبقى الإرهاب تحدياً عالمياً لا يمكن هزمه إلاّ بجهد دولي متضافر.

وفي هذا الصدد، تلتزم أفغانستان بتعزيز التعاون مع حكومة باكستان ومع بلدان أخرى في منطقتنا لمكافحة الإرهاب.

لقد عرف شعب أفغانستان الكثير من العنف والكثير من اليأس. وشهدنا العديد من شبابنا يفقدون حياتهم نتيجة الحرب والصراع. والشعب الأفغاني يتوق إلى السلام والاستقرار والأمن. ومع أنّ كفاحنا ضدّ من يهدّدون حياة شعبنا ورفاهه متواصل بلا هوادة، فإننا ندرك أنّ نجاح جهودنا من أجل التنمية والازدهار سيعتمد كثيرا على قدرتنا لتحقيق السلام المستدام في بلدنا.

وإذ تضع الحكومة الأفغانية هذا الهدف في الحسبان، عقدت مجلس السلام الاستشاري الوطني في حزيران/يونيه من هذا العام. وقد وفى المجلس بوعد الرئيس كارزاي باستشارة وإشراك جميع الأفغان في مبادرات بناء السلام. والمجلس الذي جمع رؤساء القبائل، والبرلمانيين، وممثّلي المجالس البلدية، ورجال الأعمال والمجتمع المدني، وشاركت فيه أكثر من ٢٠ في المائة من النساء، أسهم في انطلاقة سريعة للعملية التمثيلية للسلام والمصالحة التي ستجري متابعتها وفقا لدستورنا والتزاماتنا بحقوق الإنسان.

وقد اتفق مجلس السلام الاستشاري على إطار لتشجيع قيادة حركة طالبان وقاعدتها، على إنهاء العنف والانضمام إلى عملية المصالحة وإعادة الإدماج. وحدّد الشروط لحوار سلام مع قادة الحركة، وأيّد تشكيل لجنة سلام للإشراف على إعادة إدماج المقاتلين المسلّحين المعارضين، الذين يُدينون العنف ويستأنفون الحياة المدنية ويقبلون دستورنا ويدعمون ديمقراطيتنا.

وفي السنوات الثماني الماضية، حقّقنا، نحن وشركاؤنا الدوليون، إنجازات كبرى، لكنّنا ارتكبنا أخطاء أيضاً. ويبقى العديد من التحديات والعقبات أمام ضمان أمن مستدام لشعب أفغانستان، وأمام تحقيق تطلعاته إلى حياة ومستقبل أفضل. وفي مؤتمرَي لندن وكابل، اللذين عُقدا في وقت سابق من هذا العام، لم يكتفِ المجتمع الدولي بتجديد تأكيد التزامه بحماية سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقرارها، بل نوّه أيضاً بالأهمية الحاسمة لملكية أفغانستان وقيادتها، في ترسيخ إنجازاتنا المشترَكة، وإشراك الشعب الأفغاني بغية تعزيز ثقته في العملية.

وبالاستفادة من الالتزامات المتبادلة التي قُدّمت في المؤتمرين الهامّين في لندن وكابل، لنقل المسؤوليات الأمنية والإنمائية إلى الأفغانيين، وبمواصلة التنمية الاقتصادية الشاملة والأمن والحوكمة، وباستراتيجيات المصالحة الشاملة لدينا، فإننا مقتنعون بأننا سنتصدّى بنجاح لجهود المتطرفين والإرهابيين الساعين إلى استعادة السيطرة على أفغانستان.

والحكومة الأفغانية بدورها ثابتة في التزامها بمواصلة البرنامج الإصلاحي الذي أوجزه الرئيس كارزاي في خطابه بمناسبة تنصيبه. ونحن ملتزمون بدعم اتفاقنا الاجتماعي مع شعب أفغانستان، عبْر تعزيز سلطتنا القضائية، ومكافحة الفساد، وتنشيط اقتصادنا والنهوض بالإدارة الرشيدة على جميع مستويات الحكومة. وكما ثبت في الانتخابات البرلمانية التي أجريت مؤخراً، فإنّ حكومة أفغانستان وشعبها ثابتان في ترسيخ ديمقراطيتنا.

وبدعم شركائنا وحلفائنا الدوليين وتعاونهم، فإننا ملتزمون بتدعيم طاقة وقدرة قوات الأمن الأفغانية، للاضطلاع بمسؤولية أكبر عن حماية بلدنا وكفالة أمنه. وفي هذا الصدد، أودّ أن أنوّه بالجهد المعزّز لحلفائنا العسكريين في حماية سكاننا المدنيين من الآثار الضارّة للعمليات العسكرية ضدّ الإرهابيين والمتمرّدين.

وشعب أفغانستان على استعداد لمواجهة التحدي المتمثل في بناء مستقبل أفضل. لكنّ الأخطار الخبيثة للتطرّف والإرهاب، وارتباطهما المتزايد باستمرار مع المخدرات، تشكّل تهديداً خطيراً لأمن بلدنا ومنطقتنا واستقرارهما. وبموازاة مكافحتنا الإرهاب، فإننا ملتزمون بالعمل عن كثب مع جيراننا، ومع شركاء دوليين آخرين، لكسب الحرب على المخدرات.

وتكملة لجهودنا الهادفة إلى القضاء على إنتاج الخشخاش، نودّ أن يتم تعزيز الجهود لمكافحة تهريب السلائف إلى بلدنا، وللحدّ من الطلب على المخدرات واستهلاكها في بلدان أخرى.

إنّ الكوارث المتعلقة بالمناخ، التي شهدتها منطقتنا، مؤخرا ومنها الفيضانات الكارثية في باكستان، لا تشكل تحديات هائلة للسكان المحليين والحكومات الوطنية فحسب، ولكنها قد تترك عواقب على اقتصادات البلدان في المنطقة، وعلى الأمن العالمي. ونحن نشهد إلحاحاً متزايداً للتعاون الإقليمي الفعال بشأن تخفيف الكوارث والتصدّي لها.

وفي اجتماعات دولية وإقليمية ودون إقليمية مختلفة، أكّدنا أهمية أفغانستان المستقرة والديمقراطية والمعتدلة في التنمية الاقتصادية لمنطقتنا وفي الأمن العالمي. وبحكم موقع أفغانستان عند تقاطع أربع مناطق جغرافية هامة استراتيجياً – آسيا الوسطى، وجنوب آسيا، والصين والشرق الأوسط – فإنه يمكنها أن تؤدي دوراً هاماً في تيسير التجارة والنقل العابر المتزايدين، وإطلاق العنان للإمكانات الهائلة لمنطقتنا. وسنعمل مع بلدان المنطقة نحو المزيد من المكاسب في التجارة والنقل العابر.

وإبرام اتفاق تجارة النقل العابر بين أفغانستان وباكستان مؤخرا، وتوقيع اتفاق رؤساء الدول بشأن مشروع أنابيب الغاز في تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند مَعلمان بارزان للتعاون الإقليمي المتزايد. يضاف إلى ذلك، أننا أنجزنا دراسة الجدوى لمشروع آسيا الوسطى – جنوب آسيا لنقل الكهرباء من قيرغيزستان وطاجيكستان إلى أفغانستان وباكستان. وستسهم هذه المبادرات إسهاماً كبيراً في السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا. وتبقى أفغانستان على استعداد لتعزيز التعاون مع جميع جيرانها، بشأن المسائل الاقتصادية والسياسية والمتعلقة بالجريمة.

لقد تكلمت عن توق شعب أفغانستان إلى السلام والاستقرار وعن حقّنا فيهما. لكننا ندرك إدراكاً دقيقاً أنّ إخواننا وأخواتنا في فلسطين، حرموا طوال أكثر من نصف قرن، من حقّهم في دولة مستقلة، تتعايش في سلام مع جيرانها. ويشجعنا استئناف المحادثات المباشرة بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية، التي تبعث فينا الأمل بأنه يمكن إحلال السلام المستدام في الشرق الأوسط.

وختاماً، أشكر الدول الأعضاء في هذه الجمعية على تضامنها ودعمها لحرية شعب أفغانستان ورفاهه. والشعب الأفغاني لن ينسى أبداً السخاء والتضحيات الكبرى من جانب الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء الدوليين الآخرين، الذين وقف رجالهم ونساؤهم إلى جانبنا ببسالة، للدفاع عن أمننا المشترَك وضمان السلام والاستقرار لأفغانستان.

وإنني أشكر الأمين العام بان كي – مون، على جهوده لتنشيط حسّ الشراكة والتعاون والثقة بين أفغانستان والمجتمع الدولي. كما أشكر الموظفين المتفانين والملتزمين في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، على مساعدة الشعب الأفغاني في بناء مستقبل يعمه السلام والأمان والازدهار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صامويل سانتوس لوبيث، وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا.

السيد سانتوس لوبيث (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): باسم شعب نيكاراغوا، وباسم الرفيق الرئيس القائد دانييل أورتيغا سابيدرا، أقدِّم إليكم، سيدي، وإلى كلِّ الشعوب والحكومات الممثَّلة في الجمعية العامة، أحرّ تحياتي الأخوية.

وبينما تزيد ظلال التهديدات الرهيبة ظلمة المسرح العالمي، نبدأ بالشكّ في منطقية وقوة أنبل مشاعر البشرية، لمواجهة المشاكل الخطيرة التي تعاني منها الإنسانية. وهناك أنواع مختلفة من المعلومات التي تتلاعب بها وسائط الاتصالات العالمية، بغية التقليل المتواصل من شأن جهود حكومات الجنوب لكفالة استقلاليتها. إنها تنشر فكرة أنّ البشرية عاجزة أمام الحالة الراهنة من الكوارث، وأنه يجب علينا أن نتهيأ لما هو أسوأ. وعلاوة على ذلك، فإن الأسوأ هو أنها تخبرنا أنه ما من أحد مسؤول، وأنّ الكارثة بلا وجه، ساعية بذلك إلى تبرئة بلدان الشمال الصناعية.

لكننا نعلم علم اليقين أنّ السبب الكامن وراء الأزمات الخطيرة التي نمرّ بها، هو طبيعة نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الذي استحدثته الرأسمالية العالمية، والجهد لجعل هذا النظام مقبولاً بصفته نموذجاً عالمياً.

وفي هذا الصدد، يمكن للبلدان الفقيرة، التي يُشار إليها بالتعبير اللطيف ”البلدان النامية“، أن تكشف القناع عن وجوه أولئك الذين ساقوا البشرية إلى حافّة الاندثار، مدفوعين بالجشع والأنانية والرغبة في السلطة المطلقة، باسم القدَر المحتوم أو الحكمة الإلهية.

إنّ نيكاراغوا، التي عانت آلام وظلم الحرب بصورة مباشرة ضدّ الحرب. ونحن لا نقبل فشل المنطق. إننا لا نقبل

الحرب بصفتها اللغة الإجبارية بين الشعوب. وترفض نيكاراغوا الحرب بصفتها حلاً للصراعات بين الدول. إننا نرفضها بصفتها وسيلة للاستيلاء على الموارد الطبيعية للكوكب، أو فرض هيمنة الأقلية على أكثرية دول العالم.

إن الحرب لن تُفضي إلى الحلول أبداً، الجزئية أو الكاملة، ناهيك عن الحلول الحاسمة. فقيام قوات أجنبية بغزو العراق، متذرّعة بذرائع كاذبة، لم يجلب السلم ولا الاستقرار إلى ذلك البلد. وعلى نقيض ذلك، لقد تُرك البلد في حالة دمار. كما أنّ تلك الحرب لم تضمن المزيد من الاستقرار للمنطقة.

لقد أصبحت الحرب في أفغانستان طريقاً مسدوداً للمحتلّين. وفي الوقت نفسه، تركت آثاراً سلبية على جيرانها. وقرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠)، الذي يفرض جزاءات جديدة على جمهورية إيران الإسلامية، لم يؤدِّ إلاّ إلى زيادة احتمال نشوب صراع عسكري واسع النطاق وذي عواقب غير منظورة. وألعاب الحرب في شبه الجزيرة الكورية تزيد التوتُّرات في تلك المنطقة، وتعرّض الإنجازات التي تحقّقت بين الكوريتين للخطر. ولم تَسلَم أوروبا ولا الخليج الفارسي من ازدياد منطقة العسكرة اتساعا. وبالمثل، فإنّ إنشاء القواعد العسكرية، ونشر القوات البحرية والجوية على تراب أمريكا اللاتينية يهدد الاستقرار السياسي لدولنا.

”إنّ احترام حقوق الآخرين هو السلام بين الأفراد، شأنه بين الدول“. وهذا القول على لسان بينيتو خواريث، رئيس المكسيك، وأول رئيس من الشعوب الأصلية في الأمريكتين، تجسيد واضح لمفهوم السلام والرغبة فيه بين شعوب العالم. وينبغي لهذا الاقتباس أن يكون دليلاً لأعمال منظمتنا، ولا سيّما مجلس الأمن، لضمان امتثال إجراءاتهما امتثالاً صارماً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد نيكاراغوا أنّ هناك علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية. والتزامنا بالأمن يشمل التزاماً بتعزيز حقوق الإنسان، التي نعتبرها مساوية للتنمية المستدامة المركَّزة على الإنسان، والمنفَّذة في جوٍّ من الإدارة الرشيدة، بمشاركة مباشرة من المواطنين، وبتكافؤ اجتماعي، وهما أمران لا غنى عنهما في التنمية الحقيقية.

ونرى أنّه ينبغي توجيه الموارد التي يتم توفيرها نتيجة جهود نزع السلاح، نحو ضمان بلوغ الأهداف الإنمائية الاجتماعية الوطنية لكل بلد من بلداننا. ولا يحتاج المرء إلى أكثر من نظرة سريعة إلى ترليونات الدولارات المنفَقة على الحرب، لكي يدرك كم من مشاكل الإنسان كان يمكن حلّها بهذه الأموال، ممّا يخفِّف الألم الناجم عن الفقر والحرمان. وكان للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أثر ضئيل، أو لم يكن لها أيّ أثر، على الإنفاق العسكري العالمي.

وتبقى نيكاراغوا ملتزمة التزاماً فعّالاً بقضية نزع السلاح العام والكامل. وهي تعتقد أنه لا يمكن ضمان التقيُّد الصارم باتفاقات تجريد الأسلحة ونزع السلاح، إلاّ في جوٍّ من الثقة الأساسية والتضامن، بهدف التوصُّل إلى نزع السلاح الكامل – ولا سيّما نزع السلاح النووي – باعتباره الخيار الوحيد لتحقيق السلام العالمي الحقيقي والدائم. وتدعم نيكاراغوا الحقّ غير القابل للتصرّف، للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وبدون تمييز. وهي تشجِّع إجراءات تعزيز تبادل الموارد المادية والمعدّات والتكنولوجيا، من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بغية ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة في كل بلد وفي العالم.

ولهذا الاعتقاد بالتحديد، تطالب نيكاراغوا بألاّ تُعاقَب إيران أو أي بلد آخر، لأنه يستحدث برامج

نووية للأغراض السلمية. فمن الممكن بناء الثقة القائمة على الحوار والتفاوض. وفي هذا الصدد، تنضمّ نيكاراغوا إلى الدعم العام الذي نادى به الإعلان الثلاثي للبرازيل وتركيا وإيران، والذي يشكّل بديلاً لتعزيز السلام الإقليمي والعالمي.

وما كان إنذاراً بالأمس، بات حقيقة واقعة اليوم. فالسياق الدولي الحالي يفضي إلى أزمة سياسية عالمية. ومجمل النمط السياسي الذي بُني وصيْغ حول نموذج الليبرالية الجديدة والعولمة والأسواق الحرة أصبح موضع تساؤل. وعلى صعيد عالمي، نحتاج إلى عمل أكثر حزماً، يثبِّت تعددية الأطراف بصفتها نموذجاً جديداً. و يجب على هذه التعددية أن تصغي إلى أصوات الشعوب التي تعيش في الفقر المدقع والتخلّف؛ وتأخذ في الحسبان الوقائع السياسية الجديدة؛ وترسي الديمقراطية بفعالية في النظام العالمي، بدءاً بهذه المنظمة، بما يشمل مجلس الأمن والأمم المتحدة بأكملها؛ وتعيد إنشاء الحقوق التمثيلية والديمقراطية لدولها الأعضاء الـ ١٩٢؛ وتحدّد الحقوق والواجبات المشترَكة لجميع الدول، بدون تقويض سيادتها واستقلالها وتقرير مصيرها، وبغضّ النظر عن أحجامها.

وهذا التوجُّه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واضح في عملية التكامل والوحدة الجارية بين شعوبنا. وقد اتّخذنا فعلا القرار التاريخي بإنشاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي ستبدأ في إضفاء الطابع المؤسسي عليها في السنة المقبلة وتُنجز عام ٢٠١٢. وهذا دليل إضافي مؤكد على التغييرات الأساسية الجارية في العالم.

وقد أصبح التحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا في طليعة عملية التغيير هذه. والكفاح ضدّ جميع أنواع التدخّل، بما فيها التدخل العسكري، ولصون السلم وإعادة إرسائه، عنصر أساسي لتصرّف هذا التحالف في علاقاته مع العالم. وهذا يعزز قدرته على ضمان السيادة الوطنية لشعوبه.

وتنضمّ نيكاراغوا إلى شعب بورتوريكو الشقيق في رفع راية استقلاله، التي ديست بغير وجه حق. والحصار الاقتصادي الإجرامي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ الشعب والحكومة الشقيقين في كوبا البطلة، يجب أن يتوقّف فوراً، كما يجب أن يُطلَق الآن سراح الأبطال الكوبيين الخمسة، المكافحين ضد الإرهاب، والقابعين في سجون الولايات المتحدة.

ونُعرب عن تضامننا مع شعب الأرجنتين الشقيق في مطالبته بالسيادة على جزر مالفيناس، ومع شعب جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية في مطالبته بالاعتراف به بصفته دولة مستقلة.

ويجب أن تتوقف فوراً الحرب وحالة الإرهاب ضد شعب فلسطين. كما يجب احترام جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بإسرائيل، والتقيّد بها. ويجب تقييد أيدي أولئك الذين يؤججون نيران الكراهية والحرب، ويستطيعون مهاجمة أسطول إنساني – وهو عمل أدانته لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وإننا نحيّي دعوة المجتمع الدولي إلى تايوان، لكي تشارك في أعمال بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، التي ترتبط ارتباطاً مباشراً برفاه ٢٣ مليون تايواني. وفي هذا الصدد، نطالب بأن تتخذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظمة الطيران المدني الدولي موقفاً مماثلاً.

و لم يحدث من قبل قطّ أن كان لدينا كل هذا القدر من المعلومات، أو أننا، كما آمل، أدركنا حدّة الأزمة البيئية التي تؤثر على كوكبنا. وهذا الإدراك يحتّم علينا أن نعزّز ائتلافاً للقوى، قائماً على القِيم المشتركة والمبادئ الملهمة، التي تشكل الأساس الأخلاقي والمحفِّز للممارسات المعززة

لأسلوب حياة مستدام. فالأرض، بموادها المعدنية ومصادر طاقتها، وبتربتها ومائها وغاباتها وحياتها البحرية، وبأنظمتها الإيكولوجية وكائناتها المجهرية، يجب اعتبارها مُحسننا الأمثل والأشمل، وجزءاً لا يتجزّأ من الإنسانية، لا مجرّد مصدر للبقاء.

والرأسمالية العالمية ومنطقها في التنافس ونموّها غير المحدود، مع أنماط إنتاجها واستهلاكها غير المستدام، تفصل بني البشر عن الطبيعة، وتقيم علاقة هيمنة عليها. فيجب تغيير هذه الحالة وإعادتها إلى المسار الصحيح قبل أن يفوت الأوان لنا جميعاً.

وقد أوضح اجتماع كوبنهاغن قوة المصالح التي توقف العمل الحاسم بشأن تغيّر المناخ وحقوق أمّنا الأرض. وقد خرجنا منه بشعور غير محبَّذ بأننا هدرنا وقتنا، وبأنه كان هناك نقص في الالتزام بالتغيير لدى أولئك الذين يعيقون الحلول الملحّة، التي نحتاج إليها في معالجة الحالة الحرِجة لأمنا الأرض. وإننا، بعيوننا المحدّقة بالأمل، نواصل تعزيز التزاماتنا بالاستناد إلى المبدأ الأساسي للمسؤوليات المشترَكة ولكنّها مختلفة. وينبغي لهذه الالتزامات أن تكون متناسبة مع انبعاثات غاز الدفيئة المتراكمة منذ الثورة الصناعية وليس منذ السنة الماضية. وينبغي لأولئك المتسبّبين بالضرر تاريخياً، أن يتحملوا معظم المسؤولية.

وعلى هذا الأمل، كانت نيكاراغوا أول بلد في العالم وقّع الإعلان العالمي بشأن المنفعة المشتركة لأمّنا الأرض والبشرية، وهي تدعو جميع بلدان العالم إلى توقيعه.

وانطلاقاً من هذا الأمل، وقّعت نيكاراغوا أيضاً اتفاق الشعوب الذي اعتُمد في كوتشابامبا في نيسان/أبريل، أثناء انعقاد المؤتمر العالمي للشعوب بشأن تغيّر المناخ وحقوق أمّنا الأرض. واستناداً إلى هذا الأمل، فإنّ نيكاراغوا واثقة بأننا حين نصل إلى كانكون، سنكون موحّدين في السعي إلى اتفاقات تعكس الأذى جزئياً على الأقلّ، وفي اعتماد المسار الذي يعيد إرساء التوازن المفقود، أو المعرّض للخطر الشديد، بين البشرية وأمّنا الأرض.

ومع أنه أُعلِن بدون الكثير من الأدلة أنّ أسوأ ما في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية قد تجاوزناه، فإنّ آثارها الأكثر خطورة لا تزال مستمرة في التأثير الشديد على شعوبنا. وينبغي لنا ألاّ نواصل القبول بفرض أنماط اقتصادية قائمة على سلب ثرواتنا واستغلالها.

ولهذه الأسباب جميعاً، فإنّ نيكاراغوا ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية مكرَّسة لبناء نمط بديل من السيادة الاقتصادية، ونطاق من الترابط والتضامن، سيمكّننا من مجابهة الأزمة الحادة للرأسمالية العالمية، وإنعاش قدرتنا على تحديد مساراتنا الذاتية نحو التنمية. وإننا نؤكد مجدداً أنّ استراتيجيات التنمية لكل بلد هي المسؤولية الذاتية لتلك البلدان؛ وأنه ينبغي أن تكون لها المُلكية والقيادة الوطنيتين؛ كما ينبغي للتعاون الخارجي أن يكون متوافقاً مع استراتيجيات البلد الذي يتلقّاه وخططه وأهدافه.

وفي ما يتعلق بالحاجة الملحّة إلى إيجاد نمط جديد، نؤكد دعمنا للوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق). ولا يمكن أن يكون هناك انتعاش أو توازن اقتصادي في ظلّ التفاوت الذي يتّسم به النموذج الحالي، الذي يركز الدخل والثروة في ما بين الدول وداخلها.

وينبغي أن يحدث ذلك كله في إطارٍ من الاحترام المتبادل، بعيدا عن الشروط السياسية العقابية ضدّ شعوبنا، التي ستوقف تنمية بلدان الجنوب وتعيقها.

وإلى جانب مئات الملايين من الناس الذين يعانون الفقر في العالم، أمامنا الحقيقة المروّعة بأنّ ١٠,٩ ملايين طفل

دون الخامسة يموتون في البلدان النامية كل سنة. وتتسبّب الأمراض المتعلقة بسوء التغذية والجوع في ٦٠ في المائة من تلك الوفيات. وتُقدَّر تكلفة سوء التغذية على التنمية الاقتصادية الوطنية بما بين ٢٠ و٣٠ بليون دولار سنوياً. فيجب أن تتوقف هذه الحالة التي لا يمكن القبول بها. ويجب على البلدان النامية أن تفي بالتزاماتها بوقف معاناة ملايين البشر.

وتؤكد نيكاراغوا مجدداً قرارها بمواجهة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الحدود، التي أصبحت خطراً دائماً على الأمن المحلي والدولي، بالوسائل المتاحة لها، وفي إطار سيادتها الوطنية. كما تؤكد نيكاراغوا موقفها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وأيا كان مصدرها.

وهناك عدة عمليات تُعيق التغييرات الضرورية والملحّة. أبرزها منع المعلومات – عدم قول أيّ شيء بغية إدامة الجهل. وحين تتوافر المعلومات، فإنها تكون مشوَّهة، وضدّ مصالح الشعوب وتطلعاتها وخبراتها المشروعة دائماً، بحيث تُقلَب الأكاذيب إلى حقائق والعكس بالعكس، وتُحوَّل الابتسامة إلى سخرية، والكلمات إلى ضجيج، والحقيقة الموضوعية إلى حقيقة افتراضية.

والمواطن العالمي شاهدٌ على حرب حقيقية من أجل الحقيقة والحرية، من خلال التواصل العالمي، ومُجبر على مواجهة حملة افتراء دائمة، ضدّ التغيير والأمل والتطور الملائم للتاريخ. ولهذه الحملة عواقب بعيدة المدى، ولديها هدف يتمثل في تدمير عملية الديمقراطية الشعبية المباشرة، والتطوّرات الاجتماعية الثورية الأساسية التي تجري في بلداننا، نتيجة انتصار القوى السياسية الثورية، كما هو الحال في نيكاراغوا مع جبهة التحرير الوطني الساندينية. فعلينا أن نُدين الحملة التي تُثيرها مصالح الهيمنة والأنانية في بلدان قليلة، في محاولة لتقويض مشروعية نظامنا السياسي وحكومة شعبنا.

وتنادي نيكاراغوا بحقّها في العيش بسلام، ومكافحة الفقر والأمية والجوع وسوء التغذية الناجم عن الحرمان التاريخي، وفرض نموذج اقتصادي وسياسي غريب عن واقعنا. وتُعلن نيكاراغوا عن كرامتها وسيادتها وتقرير مصيرها واحترامها ووحدتها وتضامنها مع جميع شعوب الأرض، كما كفلها ميثاق الأمم المتحدة. وتعمل نيكاراغوا على تطوير الوعي الاجتماعي للتضامن، الذي يتّسم بمُثُل الإنسانية، وبالعدالة والحرية والديمقراطية للجميع، بلا استثناء.

ومن هذا المنتدى، توجّه نيكاراغوا دعوة قوية إلى السلام العالمي، وإلى بقاء الكائنات البشرية، وإلى المستقبل الكريم لأنبل التطلعات للرجال والنساء. هذا هو المستقبل الممكن الوحيد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر شانيل أغوفاكا، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية لجُزُر سليمان.

السيد أغوفاكا (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): يشرّفني حقاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن حكومة جزر سليمان وشعبها، بصفتكم رئيس الجمعية العامة في دورتنا الخامسة والستين. إنّ فترة ولايتكم تتزامن مع الاضطراب الاقتصادي، وتأثيرات تغيّر المناخ، والشواغل الاجتماعية والأمنية المتنامية، وتهديدات أحادية الأطراف التي تتحدّى تعددية الأطراف من جميع الجبهات. ووفد بلدي سعيد بالطريقة التي عقدتم بها واختتمتم ثلاثة اجتماعات رفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، والتنوّع البيولوجي واستراتيجية موريشيوس. وهذا دليل واضح على سبب ثقتنا بكم، وعلى خبرتكم الواسعة في إشرافكم على

هذه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة طوال الأشهر الإثني عشر المقبلة.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لينوّه أيضاً بقيادة وإسهامات سلفكم، معالي السيد علي عبد السلام التريكي. فدعمه لتعددية الأطراف وضعَنا على قاعدة متينة في التحضير لهذه الدورة.

إننا نشهد نمو الديمقراطية، وسلطة الشركات ونشوء قوى جديدة، تقدّم كلها منظورات وفرصاً جديدة. والتعاون الدولي الجديد يربط بين التنمية والمال والمواد الأولية والأسواق. وهذا التطور يستدعي تعاوناً متزايداً وإطاراً جديداً لتيسير نشوء نظام اقتصادي جديد. وحزر سليمان، بموجب سياستها الخارجية الجديدة، ستقيم علاقات مع جميع المناطق الستّ للأمم المتحدة.

وتؤمن جزر سليمان بتعددية الأطراف، وتقدّر أهمية وقيمة وجود علاقات عمل وثيقة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وحكومة بلدي مستعدة للعمل مع الأمم المتحدة لتعزيز تواجدها في عاصمته، وهي ملتزمة بذلك. وفي هذا الصدد، نجدد دعوتنا إلى تطوير مكتب الأمم المتحدة الفرعي في هونيارا، وتعيين ممثّل مقيم رئيساً له.

وينوّه وفد بلدي باتصال الأمم المتحدة بجزر سليمان هذه السنة، بإجراء امتحانات التوظيف التنافسية الوطنية لديها في كانون الأول/ديسمبر. ونحن نرحب بهذه المشاركة لأنها تتيح الفرصة للمواطنين الناجحين بملء حصتنا الوطنية من شواغر الموظفين المدنيين الدوليين الذين يخدمون أسرة أممنا.

إنّ الديمقراطية هي أحد المبادئ الجوهرية لميثاق الأمم المتحدة. لا يزال الناس يشكلون مصدر شرعية هذه المنظمة ولا يزالون أساس السلطة في هذه الجمعية.

وتود جزر سليمان أن تسجل تقديرها لإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدورهما في تنسيق عمل نحو ٤٠٠ من المراقبين المحليين والدوليين الذين راقبوا الانتخابات العامة الشهر الماضي. ويسرنا أيضا أن نشير إلى التصريحات الإيجابية من مختلف المراقبين المحليين والدوليين الذين راقبوا انتخابات جزر سليمان الوطنية بأن الانتخابات أجريت بطريقة حرة ونزيهة. وتم تقديم عدد من التوصيات التي تهدف إلى إصلاح النظام الانتخابي وسوف تعمل حكومتي وفقها بغية تحسين نظامنا الانتخابي الوطني.

يكمن جوهر التقدم والازدهار في وجود قيادة واضحة وقوية، وبيروقراطية مطيعة ورؤية ثاقبة. وحكومتي ملتزمة بتوفير تلك الأمور، وسنعمل بلا كلل من أجل أن نوفر لشعبنا حياة طبيعية وكريمة، وحرة.

إن التحدي المتمثل في بناء الدولة تحدٍ ضخم ومكلف بالنسبة لأي بلد نام. لهذا السبب، على كل بلد أن يحدد لنفسه نوع وشكل الديمقراطية التي يريد أن يعتمدها وذلك لأن الديمقراطية لا يمكن فرضها. وفي هذا الصدد، تواصل جزر سليمان الدعوة إلى حوار حقيقي والمشاركة مع فيجي خلال المواجهات والعقوبات ودعم جهود فيجي لتحديد مصيرها.

وتشارك جزر سليمان المجتمع الدولي في الدعوة لرفع الحظر الاقتصادي المفروض منذ ٤٩ عاما على كوبا. إن هذا الحظر ينتمي إلى زمن وعصر مختلف. ويحدونا الأمل في أن تكسر القدرة على التواصل مع جيراننا الحواجز الإيديولوجية المصطنعة.

سوف يُجرى الاستعراض الدوري الشامل لجزر سليمان خلال هذه الدورة. ويغتنم وفدي هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزام جزر سليمان على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات

الأساسية للجميع. وترى جزر سليمان أنه من المؤسف أن نرى البعض يضحّون بهذه المبادئ ولا يزالون يحدثون انقساماً في هذه الجمعية. وتقدر جزر سليمان مجلس حقوق الإنسان الذي يتخذ من جنيف مقرا له ودوره وحياده بوصفه المؤسسة المناسبة للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان.

يوافق هذا العام الذكرى السنوية السابعة لعلاقة بلدي مع بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان. إن إطار الشراكة الحالية يشجع على المزيد من التماسك والقدرة على التنبؤ في تحسين نوعية التعاون لتلبية احتياجات التنمية في البلاد. وقد جلبت علاقات جزر سليمان مع بعثة المساعدة الإقليمية الاستقرار السياسي والمالي. ومع ذلك، لا تزال الأسباب الكامنة وراء الصراع دون معالجة. وقد أحدثت مسائل التسامح واحترام ثقافاتنا المتنوعة الكثير من التوتر على طريقنا إلى السلام. ولا تزال حكومتي ملتزمة بمعالجة تلك القضايا.

في حزيران/يونيو من هذا العام، قام وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان بجمع دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية مع إخواننا في الشرق الأوسط لمناقشة التعاون، بما في ذلك مبادرة السلام العربية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تؤيد جزر سليمان جميع مبادرات السلام، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بتطبيع العلاقات بين المنطقة العربية بأسرها وإسرائيل. إن تعقيد الصراع في الشرق الأوسط يحتاج إلى حل إقليمي، ونحن نرى بشدة أن أطراف النزاع سوف تحتاج إلى تهيئة الظروف المؤاتية للسلام أثناء عملنا لتحقيق الحل القائم على دولتين. ومما يثلج صدورنا أن نرى تقدم المفاوضات، ومع ذلك، نود أن نرى مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في هذه العملية.

ويرحب وفد بلادي بنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد هذا الصيف. فوجود الأسلحة النووية لا يزال يشكل تهديدا كبيرا للبشرية. لقد أثبت التاريخ الرعب والدمار الشديد الناتج عن الأسلحة النووية. وتؤيد جزر سليمان القضاء التام على جميع الأسلحة النووية كضمان مطلق ووحيد لوجود عالم ينعم بالأمن والأمان.

ولا يمكن المبالغة في الاستعجال على الموافقة على إبرام اتفاق ملزم قانونا بشأن تغير المناخ في كانكون بالمكسيك، فهذا اهتمام مشترك يربط العالم بعضه ببعض. فكوكبنا يستوعب بالفعل المزيد من الحرارة ويصبح أكثر سخونة. وارتفعت درجات الحرارة العالمية بمقدار ٠,٧ درجات مئوية في القرن الماضي. ومع الاتجاهات الحالية، ينبئنا العلم بأن درجة الحرارة سوف تزيد من ٤ حتى ٧ درجات مئوية بحلول نهاية هذا القرن، مما يهدد بقاء كثير من الدول، بما في ذلك جزر سليمان. ومن الضروري أن تكون لدينا خطة واضحة لتحقيق الاستقرار في انبعاثات غازات الدفيئة. وتؤيد جزر سليمان دعوة تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية، وتخفيض تركيز غازات الدفيئة إلى ما دون ٣٥٠ جزء في المليون.

ومع ملاحظة إن هناك مجالاً محدوداً للكربون في الغلاف الجوي، يعتبر نهج ميزانية الكربون هو الخيار لإيجاد طريقة عادلة ومنصفة لمنع درجة الحرارة العالمية من الوصول إلى مستويات لا رجعة فيها. فهو يأخذ بالاعتبار احتياجات التنمية وشواغل المجال في البلدان النامية ومسؤولياتنا وحقوقنا المشتركة في تلبية مطالب صحة الغلاف الجوي.

فيما يتعلق بمسألة التلاحم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، قررت الجمعية العامة في تموز/يوليه إنشاء كيان

جديد لقضايا المرأة، هو جهاز الأمم المتحدة لشؤون المرأة (القرار ٦٤/٢٨٩). وستعمل هذه الهيئة على زيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة وفعاليتها في النهوض بوضع المرأة في العالم. وتتطلع جزر سليمان إلى التعاون مع الكيان الجديد.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يسر وفدي أن يرى المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية تمضي إلى الأمام في هذه الدورة. وتركز المفاوضات الآن على نص مشترك، نأمل أن يحظى بمزيد من التهذيب ليستخدم في تحقيق هدفنا المتمثل في جعل جهاز الأمم المتحدة الرئيسي أكثر تمثيلا وفعالية واستجابة للتهديدات العالمية الناشئة خلال هذا القرن.

يغطي المحيط الهادئ ثلث مساحة العالم ويسهم بربع صناعة التونة في العالم. في أيار/مايو من هذا العام، أسست دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية الثماني، ومن بينها جزر سليمان، الأمانة العامة للأطراف في الاتفاقية في ناورو في جزر مارشال. واتفقت بلدان اتفاق ناورو على تنسيق إدارة وحفظ مواردها من سمك التونة، وذلك لضمان الاستدامة والحصول على مزيد من المنافع الاقتصادية من مواردها. والهدف من إغلاق جيوب أعالي البحار داخل المناطق الاقتصادية الحصرية في البلدان المعنية هو منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتوفير الملاذ الآمن للأسماك للتكاثر.

وفيما يتعلق بمسألة إنشاء مركز إقليمي لعلوم البحار، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يسر وفد بلادي أن يلاحظ أن هذه المسألة تنعكس في تقرير الأمين العام (ا/٦٥/٦٩) (ربما). وتقدر منطقة المحيط الهادئ هذا المركز وتعرض حكومتي استضافته. وسوف نقوم بمتابعة ذلك إقليميا وعالميا، وفقا لروح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومبادرة موريشيوس.

في هذا العام قدمت بابوا غينيا الجديدة وولايات ميكرونيزيا وجزر سليمان عرضا عن عملنا المشترك إلى لجنة الأمم المتحدة لحدود الجرف القاري. ونأمل أن نفعل الشيء نفسه مع الطلبات المتبقية لنا في الوقت المناسب.

ومما يشجع جزر سليمان زيادة تنامي التطورات الإيجابية والترتيبات فيما يتعلق بمضيق تايوان. ويجب الاعتراف بذلك دوليا والثناء عليه وتأييده. ويساهم المسار المعتدل والعملي الذي اعتمدته كل من جمهورية الصين الشعبية وتايوان حول مضيق تايوان في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

إن جزر سليمان مستمرة في تأييد مشاركة تايوان مشاركة ذات مغزى داخل منظومة الأمم المتحدة. ومما يثلج صدر وفدي أن يلاحظ مشاركة تايوان كمراقب في جمعية الصحة العالمية في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وهذه تعتبر لفتة لتحسن العلاقات عبر المضيق. وقد سجلت تايوان اهتمامها بمزيد من المشاركة في الأمم المتحدة هذا العام، بناء على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومن خلال منظمة الطيران المدني الدولي. ويؤيد بلدي هذه المشاركة. فالمنظمتان تتعاملان مع مسألتين ذاتي اهتمام مشترك للعالم كافة. إن تغير المناخ وقضايا الطيران في حاجة إلى مشاركة جميع البلدان لسلامة الطيران وصحة الغلاف الجوي. ويرى وفدي أن من المؤسف أن أمانة الاتفاقية قد اتخذت موقفا ضيقا بشأن مسألة تتطلب من الأطراف في الاتفاقية وبروتوكول كيوتو البت فيها.

إن الأهداف الإنمائية للألفية هي معايير قياسية للتنمية متفق عليها دوليا. إن نتائج تقدم جزر سليمان نتائج مختلطة وغير متسقة وخارجة عن المسار عموماً من حيث الوفاء بأهدافنا لعام ٢٠١٥. والبرنامج الدولي لجزر سليمان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد تم تحديده في استراتيجية

موريشيوس وبرنامج عمل بروكسل اللذين حددا الوضع الخاص لجزر سليمان، باعتباره وضعاً يتطلب اهتماماً دولياً خاصاً.

لقد أظهر استعراض استراتيجية موريشيوس الأسبوع الماضي أن الالتزامات الدولية لبرنامج عمل بربادوس لا تزال غير مكتملة ومخيبة للآمال. وقد ساء ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولمعالجة هذه الفجوة في الشراكة، تطالب جزر سليمان بجعل فئة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية داخل منظومة الأمم المتحدة. وهناك أيضا حاجة إلى ارتباط أقوى بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لضمان الحصول على الدعم من داخل منظمتنا.

وسوف تشهد هذه الدورة أيضا انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نموا في أيار/مايو ٢٠١١. ويسرنا أيضا أن الجمعية العامة قد بدأت عملية استعراض وطنية وإقليمية وعالمية للدورة الماضية. ونحن نتطلع إلى العمل مع الجميع لتحقيق نتيجة شاملة وعملية المنحى وذات مغزى للمؤتمر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فرانسيسكو كاريون – مينا (إكوادور).

يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره لشريكينا الجديدين، لوكسمبرغ والبرتغال، لدعمها، على التوالي، للفريق الطليعي المالينيزي ولطلبة الدراسات الخارجية من جزر سليمان. ونحن لا نزال نشعر بالامتنان لجميع الشركاء من الجنوب والشمال، بما في ذلك كوبا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وتايوان وشركاؤنا التقليديون في الاتحاد الأوروبي وأستراليا ونيوزيلندا واليابان وجيراني في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للرئيس على دعم وتعاون جزر سليمان خلال فترة ولايته في منصبه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل مارتن وزير خارجية جمهورية أيرلندا.

السيد مارتن (أيرلندا) (تحدث بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة حارة للرئيس جوزيف ديس على انتخابه وتقديم أطيب تمنيات الحكومة الأيرلندية له بالنجاح في فترة توليه المنصب.

نحن نجتمع هذا العام على خلفية من التحديات الخطيرة التي تواجه المجتمع العالمي. وأول هذه التحديات الأزمة المستمرة المتمثلة في الجوع والفقر في العالم. ونحن نقر بواجبنا في تحقيق الالتزامات التي قطعناها لأضعف سكان العالم عندما اعتمدت الجمعية العامة الأهداف الإنمائية الألفية في ٢٠٠٠. ولا يزال يتعين على حكوماتنا معالجة أشد ركود عالمي يحدث خلال عقود عديدة، ولكن يجب علينا أن نحد من تأثير الأزمة على من هم في أمس الحاجة. ويجب علينا أيضا الحفاظ على التزامنا بخفض نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥.

كما أن هناك حاجة أيضا إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة في الاستجابة للتهديد الذي يشكله تغير المناخ. وإذا فشل المجتمع في العمل الآن بشأن هذه المسألة، فإننا سوف نواجه تهديدا متصاعداً ومطرداً لكوكبنا وبقاء الجنس البشري. في الأشهر الأخيرة، شهدنا أيضا العواقب الوخيمة التي يمكن أن تلحقها الكوارث الطبيعية مثل تلك التي ابتليت بها باكستان وهايتي بالفئات الضعيفة من السكان.

وكما هو الحال مع الكثير من التحديات والتهديدات لأمننا المشترك، نلجأ إلى هذه المنظمة العظيمة بشكل غريزي إلى البحث عن ردود جماعية فعالة. إن عالمية عضوية الأمم المتحدة تمنحها شرعية وسلطة فريدة. فهي تجمع دول العالم معا تحت سقف واحد مشترك، مما يوفر

إطارا لا يقدر بثمن للتفكير المشترك وصنع القرار. ومع توفر الإرادة السياسية اللازمة، يمكن للدول الأعضاء استخدام سلطة وانتشار الأمم المتحدة لتشكيل عالم أكثر سلاماً وأماناً وإنصافاً.

ومن المجالات التي تتطلب منا اهتماما كبيرا إصلاح الأمم المتحدة نفسها. فلتحسين فعالية المنظمة، نحن بحاجة إلى ضمان أن تكون هياكلها صالحة للغرض المرجو منها ومتوائمة مع حقائق القرن الحادي والعشرين. وقد دافعت أيرلندا بنشاط عن جدول أعمال الإصلاح في الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، وسنواصل القيام بذلك.

وفي هذا الصدد، أرحب ترحيبا حارا بإنشاء كيان تابع للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتلتزم أيرلندا بدعم هذه الهيئة الهامة الجديدة داخل منظومة الأمم المتحدة، كما تشجع على زيادة تحقيق المساواة بين الجنسين والعمل على تعزيز حقوق النساء في رفاههن في جميع أنحاء العالم. وإن الفوائد العائدة من توحيد أداء البرامج بمزيد من الاتساق في أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وتحسين تقديم الخدمات على المستوى القطري واضحة وملموسة. والعمل القيم الذي تم القيام به في هذه المجالات يبين أن الإصلاح يمكن تحقيقه عندما يظهر بوضوح أنه في مصلحتنا الجماعية.

ولكننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد وهناك حاجة ملحة لمجلس أمن أكثر تعبيرا عن الواقع بشكل صحيح في القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن يعمل بشكل أفضل مع زيادة الشفافية. وينبغي تكثيف المداولات البناءة بشأن هذه المسألة في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة، بغية تحديد ما إذا كان هناك نموذج للإصلاح يمكن أن يحظى بتوافقٍ في الآراء واسع النطاق.

وينبغي أن يعكس نظام تقاسم نفقات المنظمة على نحو أفضل مبدأ القدرة على الدفع. وهذه مسألة أبرزتها أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، وإننا سنواصل متابعتها على نحو وثيق. وإنني أتطلع إلى نتائج إيجابية عن استعراض منهجية الجدول الحالي الذي كلفت الجمعية العامة للقيام به.

ولعل التحدي الأكبر الذي نواجهه كمجتمع عالمي هو اتخاذ إجراءات فعالة للقضاء على الفقر والجوع. فقد وضعنا لأنفسنا أهدافا واضحة في اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية قبل ١٠ سنوات. وقد استعرضنا التقدم هنا في نيويورك خلال الأسبوع الماضي. ورحبنا بالتقدم الملحوظ الذي تم تحقيقه من خلال عملنا الجماعي في مجالات مثل التعليم وصحة الطفل ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. ولكن تبقى حقيقة أن العدد الفعلي للناس الذين يعيشون في الفقر والجوع في عالمنا مستمر في الزيادة.

وفي الآونة الأخيرة، دمرت الأزمة الاقتصادية وعدم اليقين حياة المجتمعات التي تواجه بالفعل الفقر المدقع – وفي الوقت نفسه تفرض ضغوطا على ميزانيات التنمية في جميع أنحاء العالم. ولذا فمن الضروري أن تقوم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، في إطار الشراكة، الآن بفحص دقيق للإجراءات التي نجحت في الكفاح من أجل القضاء على الفقر والتي يمكن مواصلتها على نحو أكثر فعالية. كما أننا نحتاج أيضا إلى التركيز بشكل أكثر وضوحا على القطاعات الرئيسية.

منذ أن نشر تقرير فرقة عملنا المعنية بالجوع قبل عامين، ظلت أيرلندا تقول بضرورة اتباع نهج شامل يتميز بمزيد من التضافر لوضع حد لاستمرار أزمة الجوع في العالم. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن إلى ما يقرب من بليون نسمة. ويعاني واحد من كل أربعة أطفال

في العالم النامي من سوء التغذية. وسوف يؤدي الفشل في معالجة هذه الأزمة إلى تقويض التقدم عبر مجموعة كاملة من الأهداف الإنمائية. ومع ذلك، فإن هناك الوسائل متاحة، بتكلفة معقولة، لإنهاء هذه الفضيحة. ونحن بحاجة إلى تعبئة الإرادة السياسية للقيام بذلك.

في الأسبوع الماضي استضفت مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية اجتماعا لزعماء العالم لبناء شراكة مع التركيز على التغذية في أول ألف يوم من الحياة، من الحمل ولمدة سنتين من العمر. وقد أعربنا عن تقديرنا لمبادرة الأمين العام للارتقاء بالتغذية ونقدم لها دعمنا الكامل. إن تصميمنا على الحفاظ على الاهتمام الدولي بهذه القضية نابع من اقتناعنا بأن من الممكن في السنوات الخمس المتبقية تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ التزامنا بخفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥.

ومن المهام الأساسية لهذه المنظمة المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين. فالحروب والصراعات لا تنتج عنها مجرد زعزعة عميقة للاستقرار في المناطق التي تحدث فيها، بل هي تهدد أيضا الأمن الجماعي للبشرية. وإن تعبئة الاستجابات الدولية الفعالة للتراعات المسلحة، حيثما حدثت، وتوفير الدعم لحفظ السلام وبناء السلام في هذا السياق، يحتلان مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة. ويتحدث سجل إنجازات الأمم المتحدة عن نفسه في هذا المجال ذي الأهمية الحيوية، على نحو ما تم الاعتراف به صراحة من خلال منح جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠١.

هناك صراع واحد يتطلب، أكثر من معظم الصراعات، الانشغال المستمر من جانب المجتمع الدولي في الوقت الحاضر. وتشكّل المحادثات المباشرة الجارية بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين فرصة تاريخية لإحراز التقدم نحو السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. وليس لديّ أيّ شكّ بأنّ التقدم نحو التسوية الشاملة المستندة إلى حلّ قائم على وجود دولتين، سيسهم في تحسين الأمن العالمي أكثر من أيّ جهد منفرد آخر لبناء السلام.

وأريد أن أحيّي القيادة والالتزام اللذين أظهرهما الرئيس أوباما، ووزيرة الخارجية كلينتن والمبعوث الخاص ميتشيل في إقناع إسرائيل والسلطة الفلسطينية باستئناف المفاوضات المباشرة. ومع أنه كانت هناك منعطفات دقيقة عديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط في الماضي، فما من شكّ في أهمية المبادرة الجارية حالياً. إنها تمثّل ما يمكن أن يكون الفرصة الأخيرة، لتحقيق تسوية عادلة على أساس وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

ويستحقّ الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو الثناء أيضاً على التزامهما الشخصي بهذه العملية. وإنني أشجّع الطرفين على مواصلة السير على نفس النهج، وألاّ يعيقهما أولئك الذين يسعون إلى عرقلة العملية. وأحثّ جميع الأطراف، بشكل خاص، على الامتناع عن أية إجراءات يمكن أن تعرّض عملية التفاوض للخطر. ومن الحيوي بذل كل جهد لإبقائها على المسار الصحيح. وقد أظهرت تجربتنا في عملية السلام في أيرلندا الشمالية أنّه لا يمكن إحراز التقدم السياسي إلاّ من خلال الحوار. والحدّ الأقصى من ضبط النفس طوال فترة هذه المحادثات، المزمع – بل ينبغي – إتمامها في ١٢ شهراً، سيكون ثمناً زهيداً للسلام الدائم. وفي هذا الصدد، أردد العبارة التي قالتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، كاترين آشتن، في وقت سابق اليوم، معربة عن أسفها حيال القرار الإسرائيلي بعدم تمديد الوقف الاختياري لبناء المستوطنات. ولا يمكن أن يكون هناك أيّ تدبير وحيد لبناء الثقة والإثبات العملي للالتزام بالسلام، أعظم من قرار الكفّ عن جميع أعمال بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ويجب ألاّ ننسى غزة في هذه المرحلة الصعبة. لقد شهدت بنفسي المحنة الإنسانية المروّعة للناس في غزة، حين زرت المنطقة في شباط/فبراير الماضي. فثمانون في المائة منهم يعيشون تحت خطّ الفقر. والحرمان والضائقة اللذان يعانونهما بسبب الحصار واضحان بصورة مؤلمة. لكنّ الناس في غزة يُظهرون كرامة مشهودة وقدرة على التحمّل في وجه الظروف المعيشية غير المقبولة تماما.

وإنني أرحب بالخطوات المتَّخذة حتى الآن لتحسين إيصال المواد الإنسانية والسلع الاستهلاكية إلى غزة. لكنّ الحقيقة الواقعة، هي أنّ هناك حاجة إلى القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير، من حيث إعادة بناء غزة والسماح باستئناف النشاط التجاري الطبيعي. وعلى وجه الخصوص، يجب السماح باستئناف الصادرات من غزة؛ ويجب تيسير الأعمال الحيوية للانتعاش والتعمير، التي بقيت متوقفة فعلياً قرابة سنتين؛ كما يجب السماح بالمضيّ في مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية التي حددتها الأمم المتحدة.

وأحثّ أيضاً على دعم العمل القيّم الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وموظفوها الشجعان والمتفانون، من أجل الشعب الفلسطيني. إنني والآخرين الذين زاروا غزة في الأشهر الأخيرة، ومنهم الأمين العام بان، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي آشتن، يمكننا أن نشهد على أهمية ما تفعله الأونروا لدعم رفاه سكان غزة، وتزويدهم ببعض أسس الثقة بمستقبل أفضل.

وعدم إحراز التقدم في حل الخلافات بين المجتمع الدولي وإيران، بشأن البرنامج النووي لذلك البلد هو مصدر قلق عميق. وإنني أحثّ السلطات الإيرانية على المشاركة بصورة بنّاءة في هذه المسألة، وعلى التقيّد بالمتطلبات الواضحة المبيّنة في العديد من قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وآخرها قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠). ولدينا جميعاً أمنية صادقة بالتفاوض الجدّي والبنّاء مع إيران، بشأن هذه المسائل وسواها من المسائل الدولية الهامة. وإنني أتطلع إلى استئناف هذا الحوار في المستقبل القريب.

ويتعيّن على أية مناقشة مع إيران أن تشمل أيضاً حالة حقوق الإنسان هناك، التي لا تزال مصدر قلق بالغ. فيجب على إيران أن تفعل قدْراً أكبر بكثير مما فعلته حتى الآن لاحترام الالتزامات الدولية التي تعهدت بها في مجال حقوق الإنسان، والوفاء بها. والحالات الأخيرة لانتهاكات حقوق الإنسان مثيرة للقلق الشديد، وعلى إيران أن تتحمّل المسؤولية الكاملة عنها.

والأمن العالمي الذي نتمنى جميعاً تحقيقه، يستند بشكل أساسي إلى القضاء على وسائل الصراع. وقد ظلت الجهود لتحقيق نزع السلاح النووي ومنع استمرار انتشار الأسلحة النووية، الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة منذ نشأتها. كما أنها أولوية كبرى في السياسة الخارجية للحكومات الأيرلندية المتعاقبة. وكانت أيرلندا أول بلد يوقّع ويصادق على معاهدة عدم الانتشار النووي. والنتيجة الناجحة لمؤتمر استعراض تلك المعاهدة في أيار/مايو المنصرم، أعادت تنشيط المعاهدة، وشكلت مَعلماً هاماً على الطريق نحو التخلّص نهائياً من جميع الأسلحة النووية. ومن الأولويات الرئيسية لأيرلندا، تنفيذ خطة العمل بشأن نزع السلاح النووي، التي تمّت الموافقة عليها هناك.

ويسرّني أنّ أيرلندا قدّمت إسهاماً هامّاً في مؤتمر الاستعراض. وعلى وجه الخصوص، استطعنا تيسير التقدم المتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥، بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وآمل أن تتمّ المحافظة على الروح التوفيقية القوية الواضحة في مؤتمر

الاستعراض، وأن يُستفاد منها في التحضيرات لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن قرار الشرق الأوسط.

كما تعرب أيرلندا عن ارتياحها إزاء التقدم المحرَز بشأن مسألة الذخائر العنقودية في السنوات القليلة الماضية. واتفاقية الذخائر العنقودية، التي جرى التفاوض بشأنها في دبلن في أيار/مايو ٢٠٠٨، بدأ نفاذها اعتباراً من ١ آب/أغسطس من هذه السنة. وهذا التطور البارز يقرّبنا من احتمال إزالة جميع الذخائر العنقودية والتخلص من الأذى غير المقبول الذي تسببه للمدنيين. وعلينا الآن أن نمضي قُدُماً في تنفيذ الاتفاقية وتعزيز أوسع امتثال ممكن لأحكامها.

وتدعم أيرلندا بقوة التحضيرات للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة في فيينتيان، في تشرين الثاني/نوفمبر. وسنواصل إظهار ريادتنا بشأن هذه المسألة، والقيام بكل ما نستطيع لضمان التخلص من هذه الأسلحة المروّعة في جميع أرجاء العالم.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لأول انتشار للقوات الأيرلندية تحت راية الأمم المتحدة. ففي عام ١٩٦٠، وبعد مجرّد خمس سنوات على انضمامنا إلى هذه المنظمة، قررت أيرلندا المشاركة في بعثة لحفظ السلام، في ما كان يعرف آنذاك بالكونغو المستقلة حديثاً. وقد بدأ ذلك تقليداً طويلاً ومتميزاً من الخدمة في عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، في تشكيلة واسعة من حالات الصراع في العالم قاطبة. وسنواصل المساهمة بالأفراد في هذه البعثات، والقيام بدورنا في صون السلم والأمن الدوليين. وإنني أرحب بالمناقشات البنّاءة التي جرت في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بشأن أساليب تحسين التنفيذ والإدارة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل، وفقاً لوثيقة مبادرة الآفاق الجديدة، التي أصدرها الأمين العام بان مؤخراً.

وفي هذه السنة، تشرّفت أيرلندا حين قامت ممثلتنا الدائمة، السفيرة آن أندرسن، بدور الميسّرة المشاركة، إلى جانب زميليها من جنوب أفريقيا والمكسيك، لاستعراض رئيسي لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة. ونحن سعداء جداً بتقديم إسهامنا في هذا التفكير العميق الهامّ والواسع النطاق، بشأن أعمال لجنة بناء السلام، بعد خمس سنوات على تشكيلها. وقد قدّم الميسّرون المشاركون الثلاثة تقريراً هدف إلى تنشيط اللجنة وإعطائها محوراً وتأثيراً متجددين. وإنني أتطلع إلى نظرة إيجابية من الدول الأعضاء لهذا التقرير والتوصيات التي يطرحها.

وكانت أيرلندا نشيطة أيضاً في ما يتعلق بسلسلة أخرى من المسائل ذات الأثر البارز على حلّ الصراعات وبناء السلام. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أقرّ بوضوح للمرة الأولى بالدور الرئيسي للمرأة في حلّ الصراعات وبناء السلام. وما فتئنا نعمل بكدٍّ للارتقاء بالوعي الدولي بهذا القرار، وتشجيع تنفيذ أوسع لأحكامه من جانب الدول الأعضاء.

وفي إطار تركيزنا على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كنّا سعداء بالعمل مع ليبريا وتيمور - ليشتي في تنفيذ تداريب هامة بشأن الدروس المستفادة. وسيُقدَّم قريباً إلى الأمين العام تقرير بشأن المعطيات الرئيسية في هذه العملية. ونحن نعمل أيضاً لإنجاز خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في المستقبل القريب.

وتدعم أيرلندا بقوة الدور الحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة في النهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها في جميع أرجاء العالم. واستعراض السنة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان، سيتيح فرصة لتقييم أداء المجلس حتى الآن، وللتفكير في كيفية تحسينه وتعزيزه. وبصفتنا مرشّحين للانتخابات عام

٢٠١٢، فإننا نتطلع إلى تقديم إسهامنا في أعمال تعزيز أداء المجلس.

وتدعم أيرلندا بشكل قوي أيضاً أعمال المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية، في ترسيخ العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وإنني أرحب بالنتيجة الناجعة لمؤتمر كامبالا الاستعراضي الأخير لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد جرائم العدوان، وإنني أحثّ على التعاون الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء مع المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية.

وتبقى المأساة الإنسانية المروّعة في دار فور تحدّياً للمجتمع الدولي. وإنني أحيّي الجهود الجريئة لموظفي الأمم المتحدة، ولجميع الأفراد الآخرين في الميدان في دارفور، الذين يعملون على توفير الخدمات الإنسانية الحيوية.

ونأمل أن تواصل جميع الأطراف في السودان المشاركة في التعاون الأكمل لدعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، وفي التحضيرات أيضاً للاستفتاء التاريخي في جنوب السودان، في مطلع السنة المقبلة. والتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥، لا يزال أساسياً لضمان السلام والاستقرار في السودان بأكمله وفي المنطقة.

إن استمرار الاعتقال الظالم لأونغ سان سو كيي في بورما، يلخّص مصير سجناء الضمير في كل مكان، الذين يسعون إلى التمسّك بقيم الديمقراطية وحرية التعبير. وإنني أطالب بإطلاق سراحها الفوري وغير المشروط. كما أطالب بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الآخرين في بورما، وإطلاق حوار وطني شامل حقيقي. وإنني أؤيد تأييداً قوياً دعوة الأمين العام بان قادة بورما إلى تهيئة الظروف التي يمكن فيها إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وفي عالم نواصل فيه مواجهة تحديات هائلة في بناء السلام، فإنّ عملية السلام في أيرلندا الشمالية مثال على ما يمكن تحقيقه بالصبر والتأمل والدعم الدولي القوي. وقد شهدت هذه السنة خطوة كبيرة إلى الأمام في أيرلندا الشمالية، بإحالة السلطات الشرطية والقضائية إلى وزير منتخَب محلياً، ومسؤول أمام برلمان أيرلندا الشمالية. وهذه خطوة كبرى نحو تحقيق رؤية اتفاق الجمعة الحزينة، الذي جرى توقيعه قبل ١٢ عاماً.

ويتيح هذا الاتفاق إمكانية حقيقية لإشراك جميع الذين ينبذون العنف في العملية السياسية. إنه الإطار الذي تُسهم فيه الحكومة الأيرلندية في بناء الازدهار الاقتصادي، ومساعدة المجتمعات المحلية على تجاوز الصراع، وغرس بذور مستقبل مشترك للجميع، بالعمل بشراكة وتعاون كامل مع الحكومة البريطانية والسلطة التنفيذية في أيرلندا الشمالية.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٧ التزاماً ثابتاً بتعددية الأطراف الفعالة مع أمم متحدة قوية. وإننا نتطلع إلى إجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء في هذه المنظمة، بشأن التغييرات المقترحة لمركز الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة. وهذه التعديلات المتواضعة ستساعد الاتحاد على تقديم إسهام أكثر فعالية في أعمال الجمعية والأمم المتحدة. فاتحاد أوروبي يتكلم بصوت واضح ومتّسق، بشأن التحديات العالمية الكبرى التي يجب على هذه المنظمة مجابهتها، سيعزز، في اعتقادي، تأثير وفعالية الأمم المتحدة بكامل هيئاتها. وهذا أمر تعلّق عليه أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي بالغ الأهمية.

إننا نعيش في أوقات من التغيّر الجوهري والمتواصل، ومن التحديات العالمية الهائلة. وبينما نكافح للتعامل مع هذه التحديات، ولشقّ الطريق إلى الأمام في عالم غير آمن، فإن الأمم المتحدة مورد متزايد القيمة. فهي تبقى المنظمة الدولية

الأقدر على بناء توافق الآراء على الصعيد الدولي، وتأطير استراتيجيات وحلول جماعية. وفي صُلبها، تكمن المبادئ الأساسية الواردة في ميثاقها، وهي مبادئ دعمت مسلك العلاقات الدولية طوال السنوات الـ ٦٥ الماضية، وباتت قوتها وصلاحيتها أكثر وضوحاً اليوم من أي وقت مضى.

وأيرلندا ملتزمة التزاماً ثابتاً بهذه المنظمة، وبالمبادئ والقيم التي تقوم عليها. وإنني أرحب ترحيباً حاراً بتأكيد رئيس الجمعية العامة على الحاجة إلى أمم متحدة قوية وشاملة ومنفتحة، ونتطلع إلى المشاركة في المشاورات التي أشار إلى أنه سيجريها. وإننا ننظر إلى الأمم المتحدة بصفتها المحفل الذي لا غنى عنه لتطوير تعددية الأطراف الفعالة، ولقيادة الجهود الدولية نحو بناء عالم أكثر سلاما وازدهاراً وأمناً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مامادو تنغارا، وزير لشؤون الخارجية والتعاون الدولي وشؤون الغامبيين في الخارج في جمهورية غامبيا.

السيد تنغارا (غامبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم حقاً وامتياز لي أن أقف هنا وأتكلم باسم غامبيا، ورئيس جمهوريتها، فخامة السيد حاجي يحيى أ. ج.ج. جامع.

بادئ ذي بدء، أشكر الله تبارك وتعالى، على فرصة هذه المناسبة، حيث نلتقي هنا للتداول بشأن الأساليب لتعزيز التعاون السلمي والتنمية عبْر العالم. وبالنيابة عن وفد بلدي وحكومة غامبيا وشعبها، أودّ أن أشكر الجمعية العامة على الحفاوة الحارّة التي استُقبلنا بها، أنا ووفد بلدي، منذ وصولنا. كما أود أن أوجّه تحيات حارّة إلى معالي السيد علي عبد السلام التريكي، ممثل الجماهيرية العربية الليبية، على شجاعته وقيادته المتميزة والمقتدرة، التي أظهرها أثناء الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ونرحب بمعالي السيد جوزيف ديس، ممثل سويسرا، بصفته خلَف السيد التريكي، رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ونود أن نؤكد للسيد ديس دعم غامبيا لرئاسته. كما يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة في قيادة وإدارة شؤون هذه المنظمة البالغة التعقيد. وأخيراً، أنقل إلى جميع المشاركين التمنيات الطيبة من حكومة جمهورية غامبيا وشعبها.

من الواضح أن الاضطرابات والأزمات الأخيرة في المسرح العالمي قد وضعت موضع التركيز الدقيق ما يمكن وما يجب أن تفعله الأمم المتحدة، بصفتها الأساس لتنسيق الاستجابات والحلول العالمية للمسائل العالمية. ولهذا السبب، فإن الموضوع الذي اختاره الرئيس للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وهو بالتحديد، ”إعادة تأكيد الدور المركزي المنوط بالأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية“، ملائم جداً وحسَن التوقيت. وأية إعادة تأكيد للدور المركزي للأمم المتحدة، يجب أن تبدأ باحترام مقاصد ميثاقها ومبادئه. وفي السياق نفسه، يجب أن تواصل المنظمة تنفيذ سلسلة الإصلاحات التي قُدمت في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، وفي مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة. وبدون الإصلاح، لا يمكن للأمم المتحدة أن تكون لها أي جدوى في القرن الحادي والعشرين.

وأحد الإصلاحات الرئيسية التي اتفقنا عليها جميعاً، هو أنه ينبغي تحسين حجم مجلس الأمن وتركيبته وأساليب عمله. وفي ظل عدم اتخاذ إجراء لتنفيذ الإصلاح، فإن مشروعية إجراءات تلك الهيئة ستكون عرضة للتساؤلات. ومطالبة أفريقيا بتمثيل أوسع في فئتي عضوية المجلس، متأصلة في الحاجة إلى العدالة وإلى إنهاء تهميشها. فقد حان الوقت إذن للكفّ عن ترك أفريقيا لمصير عضوية الدرجة الثانية في

إطار الأمم المتحدة، عبْر استبعادها المتعمَّد عن صنع القرارات الهامة، الذي يجري في مجلس الأمن.

وطوال سنوات عديدة، طالبت بصوت أقوى للبلدان النامية في المسائل المالية والاقتصادية العالمية، وها أنا اليوم أجدد مطالبتي تلك بحسٍّ عميق من الإلحاح. وبصفتنا بلداناً نامية، فإننا نعتقد أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون المسرح الرائد لمناقشة السياسات العالمية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وصياغتها.

ويبقى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أولوية رئيسية لدى حكومة بلدي. ومن خلال تدخلات وسياسات وبرامج متنوعة، فإننا على وشك تحقيق بعض الأهداف، بل سنتجاوزها. ولكن بينما نحن نجتاز المرحلة الأخيرة قبل عام ٢٠١٥، فإننا لن نغالي مهما قلنا في التشديد على الحاجة الماسّة إلى تعزيز التضامن والشراكة على الصعيد الدولي. وإنني واثق أنّ غامبيا ستحقق جميع الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، لأننا على المسار الصحيح فعلا للقيام بذلك.

وينبغي أن نذكّر أنفسنا بأن الأمم المتحدة قد أنشئت لتوحيد العالم، لا لتقسيمه. كما ينبغي رؤية المنظمة باعتبارها توفّر السبيل الأكثر قدرة على تهدئة المخاوف واستعادة الآمال والمطامح، والمكافحة من أجل حقوق المقهورين واليائسين في جميع أرجاء العالم وفي المقام الأول، كبح جماح المستأسدين الساعين إلى تشويه السياسة الدولية والنمو والتنمية فوق ذلك كله، مستخدمين الجبروت والطغيان أسلحة في أغلب الأحيان.

وللقانون الجنائي الدولي ومؤسساته دور أساسي يؤديه في الحوكمة العالمية، ومن هنا كانت الحاجة إلى تفادي المقاضاة الانتقائية وتسييس عمليات المحاكم. وفي العالم اليوم أدلّة كافية تبيّن وجود سوء الاستخدام الواسع للسلطة، والقمع وانتهاك حقوق الإنسان، من خلال حروب غير مشروعة وأشكال أخرى من التدخل المفرط. وهناك حالات تعتدي فيها الدول القوية على الدول الضعيفة وتدوس سيادتها، بينما الأمم المتحدة والعالم يراقبان عاجزَين، ولا يفعلان شيئاً، باستثناء قلة قليلة ترفع أصواتها في عزلة.

ولن يعيقنا هذا أو يثبّط عزيمتنا عن تسليط الضوء على المظالم التي يُفترَض أن تقوم المحكمة الجنائية الدولية بتصويبها. وإذا أفسحت تلك المؤسسة الطريق لضغط غير مستحَق أو أظهرت ضعفاً، فإن تصدّعاتها قد تقوّض مصداقية النظام القضائي الدولي.

إننا نعلم أنّ هناك قيادات، سابقة وحاضرة، تستحق أن تُساق إلى المحكمة الجنائية الدولية للمحاكمة، ولكنها تتابع أعمالها وكأنها فوق القانون. وإنني أتساءل عمّا إذا كان ذلك مقبولاً.

وكعاقبة لهذا كله، فإن على الحوكمة العالمية، من منظور الأمم المتحدة، أن تتجاوز الأنظمة السياسية الهادفة إلى كشف وتحييد الاستراتيجيات المستخدَمة لإخضاع الدول الضعيفة. والحكم الرشيد، كما يفضّل الغرب أن يشير إليه، لا بدّ أن ينفذ إلى الهياكل المالية – للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على سبيل المثال – لجعلها أكثر فعالية في تصويب أوجه الخلل الناجمة عن الاستغلال والرقابة والحمائية. وفي الحقيقة، ينبغي تحويل مراكز القوة المالية الدولية هذه، إلى قنوات لتخفيف آثار تخلّف النمو والفقر في العالم أجمع.

ومن المؤسف أن معايير التقييم لتقديم المساعدة للأشخاص المحتاجين أو الدول المنكوبة، مرتبطة بانتماءات سياسية متخفيّة في مسائل الحكم الرشيد غير الواضحة.

وقد أسهم مجلس الأمن في الفرض غير العادل للجزاءات التي تترك عواقب مباشرة على حياة المدنيين. وتلك التدابير، المتخذة غالباً للإطاحة بالحكومات، لا تزال

تكشف هذه المنظمة والخِدع التي تنفّذها بمهارة، بناءً على توجيه الدول القوية. ونحن نُدين هذه الجزاءات، ونوصي بأن تسبق المشاورات الشاملة والإجراءات الأكثر منطقية فرض أية جزاءات قد يكون لها أثر سلبي مباشر على حياة الأبرياء.

كما نُدين الاستخدام العشوائي للأسلحة المحظورة مع الإفلات من العقاب، بينما لا يفعل مجلس الأمن أي شيء لمعاقبة المجرمين. وينبغي للمقاتلين ألاّ يشتبكوا، بصورة مشروعة، سوى مع مقاتلين أعداء، كما يجب عدم التسامح مع الاعتداءات المتهوّرة على الأشخاص العزّل.

إنّ هناك هياكل إقليمية في كل زاوية من العالم تقريباً. ويتعيّن على الأمم المتحدة أن تعترف بتلك الهياكل وتعمل معها عن كثب، لإخماد الاضطراب حيثما اندلع. ولتوضيح هذه النقطة، اسمحوا لي بالإشارة إلى أنّ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أثبتا القدرة على معالجة الاضطراب في القارة الأفريقية، إذا حصلا على الدعم الكافي. وأود أن أدعو الأمم المتحدة إلى تكثيف تعاونها مع هذه الجماعات، في التدخلات الحاسمة للدول وما بين الدول.

لقد فتح الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا العديد من الطرق للتعاون مع الأمم المتحدة، وبخاصة في مجال الدبلوماسية الوقائية. ونودّ أن نرى دعماً أوسع لأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

إنه لسرّ مكشوف أنّ غرب أفريقيا يعاني هجوماً ضارياً من تجار المخدرات. ونحن ملتزمون بمكافحة المخدرات غير المشروعة، ليس في غامبيا فحسب، وإنما في أفريقيا كلها، لأنّ تجار المخدرات غير المشروعة ممسكون ببعض دول غرب أفريقيا رهائن.

ومخاطر المخدرات تتجاوز الحدود، لأنها توفّر أموالاً طائلة لمجرمين خطرين، بينهم إرهابيون، ليس لديهم أي احترام لحياة الإنسان. وفي ضوء التحديات الهائلة الماثلة أمامنا في هذه المعركة، فإن قواتنا الأمنية متنبّهة ومتأهبة للتعاون مع جيراننا ومع جميع من يشاركوننا هواجسنا. ونحن مصممون، اليوم أكثر من أي وقت مضى، على تحويل غرب أفريقيا إلى جحيم للإرهابيين، وتجار المخدرات، فضلاً عن العصابات الإجرامية المنظمة والمتاجرين بالبشر. إنها معركة يجب أن نكسبها، ونكسبها كما ينبغي.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى ظاهرة كراهية الإسلام. فمن المهمّ أن نذكر أنّ رسالة الإسلام هي السلام والتقدم العالميان، ومحبة الإنسانية والخضوع الكامل لمشيئة الله. والتاريخ يعلّمنا أنّ الحضارة الإسلامية، التي ازدهرت طوال ١ ٤٠٠ سنة، أثبتت دائماً قدرتها الفريدة على التعايش السلمي، والتسامح، والمودّة بين الأديان العالمية، متجسّدة في التوسّع الساحق لمناطق نفوذها، عابرة أجزاء من أوروبا وأفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية ومناطق أخرى.

وتعاليم الإسلام تُدين الإرهاب بجميع مظاهره، ولا تعتبر هذه الأعمال وحشية فحسب، وإنما إجرامية أيضاً. ويعتبر الإسلام حياة الإنسان مقدّسة، وهو يُدين قتل الأبرياء. فينبغي للعالم، ولا سيّما الغرب، أن يكون حذراً من أعمال قلّة قليلة، بينها من يسيؤون إلى القرآن الكريم، حتى أنهم يهددون بإحراقه، ممّا يؤدي إلى إذكاء التوترات وانعدام الأمن. فأعمال هؤلاء تشكل تلاعباً في الحكم على الإسلام وأتباعه بطريقة خاطئة. ويجب علينا ألاّ نسمح للمتعصبين والعنصريين والكيانات الشريرة في الغرب، المتنكّرين في ثياب القوميين واليمينيين المتطرفين، بأن يشعلوا حرباً عالمية دينية. ولو حدث ذلك، لعانى منه الجنس البشري بأكمله. لذا، ينبغي للحكومات الغربية أن تفعل المزيد لإيقاف الحملات المسعورة لهؤلاء الإرهابيين الحقيقيين.

ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة القيام بدور قيادي في مكافحة الإرهاب بالوسائل التي أقرّتها الجمعية العامة. ومع الإشارة إلى أنّ الإرهاب تحدٍّ عالمي، لا ينبغي لأية دولة اتخاذ أي إجراء انفرادي، قائم على أي شكل مذهبي، ضدّ أية دولة أخرى، كما يجب ألاّ تخضع الأمم المتحدة لأي ضغط خارجي من أيّ بلد بمفرده، في السعي لتحقيق مكاسب أو مصالح وطنية. ونحن بالمقابل ندعم استخدام الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون لتكملة التدابير الداخلية، حين يكون بلداً معيّنا هدفاً للإرهاب.

وموقف وفد بلدي إزاء المسائل التي أثيرت في هذا البيان هو أن يضمن أنّ الأمم المتحدة تستعرض هياكل إدارتها، بحيث تصبح أكثر ديمقراطية. وهذا يتطلب إعادة تحديد الحصص التمثيلية لمناطق مختلفة، ولا سيما أفريقيا وآسيا، على أساس مبادئ المساواة والعدالة، لا القوة الاقتصادية أو العسكرية المطلقة.

ونوصي أيضاً بأن تُستعرَض استعراضاً موضوعياً القوانين والإجراءات التي تنظم مسألة أوامر الاعتقال، وإجراءات المحاكمة والتمثيل القانوني في المحكمة الجنائية الدولية، بغية تفادي التسييس والاستهداف الانتقائي للأفراد.

ونحثّ أيضاً على السماح لجميع الدول ذات السيادة، التي لديها حكومات شرعية مستندة إلى إرادة شعوبها ورضاها، بقبولها في الأمم المتحدة، وينطبق هذا بشكل خاص على جمهورية الصين في تايوان. ونحن نحيّي البلدين في جانبَي المضائق على تقدمهما المتواصل في السعي إلى السلام، والتغاضي عن النزاعات طوال السنتين الماضيتين. وفيما كلتا الدولتين تستحقان تنويهاً خاصاً ومزيداً من التشجيع، فإنه يتعيّن على الأمم المتحدة أيضاً، أن تكون واعية لجهود تايوان في هذه العملية السلمية. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ دعوة تايوان إلى المشاركة في جمعية الصحة العالمية، بصفة مراقب في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، لم تقتصر على تعزيز الشبكات الدولية للصحة والرعاية الطبية، ولكنها شكلت مثالاً إيجابياً على مشاركة تايوان. لذا، فإننا نحثّ جميع الدول الأعضاء على ضمان أن تكون الوكالات المتخصصة الأخرى مفتوحة لمشاركة تايوان المجدية في أعمال الأمم المتحدة.

إنّ تايوان تُسهم بقدر كبير في المجتمع الدولي من خلال التجارة، والاستثمار، والنقل الجوي، والمال، وتكنولوجيا الاتصالات وحماية البيئة بروح التعاون الدولي. لذلك نحن ندعو الأمم المتحدة إلى إيجاد طريقة ملائمة لقبول مشاركة تايوان في جميع وكالاتها المتخصصة، ولا سيما منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

ولا بدّ للمجتمع الدولي أن يدرك أن تايوان اعتمدت واتّبعت سياسة خارجية واقعية ومعتدلة وثابتة، ولهذا، نحن نشجّع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على أن تكون منفتحة في ما يتعلق بمشاركة تايوان في أنشطتها. ومن مسؤوليتنا الجماعية تمكين ٢٣ مليون شخص في تايوان من المشاركة بصورة أوضح، وجعلهم قادرين على العمل في إطار النظام الدولي.

والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، هو أحد أطول النزاعات السياسية الجارية، التي كان على هذه الجمعية أن تعالجها، وقد دام نحو عقدين من الزمن. ومن المحرج أن يكون هذا الشكل القاسي والبالي من تصفية الحسابات في العلاقات الدولية لا يزال في موضع التطبيق. إنه بلا مشروعية أو تأييد، وقد حان الوقت لمن فرضوه أن يُظهروا قيادة حقيقية بإنهائه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تطوّر الاتحاد الأفريقي أثبت أنّ القيادة الأفريقية بشأن المسائل الأفريقية هي المدخل إلى

إيجاد حلول للمشاكل التي لا تزال تعصف بالقارة. فمن تغيّر المناخ إلى التغيّر غير الديمقراطي للحكومات، ومن حفظ السلام إلى صنع السلام، ومن التنمية إلى التكامل الإقليمي، أثبتت أفريقيا أنها مستعدة لتقرير مصيرها بكرامة. هذا ما نحن ملتزمون به، وكل ما نطلبه من المجتمع الدولي هو الوفاء بالتعهّدات التي قُدّمت لأفريقيا. ونحن عازمون على التعاون مع المصممين على القيام بذلك، مع احترام كرامة بلداننا، وبدون أية شروط مُهينة.

و لم يقتصر تجسيد التزام غامبيا بالسلام والاستقرار في جميع أنحاء أفريقيا على المساهمات بقوات، وإنما تجسّد أيضاً في استعدادنا الدائم لإيجاد حلول سلمية للصراعات التي تعصف بالقارة الأفريقية. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الكامل لجهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتوطيد السلام والاستقرار في جميع أنحاء السودان.

وفيما يتعلق بالصومال، فإننا ندرك الحاجة إلى تمكين حكومته، بحيث يمكنها أن تبسط سلطتها على أراضيها، وتحقق سلاماً دائماً، وتعالج، بالتالي، مشكلة القرصنة. فدعم أحد الفصائل ضدّ فصيل آخر ليس حلاً وجيهاً للمشكلة الصومالية.

ومن التطوّرات الرئيسية في تطور الأمم المتحدة هذه السنة، إنشاء جهازها المعني بشؤون المرأة. وبما أنّ حكومة بلدي مؤمنة إيماناً ثابتاً بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة، فإنها ستفعل كل ما في وسعها لدعم هذا الجهاز. ونتمنّى الخير للمجلس الجديد، ونحثّ أعضاءه على تخصيص موقع الصدارة للمسائل الجنسانية وسياساتها بدون مناورات سياسية.

وأخيراً، نعتقد أنه ليس هناك بديل للأمم المتحدة، الهيئة التي نعتبر دورها أساسياً في الحوكمة العالمية. وقد كانت الصلة المفقودة غياب إطار حوكمة عالمية لدعم النهج العالمي والتمثيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن لمعالي السيد مانويل سالفادور دوس راموس، وزير الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية إلى الإدلاء ببيانه.

السيد سالفادور دوس راموس (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالبرتغالية، وقدّم الوفد النصّ بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنقل إلى الرئيس وإلى هذه الجمعية الموقَّرة، تحيات فخامة السيد فراديك باندیرا ميلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة لأسباب تتعلق بالجدولة الزمنية. وبما أنّ هذه هي فترة ولايته الأخيرة بصفته رئيساً على أسس دستورية، فقد كان يودّ كثيراً أن يشارك في هذه الدورة الخامسة والستين، لكي يعرب شخصياً عن آيات شكره الصادقة والقلبية على دعم وتعاون منظمتنا له أثناء فترة رئاسته.

وبالنيابة عن وفد جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، الذي أتشرّف بقيادته، أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه لترؤس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. إنّ انتخابه دليل على أنّ البلدان الأعضاء في هذه المنظمة تعرف المساهمة التي قدّمها هو وبلده، سويسرا، لقضية السلام، وللتمسّك بالمُثل النبيلة للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم. لذا، فإننا مقتنعون بأنه سيقود أعمالنا ببراعة ووضوح ونجاح. كما نهنئه على أهمية موضوع ”إعادة تأكيد الدور المركزي المنوط بالأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“، الذي يحظى باهتمام جميع الحاضرين هنا، نظراً لتوقيته المناسب.

وإننا نحيّي الأمين العام المتميّز جداً للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، على الجهود والتفاني والمهارة التي وجّه بها منظمتنا، على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها العالم، ولا سيّما فيما يتعلق بمسائل السلام، والأمن الدولي، والتخلّف، والفقر المدقع، وتغيّر المناخ، والأمن الغذائي واستمرار بعض الصراعات الإقليمية. ولدينا اقتناع عميق بأنه يجب علينا أن نؤكد مجدداً ثقتنا بدور الأمم المتحدة، في توطيد السلام والعدالة في العالم، ونعززها، لكي نتصدّى جماعياً لتلك التحديات.

والدفاع عن التعددية ذات أهمية حيوية في السعي إلى حلول تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي مساندة دور الأمم المتحدة في منع الصراعات وحلّها، وتوطيد السلام ودعم التنمية. وفي هذا الصدد، من الحيوي دعم دور الأمم المتحدة، بما يشمل إصلاح المنظومة ومجلس الأمن، بغية توفير استجابات أكثر ملاءمة للتحديات التي تواجه البشرية اليوم.

وإننا نردد الشواغل التي أعرب عنها رئيس ملاوي ورئيس الاتحاد الأفريقي بهذا الصدد في قاعة الجمعية هذه. وتوافق الآراء بشأن مسألة الصحراء الغربية حتى تاريخه، يجعلنا نحثّ الأطراف المعنية على مواصلة مسار الحوار، وصولاً إلى تسوية سلمية لذلك الصراع.

وأمننا العالمي حيوي للتنمية المستدامة لبلداننا. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون حذراً ومدركاً المخاطر التي يمكن للصراع الفلسطيني أن ينشرها، ويعرّض منطقة الشرق الأوسط بأكملها للخطر، كما يعرّض السلم والأمن الدوليين في العالم الأوسع في نهاية المطاف.

إنّ سان تومي وبرينسيبي ترحب باستئناف الحوار بشأن القضية الفلسطينية، وتشجّع حكومة دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مواصلة هذا المسار، على أمل أن يعيش شعبا إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب بسلام في المستقبل. ويودّ بلدي أيضاً أن ينوّه ويرحب بالالتزام الشخصي للرئيس باراك أوباما بإيجاد حلّ دائم لهذا الصراع.

ويواجه العالم مخاطر أخرى، منها الجريمة عبْر الوطنية والقرصنة والاتجار بالمخدرات. وبالنسبة إلينا، بصفتنا بلداً صغيراً مُحاطاً بامتداد واسع من البحر، فإن ذلك سبب بارز للقلق. لذا، ستواصل سان تومي وبرينسيبي إيلاء اهتمام خاص لمنظمات التكامل الإقليمي التي ننتمي إليها، فضلاً عن إعطاء الأولوية لآليات منع نشوب الصراع، ولآليات – وإدارته وتسويته، بغية ضمان الأمن والسلم في وسط أفريقيا.

إنّ التغيّرات العميقة الجارية في السياسة الدولية، والناجمة عن تغيّرات هيكلية في الاقتصاد العالمي، ولها عواقب جغرافية سياسية هامة، ما انفكّت تؤثر على سان تومي وبرينسيبي بأشكال مختلفة. وبصفة سان تومي وبرينسيبي دولة جزرية صغيرة، فإنها تطالب بالمزيد من الحصول على فرص اقتصادية متنوعة، ولا سيّما المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الدولي. وعلاوة على ذلك، نحن ندعم إبرام اتفاق تجاري دولي جديد على أساس أكثر عدلاً وإنصافاً، فضلاً عن إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ونرحب بتعيين السيدة ميشيل باشليت، رئيسة شيلي السابقة، للإشراف على المسائل المتعلقة بشؤون المرأة والجنسانية، بهدف تعزيز مشاركة النساء في التحديات العالمية.

وفي مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، التزم قادة العالم بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي معاً. وقد أُلحق اعتماد إعلان الألفية بمؤتمرات دولية أخرى، لم يكن لها الأثر المنشود

لتخفيف مستويات الفقر العالمية، على الرغم من أنها أكّدت مجدداً التزام مجتمع المانحين والبلدان المتلقية للمعونة، بالبحث عن مصادر وبدائل تمويل مبتكَرة. لكنه من الحيوي أن نوجد روحاً جديدة من الشراكة ومفهوماً أفضل للتعاون من أجل التنمية. ولتلك الغاية، هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

والاجتماع الرفيع المستوى، الذي عُقد للتوّ في نيويورك، دليل على شعورنا بالقلق حيال المعايير المراد تحقيقها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن من جهتنا نعتبر النتائج في مجالَي التعليم والصحة مشجّعة نوعاً ما، ولا سيّما حين يتعلق الأمر بخفض معدل وفيات الأطفال ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الإيدز)، والملاريا والأمراض الأخرى.

وفيما يتعلق بالتعليم للجميع، وصل صافي معدل التحاقنا بالمرحلة الأولى من التعليم الابتدائي – للأطفال ذوي الأعمار من سنة إلى أربع سنوات – إلى ٩٨ في المائة. ومعدلات محو الأمية، في فئة العمر من ١٥ إلى ٢٤ سنة، مرتفعة بالمقارنة مع معظم البلدان الأفريقية، وهي بالتحديد ٩٦ في المائة للإناث و ٩٥ في المائة للذكور.

وكانت النتائج المحرزة في خفض معدلات وفيات الأطفال مشجّعة بشكل مماثل. ففي عام ٢٠٠٩، سجّلنا ٣٨ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. وهذا خفض كبير بالمقارنة مع السنوات السابقة. فعلى سبيل المثال، كانت هناك ٦١ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٢. وقد هبطت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٣٨ إلى ١٠١حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٢، ثم هبطت ثانية إلى ٦٣ حالة في عام ٢٠٠٩. وارتفع بشكل بارز عدد الأطفال المحصّنين ضد الحصبة، حيث جرى تطعيم ٨٤ في المائة منهم في عام ٢٠٠٩، مقابل ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بتفشّي فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز)، فإنه لا يزال تحت السيطرة، لكنه يمكن أن ينتشر سريعاً. ونسبة انتشاره في فئة العمر من ١٥ إلى ٢٤ سنة هي ٠,٧ في المائة، ولكنها ١,٥ في المائة من مجموع السكان ذوي الأعمار من ١٥ إلى ٤٩ سنة. وقد أمكن خفض نسبة انتشار الملاريا بشكل كبير، من ٤٧٨ إصابة لكل ١ ٠٠٠ مواطن في عام ٢٠٠٢، إلى نحو ٣٤حالة في عام ٢٠٠٩.

صحيح أنّ بلدنا أحرز تقدماً بارزاً في المجالات التي ذكرتها، لكننا ندرك أنه يبقى أكثر منها للقيام به، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعتقد سان تومي وبرينسيبي أنها مسؤوليتنا الجماعية أن نتّخذ تدابير لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ، مع أننا نرحب بالإرادة السياسية للدول الأعضاء، لمواصلة عملية بناء توافق الآراء الضروري على المواضيع المختلفة، التي نوقشت في مؤتمر قمة كوبنهاغن. ونحن ندرك الجهود المبذولة في الاجتماع الأخير الذي عُقد في بون، فضلاً عن التوقّعات للاجتماع الافتتاحي المقرر عقده في المكسيك.

وتعرب سان تومي وبرينسيبي عن قلقها حيال محاولات استخدام الطاقة النووية لأغراض غير سلمية. ونأمل أن يقدم مستخدمو الطاقة النووية بذلك العمل وفقاً للآليات القائمة للتنظيم والإشراف الدوليين.

لقد تسبب تغير المناخ باختلال في مناخات المناطق الصغيرة لبلدنا، مع تأثير كبير على إنتاجنا المحلي. وقد شكل ذلك تهديداً للأمن الغذائي في سان تومي وبرينسيبي. لذا، تود سلطات بلدي أن تواصل تعويلها على الدعم والإرادة

القيّمَين، اللذين أعرب عنهما المجتمع الدولي عموماً، والهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة خصوصاً.

وسأكون مقصِّراً إذا اختتمت بياني بدون أن أتناول الحالة على طول مضيق تايوان. ونحن ندرك الجهود التي يبذلها الجانبان على طول المضيق، والهادفة إلى الحدّ من التوتّر السياسي، وتهيئة مناخ مؤات ومفض إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية في المنطقة. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية – بما فيها توقيع معاهدة اقتصادية تنظم العلاقات التجارية بين الجانبين، وفتح الفضاء الجوي للنقل التجاري وتعزيز علاقات أوثق بين الشعبين – لا تزال هناك بعض الجوانب التي يجب معالجتها بغية إتاحة مشاركة أكبر من جانب تايوان في المجتمع الدولي.

وندعو أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيّما وكالاتها المتخصصة، إلى إيجاد السبل لإتاحة أوسع مشاركة ممكنة من جانب تايوان في الوكالات المتخصصة وفي الهيئات والآليات الأخرى، ومنها منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. ونعتقد أنّ مشاركة تايوان في هذين المحفلين ستعزز هاتين الآليتين على السواء، وتخدم مصالحنا المشتركة بشكل أفضل.

وتوطيداً من جمهورية سان تومي وبرينسيبي لعمليتها الديمقراطية، فقد نفَّذت عملية انتخابات أخرى، انبثقت عنها حكومة وجمعية جديدتان. والحكومة الجديدة التي أقرّت الجمعية الوطنية برنامجها للتوّ، حدّدت أربعة مجالات رئيسية للاهتمام، وهي بالتحديد الحكم الرشيد والمصداقية ومكافحة الفساد؛ والنمو الاقتصادي؛ والاتّساق والتنظيم الوطنيان وسلطة الدولة. ولبلوغ تلك الأهداف، فإنّ حكومة سان تومي وبرينسيبي تودّ كثيراً أن تعوِّل على الدعم المتواصل من المجتمع الدولي.

ونعتقد أنّ المجتمع الدولي، ولا سيّما منظومة الأمم المتحدة، يعرف كيف يستجيب للتحديات الجديدة لعالم متغيّر، بالبحث عن آليات وأدوات وسياسات تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي، والشراكات المبتكَرة والتضامن الدولي. وفي ذلك الجهد الجماعي، أودّ أن أؤكد مجدداً أنّ سان تومي وبرينسيبي جاهزة ومستعدة لتقديم إسهامها في تجسيد المبادئ والأهداف النبيلة التي كانت في صُلب إنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الجنرال أنطوان غامبي، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد غامبي (تكلم بالفرنسية): تود جمهورية أفريقيا الوسطى، ممثلة بشخصي، أن تشيد بالرئيس لانتخابه رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وإننا إذ نهنئه نؤكد له دعمنا في أداء واجبه الكبير. كما أن سلفه، السيد علي عبد السلام التريكي ممثل الجماهيرية العربية الليبية، أهل أيضا للإشادة المخلصة والعرفان على إسهامه المتميز في تنشيط أعمال الجمعية العامة خلال فترة ولايته. وأخيرا، باسم فخامة الجنرال فرانسوا بوزيزي، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، اسمحوا لي بأن أتقدم بأحر التهاني للأمين العام بان كي – مون، الذي قام بدوره البالغ الأهمية بدون كلل لتعزيز مبادئ المنظمة.

تنعقد الدورة الخامسة والستون في وقت يواجه فيه العالم تحديات عديدة؛ فإلى جانب الصراعات المسلحة التي تقع في كل القارات تقريبا هناك أيضا أزمات الغذاء والطاقة والأزمة المالية التي فاقمت من صعوبة حياة الفئات الضعيفة من الناس. وهناك أيضا التحديات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد التي تمثل أساس السلام الدائم والأمن والبيئة السليمة. واليوم ندرك أن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والغياب الواضح لسيادة

القانون، كلها أمور تمثل الأسباب الجذرية للصراعات والأزمات الاجتماعية الأخرى. وتجد الدول نفسها في مجابهة مع العناصر غير التابعة للدول؛ كما يفرض أباطرة الحرب والإرهابيون والعصابات الإجرامية قوانينهم الخاصة. لم يعد في الإمكان حصر السياسة الأمنية في الإطار التقليدي للدول وحدها بل يجب تركيزها أولا وقبل كل شيء على توفير الأمن للأفراد.

لقد أصاب الرئيس حين قال في بيانه الاستهلالي في هذه الدورة للجمعية العامة وهو يشير إلى الموضوع الخاص للدورة الخامسة والستين ينبغي أن نستعيد مكانة الأمم المتحدة والجمعية العامة في قلب الحوكمة العالمية. فقد اكتسبت التحديات التي نواجهها اليوم بعدا عالميا هي تتطلب استجابة عالمية.

لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطي تؤمن بأن أفضل الوسائل لصون السلم والأمن الدوليين هي منع نشوب النزاعات وتسويتها سلميا. ثمة تحديات أخرى كثيرة تتطلب اهتمام المجتمع الدولي. ينبغي أن تكون استجاباتنا مصَمَّمة بحيث تناسب تلك التحديات، بدءا بمسألة تغير المناخ، حتى نتمكن سويا من بناء عالم أفضل.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، يشكل تغير المناخ تحديا خطيرا يهدد بقاء كوكب الأرض نظرا لتأثيره على الظروف المعيشية في البلدان النامية – لأسباب أهمها التصحر وإطماء الأنهار وتدهور النظم الإيكولوجية وتقلص فترة الشتاء والفيضانات. ويتطلب التصدي لذلك الخطر لا تحديد المسؤوليات فحسب بل أيضا، وقبل كل شيء، اتخاذ تدابير عاجلة وملائمة لمواجهة التحدي.

في ذلك الصدد، فإن نتائج مؤتمر بالي لا تزال صالحة تماما وينبغي تنفيذها. وعلى الرغم من أن قمة كوبنهاغن كانت للأسف مسرحا لأنانية الدول وتقلب مواقفها تجاه التعاون الدولي وتغير المناخ، فإن الأمل يحدونا في أن يتمكن الاجتماع المقبل في كانكون من إيجاد الحلول المناسبة لتلك المسائل المثيرة للقلق.

من التحديات الأخرى التي تسترعي اهتمامنا بشكل خاص وباءا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا نظرا لما يمثلانه من تهديد لبقاء البشرية، وبخاصة في القارة الأفريقية. فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يجدر بنا مضاعفة الجهود فعلا والتأكيد على حرصنا على تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الصادر في عام ٢٠٠١ ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كذلك ينبغي أن نولي معدل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية في أفريقيا نفس القدر من الاهتمام الذي نوليه للمسائل الأخرى وذلك نظرا لارتفاعه على نحو يبعث على القلق. لقد أكدت كل تلك الاجتماعات خطورة الوضع ، مشددة في ذلك على أهمية التعاطي معه وضرورة حشد الموارد تبعا لذلك لمكافحة المخاطر التي تهدد الصحة.

إن تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية – تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ – في أوانه يفرض علينا اتباع نهج وسياسة جديدين نحو تعاون دولي قائم على دعم الزراعة لا على توفير المساعدات الغذائية التي ينبغي ألا تُقَدَّم إلا في ظروف استثنائية وفي الوقت المناسب.

بالضرورة ، يتطلب تطوير الزراعة في أفريقيا لتمكنيها من كفالة أمنها الغذائي الدائم، التحكم في المياه، وتوفر المعدات ووصول المنتجين إلى المواد الخام والتنظيم السليم لوسائل إنتاج المنتجات الزراعية وتخزينها وتحويلها وتسويقها. وقد كان بإمكان جمهورية أفريقيا الوسطى ذات

الثروات الطبيعية الهائلة أن تتبوأ مكانها كبلد زراعي لولا المعوقات التي تواجهها بسبب وضعها كبلد غير ساحلي وشح الإمكانات المتاحة لها.

الزراعة في بلدي هي في المقام الأول زراعة كفاف وتعمل بشكل قاصر رغم حجم الإمكانات الكامنة للبلد بما في ذلك ١٥ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لا يزرع منها سوى ٦٠٠ ٠٠٠ سنويا، وكذلك ١٦ مليون هكتار من أراضي الرعي لمليوني رأس من الحيوانات. كما أننا نملك شبكة واسعة من الأنهار والجداول ونتمتع بأمطار غزيرة بمعدل يتراوح بين ١ ٢٠٠ و ١ ٨٠٠ مليمتر سنويا. وتوفر الزراعة فرص العمل لـ ٧٥ في المائة من القوة العاملة في بلدنا كما تسهم بنسبة ٥٣ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي.

يعيش ٧٢ في المائة من الفقراء والجياع في المناطق الريفية من جمهورية أفريقيا الوسطي حيث تؤدي الزراعة دورا بالغ الأهمية في إطعام السكان وإن كانت فرص العمل التي توفرها لا تدر إلا دخلا ضئيلا. غير أن المساعدة في مجال الزراعة تتناقص باستمرار رغم ضخامة الاحتياجات وانعدام الأمن الغذائي بشكل متزايد إذ تناقصت تلك المساعدة بشكل ملحوظ في السنوات العشرين الماضية.

احتفظت جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تعزيز رأس المال البشري ضمن أولوياتها في إطار الركيزة الرابعة من الاستراتيجية الوطنية لخفض الفقر. في إطار تلك الركيزة، يعتبر التعليم والصحة والعمالة قطاعات ذات أولوية تماشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية. لقد أبان تقييم البرامج التي أطلقت في هذا المجال أوجه قصور في النتائج المحرزة؛ فعلى سبيل المثال، فإن معدلات القراءة والكتابة بين الكبار لا تزال متدنية إذ تبلغ ٥٧ في المائة فيما يسجل المعدل الكلي للالتحاق بالتعليم الابتدائي تدنيا يصل إلى نسبة ٥٥ في المائة.

تعتبر جمهورية أفريقيا الوسطى من البلدان الأكثر تأثرا في العالم من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الرغم من جهودنا الدؤوبة للحد من انتشاره.

وبالنظر إلى تلك النتائج، من الواضح أن بلدنا يحتاج إلى دعم ملموس من الشركاء الإنمائيين ليتمكن من تنفيذ أولويات خطة التنمية.

فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن أزمة الانتشار التي نعيشها تمثل اليوم التهديد الأخطر للسلم والأمن الدوليين. ينبغي وضع نزع السلاح النووي والانتشار النووي في لب مناقشاتنا. وينبغي لنا أن نعقد العزم على إعطاء الأولوية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض المدنية السلمية.

اليوم أكثر من أي وقت مضى، يكشف الترابط بين الأزمات التي تواجه المجتمع الدولي عن الحاجة إلى إعطاء زخم جديد للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الجهود الجماعية المبذولة على الصعيد الدولي.

فيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، تشاطر جمهورية أفريقيا الوسطى الرأي القائل إن النظام الحالي لم يعد موائما لطموحات الآباء المؤسسين. لذلك ينادي بلدي بمجددا بتمثيل كامل لأفريقيا في الهيئات الصانعة القرار في المنظومة، وبخاصة مجلس الأمن. وأيا كانت خلاصة المفاوضات القائمة بهذا الشأن، فإن وفدي لا يزل يؤمن بأن أي إصلاح حقيقي لمجلس الأمن ينبغي أن يأخذ في الحسبان أهمية أفريقيا العددية والسياسية في الجمعية العامة، لا سيما وأن ثلثي الحالات التي ينظر فيها المجلس تتعلق بأفريقيا.

أجرت جمهورية أفريقيا الوسطى انتخابات في عام ٢٠٠٥ استبشر بها المجتمع الدولي لامتثالها جميع المعايير المطلوبة. وتجدر الإشارة إلى أن الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٠ قد واجهت صعوبات متنوعة ينبغي أن نعكف

على دراستها. لذلك، وعلى أساس توافق الآراء على الصعيد السياسي، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا على أساس فتوى المحكمة الدستورية. وبموجب هذا الترتيب الدستوري، تم تمديد ولاية رئيس البلاد ومعه أعضاء الجمعية إلى حين إجراء الانتخابات المقرر الآن أن تُجرى في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وفي مجال آخر هو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، حققنا تقدما ملحوظا في أواسط وشمال غرب البلاد. غير أن جمهورية أفريقيا الوسطى ما فتئت تواجه مشاكل أمنية في الشمال الشرقي للبلد بسبب تداعيات النزاع في دارفور وكذلك في الجنوب الشرقي بسبب التمرد المستعر لجيش الرب للمقاومة في أوغندا.

نتج عن هذا الوضع المقلق زيادة في عدد اللاجئين والمشردين داخليا الذين توافدوا إلى المدن من مختلف المناطق هربا من القتال. بعد أن طُرِدَ متمردو جيش الرب للمقاومة من أوغندا، أعادوا تجمعهم في جنوب شرق بلدي حيث واصلوا ارتكاب جميع أنواع العنف وأشاعوا الذعر بين الناس. جدير بالذكر أن جمهورية أفريقيا الوسطى ليس لديها أي حدود مع أوغندا.

لذا ترحب جمهورية أفريقيا الوسطى بقرار حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بنزع سلاح جيش الرب للمقاومة. ومع ذلك، فإننا نأمل أن تركز حكومة الولايات المتحدة بشكل خاص على الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تمر الآن بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع وهي لا تزال بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة نظرا لما يمثله جيش الرب للمقاومة من خطورة على الأرض في بلدنا والعواقب الاجتماعية الوخيمة التي نجمت عن ذلك بالفعل.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي ستنتهي ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تتطلب اهتماما خاصا. وستحل قوات الدفاع والأمن بجمهورية أفريقيا الوسطى محل القوات الدولية لكفالة استمرار العمليات. غير أن تلك القوات بحاجة ملحّة إلى المعدات العسكرية والمؤن. لذلك توجِّه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى نداءً إلى المجتمع الدولي من أجل المساعدة في تعزيز القدرات العملياتية للقوات المسلحة.

لا يسعني في ختام بياني إلا أن أشكر مرة أخرى جميع من لا يزالون، بفضل التزامهم وشجاعتهم وتصميمهم، يساعدون بلدي في مسعاه للخروج من الأزمة إلى تحقيق السلام والتنمية الدائمين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بلقية، وزير الخارجية والتجارة في بروني دار السلام.

الأمير محمد بلقية (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. كما أشكر السيد التريكي، الرئيس المنتهية ولايته، على قيادته القوية دعما لعملية إصلاح الأمم المتحدة.

كذلك أعرب عن تعاطفنا البالغ مع حكومة وشعب باكستان ومع البلدان الأخرى التي تشاركنا عضوية الأمم المتحدة والتي عانت شعوبها من الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية خلال العام الماضي. كما أشكر الأمين العام ومعاونيه لما قاموا به من تنسيق لجهود الإغاثة الدولية.

لقد أمضينا أسبوعا طويلا من الاجتماعات الرسمية والمناسبات الجانبية ولا يزال أمامنا عمل كثير قبل العودة إلى أوطاننا. لذلك، وفي هذا الوقت، سأكون مختصرا في بياني دعما لما يراه شعبنا أكثر الأوجه أهمية في عمل الأمم المتحدة.

وأعني بذلك عمل وكالات الأمم المتحدة وخبرائها ومستشاريها وفوق كل ذلك متطوعيها العاملين في الميدان.

أعتقد أن موضوع المناقشة العامة هذا العام يبرز أهمية عمل تلك الهيئات، ويتطلب منا إدراك الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية، وهو أمر لا أجد صعوبة في فعله. بطبيعة الحال، فإن تحقيق الأمن والتقدم والتنمية مسؤوليتنا الفردية. ولكن، وكما اتضح بجلاء في المناقشات التي دارت الأسبوع الماضي خلال الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فإن العديد من التحديات التي تواجهنا تتجاوز حدود فرادى الدول بل حتى المناطق. إنها تحديات دولية بمعنى الكلمة.

لذا نحن بحاجة إلى المساعدة والتجربة والخبرة، وأرى أن ذلك هو ما توفره وكالات الأمم المتحدة. وكما نعلم جميعا، فإن مساعداتها تستمر على مدار العام وكل عام. وفيما أنا أخاطبكم الآن، يحدث ذلك في بلدي عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية ونحن ممتنون لتلك الهيئات على ما تقدمه لنا من مساعدات. إنها تعمل في مجالات حيوية في التنمية الوطنية من قبيل التعليم والصحة والزراعة والاتصالات والبنى التحتية. كما تلتقي بالناس مباشرة وتصغي إليهم وتحاورهم وتعلمهم وتدربهم وتشحذ عزيمتهم. إنها كذلك تعمل بتعاون وثيق مع سلطاتنا المحلية وأحيانا تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك.

أحسب أننا قد تعلمنا ذلك خلال الأزمة الصحية الناجمة عن أنفلونزا الخنازير في العام الماضي. ويمكن للجمعية أن تتصور مدى خطورة هذا الأمر على أمة صغيرة كأمتنا. كان واردا أن يعزلنا ذلك الوباء تماما وأن يسبب بكل تأكيد هلعا واسعا. ولكنه لم يفعل. وأعتقد أن مرد ذلك بدرجة كبيرة كان إدراك شعبنا بأنه لا يقف وحيدا. كانت بحوزته المبادئ التوجيهية التي أُعطيت لنا من قبل منظمة الصحة العالمية، الأمر الذي منحه الثقة التي كان بحاجة إليها خلال تلك الفترة المقلقة للغاية، وما كنا بقادرين على كل ذلك لولا تلك المبادئ التوجيهية.

وبالعودة إلى موضوعنا هذا العام فإنه يدعونا إلى إعادة تأكيد مواقفنا وهو أمر لا أجد صعوبة في القيام به دون تحفظ. إنني أؤكد من جديد احترامنا وتقديرنا العميق لعمل جميع وكالات الأمم المتحدة. نحن سعداء بالتعاون معها ونهنئ الأمين العام بحرارة على العمل الذي تقوم به تلك الوكالات.

وبعبارات موضوع مناقشتنا، فإن للأمم المتحدة فعلا دورا مركزيا تضطلع به. وأرى أن مفهوم الحوكمة العالمية، بدون وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، لن يكون سوى فكرة على أحسن الفروض، بل قد يكون في أغلب الأحيان مجرد كلمات. إن الوكالات المتخصصة هي التي تساعدنا على تحويل الأفكار إلى مضامين حقيقية وعلى ترجمة الأقوال إلى أفعال يفهمها شعبنا ويحترمها ويرحب بها.

وفي واقع الأمر، أود أن أختم بياني بالقول إنها أكثر بكثير من مجرد وكالات، فهي تساعد بلدانا مثل بلدنا على أن تصبح أكثر من مجرد بلدانا صغيرة نامية. وأعتقد أنه يمكن تلخيص كل ذلك ببساطة بالقول إنها تجعلنا جزءا من أمم متحدة حقا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أولديميرو ماركيز بالوي، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق.

السيد بالوي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد موزامبيق المتكلمين السابقين الذين قدموا لكم التهاني على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية

العامة للأمم المتحدة. والواقع أننا نثق بأن حكمتكم وحرصكم سيكفلان قيادة مداولاتنا قيادة إيجابية تؤدي بها إلى النجاح. إننا نجدد التزامنا بدعم رئاستكم ونتعهد بالتعاون الكامل معكم ومع جميع أعضاء المكتب الآخرين في أداء مهمتكم النبيلة.

كما نود الإعراب عن امتناننا لسلفكم، معالي الدكتور عبد السلام التريكي ممثل الجماهيرية العربية الليبية، عن التزامه بمنظمتنا ولقيادته القوية، خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، لعمل الأمم المتحدة على نحو يتسم بالإنتاجية والفعالية في آن معا.

كما أود، بنفس القدر، أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة، بان كي – مون، على ما يقوم به من جهد لتعزيز السلام والعدالة وبخاصة على ما يبذله من جهود دؤوبة لاستنهاض أسرة الأمم المتحدة للتصدي على نحو ملائم للتحديات العالمية التي تواجه العالم والإنسانية وذلك عن طريق نُهج متعددة الأطراف ومتسقة.

إدراكا مني للدور التوجيهي للأمم المتحدة في عملية الحوكمة العالمية، وتقديرا كبيرا للخيار الحكيم بجعل هذا الأمر الهام – في هذا التوقيت المناسب – موضوعا لمناقشاتنا، أستميحكم عذرا لأنتهز هذه الفرصة لأشاطركم بعض المعلومات عن التنمية في موزامبيق. وفيما نحن الآن بصدد تعزيز المؤسسات الديمقراطية في موزامبيق، نشعر بالفخر ونحن نرى الإنجازات الملموسة التي تحققت في المجالين السياسي والاجتماعي – الاقتصادي في البلد.

وبالفعل، وبفضل تعزيز الاستقرار السياسي الذي تتمتع به موزامبيق حاليا، فإن الحكومة تقوم الآن بعملية إصلاح شاملة للقطاع العام في إطار اللامركزية في مجال الإدارة العامة. كذلك ساهم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي، المستكملة بالفعل بوضع تشريعات جاذبة للاستثمار، في تهيئة الظروف المؤاتية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

إن هدفنا الرئيسي هو القضاء على الفقر لأنه يشكل واحدا من أكبر التحديات التي تواجه شعبنا في مسعاه لتحسين ظروفه المعيشية. ونحن ندرك تماما أننا في الوقت الذي نكافح فيه الفقر نحتاج أيضا، وبالتوازي، إلى التصدي للتحديات الأخرى وأخص منها بالذكر تغير المناخ وأزمة الطاقة، وانعدام الأمن الغذائي، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تمثل آثارها تحديا مستعصيا لا سيما للاقتصادات النامية مثل اقتصاد موزامبيق. كل تلك التحديات مترابطة ولها تأثير تراكمي على قدرتنا على المنافسة وجهودنا لتحقيق النمو.

ينبغي التصدي بشكل مستمر للآثار السلبية لتغير المناخ على البيئة بوصفها أولوية، ومعالجتها على نحو شامل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. إن الدمار الناجم عن مشاكل تغير المناخ يسبب لبيئتنا تدهورا مذهلا في إيقاعه. وفي الواقع، فإن موزامبيق ودول أخرى كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتعرض للدمار جراء الكوارث الطبيعية الدورية التي تدمر الأراضي الزراعية الرئيسية وتحد بالتالي من إنتاجية الأرض.

ليس ثمة من شك في أن البلدان الجزرية الصغيرة النامية تتعرض لخطر الاختفاء من خارطة العالم. وفي الوقت نفسه، من المهم أيضا أن ندرك محنة البلدان الساحلية النامية مثل موزامبيق التي تعاني من ارتفاع منسوب مياه البحر.

إن الحمل الثقيل الناتج عن آثار تغير المناخ يحد من قدرة حكوماتنا على تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة للتصدي بشكل حاسم للمشاكل المتصلة بالبيئة. وهكذا، فإن البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تملك الموارد البشرية اللازمة لاتخاذ الخطوات

الضرورية للتخفيف من آثار تغير المناخ. من أجل ذلك، نحن ملتزمون بالعمل على نحو متسق مع شركائنا الإنمائيين الدوليين، وبخاصة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، مع التركيز على تهيئة الظروف المؤاتية للتكيف ولتعزيز مقاومة المجتمعات المحلية في وجه آثار تغير المناخ.

ومع الأخذ في الاعتبار لمبدأ المسؤولية المشتركة – ولكنها متفاوتة، نود أن نؤكد أن علاقتنا مع اتفاق كوبنهاغن بشأن تغير المناخ قائمة بالتحديد على فهمنا بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب استجابة متعددة الأطراف بحق. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نجاح المؤتمر السادس عشر للدول لأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المزمع عقده بكانكون في وقت لاحق هذا العام. ونشيد بالدور الفعال الذي يضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة لكفالة إحراز نتيجة ذات مغزى في المفاوضات بشأن تغير المناخ.

يتطلب التصدي لكل التحديات السالفة الذكر وجود حوكمة عالمية قوية لكفالة حشد الإرادة السياسية اللازمة للقيام بأعمال ملموسة. إن الأمم المتحدة هي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة ذات الطابع العالمي لحشد مثل تلك القدرة. ذلك هو السبب الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بضرورة اتخاذ خطوات فعلية لتعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة وذلك عن طريق مدها بالموارد الملائمة وبالسلطة التي تستدعيها المسؤولية العالمية عن الاستجابة الكاملة للاحتياجات العالمية المتنامية.

ستظل موزامبيق منخرطة في عملية إصلاح الأمم المتحدة القائمة الآن لضمان كفاءتها وفعاليتها، ولزيادة مصداقيتها وشرعيتها بوصفها ممثلة لشعوب العالم.

وفي ذلك الصدد، لا يمكن أن نشدد بما فيه الكفاية على أهمية تنشيط دور الجمعية العامة وسلطتها بوصفها أكثر الأجهزة تمثيلا وشرعية في الأمم المتحدة. إن الجميع ممثلون هنا ولكل صوت أهميته في اتخاذ القرارات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. إذاً، ينبغي أن تُتخذ هنا القرارات الأكثر أهمية التي تتراوح بين صون السلام والأمن، وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والمسائل الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان. وعلى الجميع أن يمتثلوا لجميع القرارات التي تُتخذ هنا وأن ينفذوها. من أجل ذلك نحتاج إلى جمعية عامة قوية تملك السلطة والموارد اللازمة التي تخولها القيام بمسئولياتها بالنيابة عن المجتمع الدولي.

وثمة مسار هام آخر للإصلاح يهمّنا كثيرا، ألا وهو إصلاح مجلس الأمن. وعلى الرغم من أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق على مستوى التقدم المحرز، فإننا جميعا متفقون على أن إصلاح المجلس ينبغي أن يكون أولوية في عملية إصلاح الأمم المتحدة بأسرها. من الواضح أن هناك حاجة إلى تمثيل أكثر إنصافا في المجلس. وعلاوة على ذلك، فإننا نرى أن المجلس سيكون أكثر قدرة على مقابلة الاحتياجات الأمنية للمجتمع الدولي إذا كان أكثر إنصافا وديمقراطية في قراراته وأعماله.

إذا أردنا لإصلاح المجلس أن يكون عملا ذا مغزى، لا مناص من تصحيح الظلم التاريخي الواقع على القارة الأفريقية. وفي الواقع، لم يعد مقبولا ألا يخصص مقعد دائم لقارة تمثل ٣٠ في المائة من عضوية الأمم المتحدة وتمثل شواغلها أكثر من ٦٠ في المائة من جدول أعمال المجلس. وفي ضوء ذلك، تستحق أفريقيا أن تمنح مقاعد دائمة في أي إصلاح للمجلس، وعلى أساس اتفاق آراء أيزولويني.

ثمة حاجة أيضا إلى جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية واتساقا بحيث تكون قادرة على التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الملحة التي تواجه العالم اليوم، وإيجاد الحلول الدائمة لها. وينبغي للدول الأعضاء أيضا الاستمرار في مناقشة كيفية إيجاد حلول قابلة للقياس لضمان

الاتساق بين القرارات المتعلقة بالسياسات وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية التي تُعقد بإشراف الأمم المتحدة في مجال التنمية.

وفي ذلك الصدد، تفخر موزامبيق بما أحرزته الجمعية العامة من تقدم في مجال الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونشيد بالجمعية بشكل خاص على الخطوة الجبارة التي خطتها مؤخرا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة . وأنتهز هذه الفرصة لأهنئ سعادة السيدة ميشيل باشليت على تعيينها وكيلة للأمين العام على رأس الكيان الجديد ونتعهد بالتعاون التام معها والاستعداد للتعاون من أجل التنفيذ الناجح لمهمتها المتمثلة في وضع تحقيق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة في صدارة أعمال الأمم المتحدة.

ثمة حقيقة أخرى وهي، على الرغم من انتظارنا لنتيجة التقييم المستقل للمبادرة القطرية الرائدة بشأن توحيد أداء الأمم المتحدة، فإننا نعتقد جازمين بأن ما تحقق من تقدم في تنفيذ تلك المبادرة يدعو إلى التفاؤل إلى درجة كبيرة. لذلك نناشد الأمم المتحدة أن تدعم جميع البلدان التي تقرر الانخراط طوعا في مساعي جعل منظومة الأمم المتحدة تعمل على نحو أكثر اتساقا على الصعيد القطري.

فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، تلتزم موزامبيق بالاستمرار في تبادل تجربتها في التسوية السلمية للتراعات، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إننا في منطقتنا دون الإقليمية، نشارك مسؤوليات هامة في تعزيز السلام والأمن وكذلك فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي كجزء من الجهود دون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة.

إننا من دعاة السلم والأمن الدوليين لأننا نؤمن بصدق بأنهما جزء من البيئة التمكينية للسماح لبلداننا بتركيز اهتمامها على الاستجابة لاحتياجاتها الملحة مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى ومكافحة الجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات والتصدي للمشكلات المتصلة بالفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن تحسنا قد طرأ على الحالة السياسية والاستقرار في جنوب أفريقيا. وقد قطعت عملية تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل، فعلا، في زمبابوي خطوات كبيرة. كما أننا لا نزال ملتزمين، تحت رعاية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بإيجاد تسوية سلمية ودائمة للتراع في مدغشقر.

إننا نشعر بالارتياح للتقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في الحالة السياسية في غينيا – بيساو، لا سيما الإصلاح الجاري للقوات المسلحة والإدارة العامة. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي الاستمرار في دعم الجهود الحالية لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والأمم المتحدة لإحلال السلام المستدام والدائم في ذلك البلد الشقيق.

وتؤكد موزامبيق من جديد دعمها لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد تسوية دائمة لمشكلة الصحراء الغربية ولحق شعب ذلك البلد في تقرير مصيره.

وتشعر موزامبيق بالقلق لعدم التمكن من تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط رغم كل الجهود الدولية المتواصلة. كما تشعر بقلق عميق إزاء الحالة المضطربة في تلك المنطقة حيث لا يزال الصراع بين إسرائيل وفلسطين يحرم الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية لديه، بما فيها حقه في أرضه وموارده والحق في العيش بسلام مع جميع البلدان المجاورة بما فيها إسرائيل.

نحن بحاجة لأمم متحدة قوية يمكنها أن تضطلع بدور مركزي في حشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره للالتزام بالسلام والأمن الإقليميين والدوليين وبتهيئة البيئة

المواتية لتعزيز التنمية المستدامة، والإسهام في ذلك بشكل كامل.

من أجل ذلك نؤمن بتعددية الأطراف. إننا نؤكد مجددا التزامنا بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة في السعي لبلوغ أهدافنا المشتركة لجعل العالم مكانا أفضل للبشرية بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بهين باهادور راوال، وزير الداخلية في جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية.

السيد راوال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بخالص التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. كما أشكر رئيس الدورة الرابعة والستين لقيادته الممتازة لتلك الدورة. كما يستحق معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، خالص تقديرنا لما يتحلى به من التزام وتفان.

لا يزال صدى الرسالة التي بعث بها الاجتماع العام الرفيع المستوى في الأسبوع الماضي يتردد في هذه الجمعية: إن استمرار الفقر والجوع في عالم اليوم الذي شهد طفرات في جميع جهودنا لهو أمر غير مقبول وينبغي وضع حد له على الفور. إنه لمن دواعي الإحباط أن نلاحظ تجاوز عدد الفقراء بليون شخص وأنهم يتمركزون في بعض المناطق ومجموعات البلدان، وهي في الغالب الأعم أقل البلدان نموا.

إن الالتزامات التي قطعها القادة المشاركين في الاجتماع العام الرفيع المستوى في الأسبوع الماضي تعيد إلينا الأمل بأن العالم سيكون مختلفا في عام ٢٠١٥. وإذا لم يحدث ذلك، فسيكون إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) وغيره من الوثائق الحيوية مجرد مجموعة من الوعود النبيلة. فلنأمل أن نقرن الالتزامات بالأفعال.

إن السلم والأمن الدوليين هما طموحنا المشترك ومسؤوليتنا المشتركة. والتحديات متعددة وبالغة التعقيد. وفي عالم دائم التحول، فإن الموارد والمخاطر متنوعة، شأنها في ذلك شأن الأطراف الفاعلة. وقد تسبب الفقر المدقع والتفاوت في تفاقم الصراعات السياسية والاجتماعية. لذلك فإن كفالة استقرار السلم والأمن الدوليين يتطلب أيضا كفالة التحرر من العوز والجوع بوصفه حقا من حقوق الإنسان الأساسية، وتمكين الشعوب من تحقيق إمكاناتها الإنسانية بالكامل. من أجل ذلك، نؤمن بالارتباط الذي لا انفصام فيه بين التنمية والسلام والأمن.

لقد طالبت نيبال، بشكل مستمر ولا لبس فيه، بنزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل تحت رقابة دولية فعالة. وتؤيد نيبال الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل بطريقة محددة زمنيا. كما ينبغي أن نعطي أولوية لتفعيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والإسراع بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونؤيد الجهود الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونرحب بالتوقيع على اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية الذي تم في نيسان/أبريل من هذا العام بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. كما نرحب بالنجاح الذي كُلِّلَ به مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. غير أننا ننادي بإعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة متعددة الأطراف ليشرع في مناقشة المسائل الجوهرية. كذلك نقدر جهود الأمين العام للدفع للمضي قدما بنزع السلاح النووي على أساس خطة العمل ذات النقاط الخمس التي اقترحها.

وتؤمن نيبال إيمانا راسخا بأن الآليات الإقليمية تكمِّل الجهود المبذولة لتعزيز جدول الأعمال العالمي لنزع

السلاح. ويجب تعزيز مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، الذي نعتز باستضافته، بحيث يتمكن من تنشيط عملية كاتماندو وتيسير الحوار والمناقشات بشأن بناء السلام في المنطقة.

وتشكل النزاعات المدمرة خطرا دائما على الأمن الدولي في عالم اليوم. وعلى الرغم من التقدم المحرز على عدة جبهات، يستمر العنف والحروب الأهلية بلا هوادة. ومن دواعي القلق تنامي النزاعات داخل البلدان والتطرف بوتيرة مستمرة على مدار السنين. يتعين علينا أن نعمل بشكل جماعي. كما ينبغي لنا جميعا، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الإسهام في تسوية النزاعات بالطرق السلمية والمساعدة على تحقيق الاستقرار عن طريق جهود بناء السلام.

وفي الشرق الأوسط، نشعر بالارتياح لاستئناف الحوار المباشر مؤخرا بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إننا نتطلع لنجاح ذلك الحوار بحيث يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار إسرائيل آمنة. كذلك نتطلع إلى التسوية السلمية للنزاعات في شبه الجزيرة الكورية عن طريق الحوار.

ويمثل الإرهاب خطرا على الجميع، وهو لا يعترف بأي حدود جغرافية. إننا ندين بصورة لا لبس فيها الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وندعو إلى اتخاذ إجراءات دولية حازمة لمحاربته. وقد قامت نيبال بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، كما أنها طرف في الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن قمع الإرهاب لعام ١٩٨٧ وبروتوكولها الإضافي.

تتمثل السمات الرئيسية للأمم المتحدة في الشرعية والعالمية والمثل المشتركة. إن الامتثال المستمر لمبادئها الأساسية ومقاصدها سيسهم في تعزيز المساواة من حيث السيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتسوية السلمية للمنازعات. كما أن القيم المُلهِمة والمثل العليا التي بُني عليها ميثاق الأمم المتحدة لا تزال صالحة كما كانت دائما.

إننا نعيش في عصر دائم التحول. والمشهد الاقتصادي أيضا يتغير مع بزوغ أقطاب نمو جديدة، ولكنها نابضة. وقد غيّرت العولمة نمط العلاقات الاقتصادية، مع أنّ منافعها غير موزَّعة على نطاق واسع وبشكل منصف.

وتعتمد فعالية الأمم المتحدة على إرادتنا الجماعية للتصرف والتعامل بحزم مع المسائل العالمية. وفي مجابهة التحديات الجديدة والناشئة، من الملحّ ترجمة مُثُل الأمم المتحدة العليا بفعالية إلى أفعال وبشكل متّسق. وموضوع المناقشة العامة لهذه السنة – ”إعادة تأكيد دور الأمم المتحدة المحوري في إدارة الشؤون العالمية“ يدرك هذا المغزى.

ونحن لا نؤكد مركزية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن فحسب، وإنما في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية أيضاً. فيجب عدم تهميش دورها في تشكيل مناقشة السياسات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والمالية، وإرساء معايير عالمية لها. ولا بدّ لبرنامج الإصلاح من تحقيق التوازن المناسب لتعزيز الاستقرار بالمعنى الأوسع. فكما أنّ الأمن والسلام أساسيان للمجتمع الدولي، كذلك هو برنامج التنمية تماماً. فيجب إعطاؤه أولوية مركّزة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وينبغي متابعة إصلاح الأمم المتحدة بشكل منهجي وشامل، للمزيد من تعزيز المركز العالمي للمنظمة.

ووقائع العالم المعاصر تستدعي تغييراً في تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله. ونحن ندعم توسيع العضوية في المجلس بفئتيها، لتجسِّد الوقائع الراهنة للعالم. كما أننا ندعو إلى الشفافية في أساليب عمل المجلس. ونرحب بالجهود

الأخيرة لتشكيل المناقشات بهدف بدء المفاوضات، بأخذ وجهات نظر جميع الدول الأعضاء في الحسبان.

كما نرحب بالمناقشات الجارية بشأن تنشيط الجمعية العامة، في إطار التوازن بين الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة، كما ارتآها المؤسسون. ويجب تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توثيق العلاقات الاقتصادية العالمية وفي دفع برنامج التنمية قُدُماً، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. ومنتدى التعاون الإنمائي والاستعراض الوزاري السنوي تغيير هام في تلك الهيئة.

ويتعيّن علينا أن نجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في ضمان الاتّساق والثبات، في النظم الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية. ونطالب بدعم خاص للتدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية، وشبكات الأمن الاجتماعي لحماية الضعفاء، والحيّز المالي لتخفيف الأزمة. وينبغي أن نقوم بجميع هذه الخطوات المستجيبة بشكل خاص لاحتياجات وشواغل البلدان الضعيفة، ومنها أقل البلدان نموّاً.

وترحب نيبال باتخاذ الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والستين، القرار المتعلق بالاتّساق على نطاق المنظومة، بهدف تعزيز وترشيد الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في مجال التنمية (القرار ٢٨٩/٦٤). كما أننا نرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وندعمه دعماً قوياً بصفته جهازاً موحَّداً وحيداً، للتعامل مع المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إن السلام والأمن العالميين هما هدفنا المفضّل. واسترشادا بذلك الهدف القائم على المبادئ قدّمت نيبال دعماً متواصلاً لجميع المبادرات الرئيسية للأمم المتحدة، لصون السلم والأمن الدوليين، عبْر مشاركتها الفعالة والثابتة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم. وفي عام ٢٠٠٨، احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لارتباطنا بتلك العمليات، بهدف المزيد من توحيد مساهماتنا في قضية السلم والأمن الدوليين. واليوم، هناك أكثر من ٥ ٠٠٠ فرد من حفَظَة السلام النيباليين يعملون في ١٣ بعثة مختلفة لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم. وظلت مشاركة نيبال في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إحدى السمات البارزة لمشاركتها الدولية. ونحن مستمرّون في المشاركة بتفانٍ.

وانسجاماً مع التزامنا الجادّ بميثاق الأمم المتحدة، ومساهمتنا في تعزيز مُثُله العليا، يسرّني أن أعلن في هذه الجمعية أنّ حكومة نيبال قدّمت ترشيح السيد كول تشاندرا غاوتام، مستشار رئيس وزراء نيبال لشؤون عملية السلام والشؤون الدولية، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

والزيادة التدريجية في عدد بعثات حفظ السلام مؤشر إلى الحقيقة المُرّة، بأنّ عدد الصراعات في جميع أرجاء العالم قد ازداد في السنوات الأخيرة. والطريقة المستدامة لتسوية الصراعات هي النظر إليها بشمولية، وإزالة العوامل التي تثيرها وتستديمها.

والتزام نيبال بحقوق الإنسان التزام قوي. فنحن طرف في صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية. وندرك إدراكاً كاملاً أنّ حماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها يُقوّيان استدامة السلام وإحراز التقدم. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسلطة القضائية المستقلة، والمجتمع المدني الحيوي ووسائط الإعلام، كلها أدّت دوراً هامّاً في تعزيز الوعي وحماية حقوق الإنسان في نيبال.

إنّ زميلتنا باكستان، أحد بلدان جنوب آسيا، عانت مؤخراً خسارة مأساوية في الأرواح والدمار نتيجة فيضانات غير مسبوقة. كما أنّ زميلتنا هايتي، أحد أقلّ البلدان نموّاً،

واجهت زلزالاً مدمّراً. وهاتان الكارثتان قضتا على مكاسب محرزَة بشق الأنفس، ولهذا، فإننا نطالب بالتعاطف معهما والدعم الكاملين لهما في ساعة شدّتهما.

وقد أصبح تغيُّر المناخ تحدياً لوجود البشرية، وتهديداً متعدد الأبعاد للأرواح البشرية وجميع الكائنات الحية، وللنظام الإيكولوجي العالمي والحضارة الإنسانية. وله أثر مباشر على جهودنا للقضاء على الفقر والجوع، وللحفاظ على التوازن الإيكولوجي.

إنّ بلدي، وهو بلد أقلّ نمواً وغير ساحلي وذو تضاريس جبلية، شديد الضعف أمام تغيّر المناخ. وتبقى الهيمالايا المصدر الدائم للمياه العذبة، لأكثر من بليون شخص يعيشون في جنوب آسيا. وقد رسَّب الاحترار العالمي الثلج الذائب في جبال الهملايا النيبالية، ويمكن لنحو عشرين بحيرة من بحيراتنا الجليدية أن تفجِّر ضفافها في أيّ وقت، مؤدية إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وعلاوة على ذلك، فإننا نواجه أحوالا جوية شديدة القسوة، وفيضانات، وانهيارات في التربة وتصحّراً. كما أنّ البلدان الجبلية تواجه ضعفاً خاصاً أمام تغيّر المناخ بسبب هشاشتها.

والبلدان المماثلة لنيبال هي الأقل مساهمة في تغيّر المناخ، ومع ذلك، فإننا نتحمّل منه تأثيراً غير تناسبي، فالفقراء والضعفاء بيننا هم الذين يواجهون آثاره القاسية. ولا يمكننا أن ننتظر العمل إلى الأبد. فعلى المستوى الوطني، نتابع برامج تحريج وتعزيز استخدام مصادر بديلة للطاقة، فضلاً عن توليد طاقة كهرمائية.

وهناك حاجة ماسّة إلى إحراز تقدم بشأن مفاوضات المناخ، بتحقيق نتيجة طموحة وشاملة في كانكون، المكسيك، في وقت لاحق من هذه السنة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوافق على تعبئة موارد جديدة، وثابتة، وشفّافة وزيادتها بشكل كبير وعاجل بغية كفالة الموارد للتخفيف، والتكيّف، ونقل التكنولوجيا، وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وبناء القدرات في أقلّ البلدان نموّاً. إذ يجب أن تُعطى هذه البلدان الأولوية، بحيث يمكن أن تصمد وسائل كسب عيش شعوبها أمام التأثير الكاسح لتغيّر المناخ.

والاستجابات الدولية للاحتياجات والشواغل الخاصة لدى أقلّ البلدان نمواً حققت نجاحاً محدوداً. وتنفيذ برنامج عمل بروكسل أعطى نتائج مختلطة. والأداء الإجمالي لأقل البلدان نمواً، في الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الأهداف الإنمائية الأخرى المتّفَق عليها دولياً، أدنى بكثير من توقُّعاتها، على الرغم من إحراز بعض التقدم. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى أننا لا نزال نواجه عقبات وقيوداً هيكلية، فضلاً عن فجوة حادة في الموارد في جهودنا الإنمائية.

إنّ أزمات الغذاء والطاقة والأزمات الاقتصادية والمالية المتآزرة والمتصاعدة، إلى جانب الآثار السلبية وغير التناسبية لتغيّر المناخ، جعلت الظروف لأقل البلدان نمواً أكثر سوءاً. فالنشاط الاقتصادي المحدود، والنمو الراكد، والمرحلة المبكّرة من التصنيع، والاعتماد الشديد على زراعة الكفاف بصفتها الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني، وفقدان فرص العمل في القطاعات الأخرى، جعلت البلدان الفقيرة شديدة الضعف أمام الصدمات الخارجية.

ولا يمكن التغلّب على هذه التحديات بدون شراكة عالمية متجددة وواسعة النطاق من أجل التنمية. والوفاء بجميع الالتزامات بالمساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة ثابتة، وشفّافة وقابلة للمساءلة، وإتاحة الوصول إلى أسواق بدون رسوم وبدون حصص، لجميع أقلّ البلدان نموّاً، والاختتام المبكّر لجولة الدوحة بإحراز بنتيجة طموحة ومتوازنة وعادلة وموجّهة نحو التنمية، وإحراز نتائج مبكّرة في الأحكام المستهدفة لأقلّ البلدان نمواً، ستُسهم في إنتاج نموٍّ اقتصادي

من خلال تجارة عادلة. والإجراءات المعززة لتخفيف الديون، والتدفّق المتزايد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا والاستثمار في بناء قدرة إنتاجية بعيدة المدى، ستكون بالغة الأهمية لضمان الموارد لتمويل التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

وستستضيف الأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في اسطنبول، في العام المقبل. ويجب أن يهدف هذا المؤتمر إلى نتيجة طموحة وشاملة وتطلعية وموجّهة نحو تحقيق النتائج. وبصفتي رئيس مكتب التنسيق لأقلّ البلدان نمواً، فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى جعل نتيجة اسطنبول نقطة تحوُّل، في مجابهة التحديات والقيود المتعددة الأبعاد التي تواجهها اليوم أقل البلدان نموا. وسيُقاس نجاح المؤتمر بمساهماته في إحداث فرق في أحوال ملايين الفقراء في بلداننا.

ونيبال بلد غير ساحلي أيضاً. ولهذا، فإنّ تحدياتنا الإنمائية تزداد صعوبة بسبب هذه الحقيقة، التي ترفع تكلفة تجارتنا الدولية بقدر كبير. لذا، فإنّ تدابير الدعم المحددة لتحسين الهياكل الأساسية وتيسير التجارة، وفقاً لبرنامج عمل ألماتي للبلدان النامية غير الساحلية، ستكون أساسية لتعزيز احتياجاتها الإنمائية.

وسأتناول الآن الحالة السياسية وعملية السلام الجارية في بلدي. فنيبال تجتاز المرحلة الانتقالية القاسية، من صراع عمره ١٠ سنوات إلى السلام والاستقرار المستدامَين، مع عملية سلمية مُدارة وطنياً. وقد قطعنا شوطاً بعيداً منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حين بدأت العملية السلمية، مع بعض النجاحات والإخفاقات الطبيعية لعملية سلمية معقَّدة. لكنّ عزمنا الوطني يبقى قوياً وثابتاً، ونبقى ملتزمين التزاماً كاملاً بإيصال العملية السلمية الجارية إلى خاتمة مجدية، بحلّ جميع المسائل المعلَّقة.

ومن منظور أبعد مدى، أحرزت نيبال تقدماً ملحوظاً، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. فتعميم الدستور المؤقت، وانتخاب الجمعية التأسيسية وإعلان نيبال، في ما بعد، جمهورية ديمقراطية اتحادية، إنجازات جديرة بالتنويه.

والجمعية التأسيسية لنيبال اليوم، المكوَّنة من ٦٠١ عضواً، ثُلثُهم نساء، هي إحدى أكثر الجمعيات شمولا. وهي تضم تمثيلاً لمختلف الفئات الإثنية، والأقاليم المتخلفة والمجتمعات المحلية المهمَّشة تقليدياً، بين فئات أخرى.

ولكون عملية سلام نيبال تاريخية وفريدة، فإنها لا تقتصر على مجرّد مسألة توقيع اتفاق السلام وانتخابات الجمعية التأسيسية. فالمهمة الهامة المقبلة هي كتابة دستور جديد للجمهورية الوليدة. وهذا سيعزز المكاسب التي تحققت على مرّ السنين، في اعتبار الشعب المصدر الحقيقي للسيادة وسلطة الدولة، وفي ضمان الديمقراطية المتعددة الأطراف، وحقوق الإنسان، ووجود نظام اتحادي وإدارة تشمل الجميع. لذا، تنطوي العملية على برنامج أوسع بكثير، يُفضي إلى التحوُّل التاريخي للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في نيبال.

ويحدو شعب نيبال الأمل في مستقبل أفضل يستحقه بجدارة. وتتعيّن تكملة التطوّر السياسي بتطوّر اجتماعي وازدهار اقتصادي. وبينما نعمل على ضمان الاستقرار السياسي، فإننا نبذل جهوداً لتنشيط الاقتصاد بمبادرات مركّزة جديدة لتسريع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك من خلال الاحتفال بعام نيبال السياحي في ٢٠١١. ونأمل أن يتمتّع الزائرون بنباتات نيبال وحيواناتها، بما يشمل جولات إلى لومبيني في نيبال، مسقط رأس الإله بوذا. ولبلوغ تلك الغاية، ولتنشيط اقتصادنا وتسريعه، نتطلع إلى تدابير إنعاشية طموحة، بدعم من المجتمع الدولي.

وقد أحرزنا مؤخراً بعض التقدم في معالجة المسائل الجوهرية لإدماج وإعادة تأهيل المقاتلين الماويين السابقين. وفي هذا الصدد، يسرّني أن أبلغ الجمعية أنّ الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي وافقا على إتمام العملية في غضون أربعة أشهر، في ظلّ رصد وتوجيه اللجنة الخاصة المشكَّلة على أساس توافق الآراء الوطني، عملاً بالدستور.

وإننا نتوقّع إنجاز المهمّات الأساسية المعلَّقة في العملية السلمية في غضون الأشهر الأربعة المقبلة، مع المساهمات الإيجابية من أصحاب المصلحة الوطنيين، والإرادة الطيبة والدعم من المجتمع الدولي. وفي وقت سابق من هذه السنة، حقّقنا أيضاً نجاحاً ملحوظاً بمساعدة من الأمم المتحدة، بإطلاق سراح القُصّر غير المؤهلين المقيمين في مواقع إيواء مؤقت، استنادا إلى خطة العمل الموقعة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وما انفكّت بعثة الأمم المتحدة في نيبال تشارك في دعم عملية سلام نيبال المُدارة وطنياً. ونحن نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة على دعمها الثابت لعمليتنا السلمية.

والتزام نيبال بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة كامل ومستمر. فالأمم المتحدة في نظرنا هي التعبير الأفضل عن التعددية. وقد خدمت المجتمع الدولي في الماضي، وهي لا تزال تمثل قطب الرحى في العلاقات الدولية اليوم. ولا نشك في عدم إمكانية الاستغناء عنها.

لكنّه يتعيّن عليها أن تفعل المزيد في هذا العالم المتزايد الترابط. فالمشاكل العالمية تستدعي حلولاً عالمية. وهذا غير ممكن إلاّ من خلال التعددية القائمة على الشمول والنزاهة. ونحن نتطلع إلى دور معزَّز ومتَّسق للأمم المتحدة في معالجة جميع المسائل العالمية، ولا سيّما تلك التي تؤثر على حياة الفقراء ووسائل معيشتهم في جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كالومبو موانسا، وزير الدفاع في جمهورية زامبيا.

السيد موانسا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أقف أمام هذه الجمعية بصفتي مبعوثاً لفخامة السيد روبيه بويزاني باندا، رئيس جمهورية زامبيا.

تودّ زامبيا أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به فخامة السيد نغوازي بروفسور بينغو وا موتاريكا، رئيس جمهورية ملاوي والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي.

تنعقد هذه الدورة وسط تحديات عالمية منها تغيّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتدهور البيئي، والإرهاب الدولي، والقرصنة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الإيدز)، والفقر المدقع والجوع، بين تحديات أخرى. وهي مناسبة لجميع الدول الأعضاء، أن تشارك جماعياً في حوار يهدف إلى إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها بلداننا، بغية المساهمة في التنمية الاقتصادية – الاجتماعية والرفاه لشعوبنا.

إنّ الموضوع الرئيسي للجمعية هذه السنة ملائم، لأنه يتيح الفرصة لإعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. ويظهر دور الأمم المتحدة في مجالات منها حفظ السلام، والأمن، وحقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين والكفاح من أجل العدالة والمساواة الاجتماعية. لكنّ التحديات العالمية الناشئة، ومنها الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، تستدعي أيضاً دوراً أكبر للأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية. وفي هذا الصدد، تودّ حكومتنا أن ترى دعماً وتعزيزاً للقدرة في الأمم المتحدة، لتمكينها من التعامل مع بعض تلك التحديات.

واسمحوا لي بأن أعرب عن امتنان زامبيا للأمين العام، على تنظيم الاجتماعات الرفيعة المستوى الهامة، التي سبقت المناقشة العامة.

لقد أتاح مؤتمر قمة استعراض الأهداف الإنمائية للألفية فرصة للمجتمع الدولي، لكي يُقيِّم الثغرات القائمة والتحديات التي تواجَهه في تحقيق تلك الأهداف. وقد تكلمت في ذلك الاجتماع بإسهاب عن التقدم الذي أحرزته زامبيا، وعن التحديات التي لا نزال نواجهها في جهودنا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من الخطوات الواسعة التي قُطعت في تحسين بيئة الاقتصاد الكلي، ووضع الأطر الإنمائية موضع التنفيذ، فإنّ معدل الفقر في بلدي لا يزال مرتفعاً، وسبب ذلك جزئياً هو أنّ جهودنا وحدها غير كافية. لذا، أودّ أن أؤكد دعواتي إلى الشركاء المتعاونين الدوليين، لكي يحترموا جميع التزاماتهم، لضمان بلوغ غايات عام ٢٠١٥.

واسمحوا لي أن أضيف أيضاً أنّ التدابير التي اتّخذتها حكومة زامبيا لمعالجة مسألة الجوع والفقر، تشمل استنباط سياسات للقطاع الزراعي، تمكّن الأسر المعيشية ذات المُلكية الزراعية الصغيرة من تحسين إنتاجيتها. وفي هذا الصدد، سجّلت زامبيا هذا العام حصاداً وفيراً من الذرة، وهي محصولنا الغذائي الرئيسي. وسيضمن ذلك الأمن الغذائي والمداخيل المتزايدة لصغار المزارعين، الذين يشكّلون أغلبية المجتمع الزراعي.

لكنّنا مدركون لحقيقة أنّ تغيّر المناخ، كما أثبتت فترات متواصلة من الجفاف والفيضانات في بلداننا، يُشكّل أحد أخطر التهديدات للقطاع الزراعي، ومن ثمّ لمجمل الإنتاج الغذائي. وبينما نحن، بصفتنا حكومة، نفعل كل ما هو ممكن، ومن ذلك الاستثمار في البحوث الزراعية وأساليب الريّ، فإنه ينبغي للمناقشة بشأن تغيّر المناخ ألاّ تغفل الحاجة إلى مساعدة البلدان النامية، بما فيها زامبيا، في بناء القدرات على التكيّف، بغية تخفيف الآثار السلبية على القطاع الزراعي. وبدون ذلك، سيظل الفقر والجوع مستمرين في بلدي.

وتشاطر زامبيا الأمين العام شواغله بشأن الخسارة العالمية الحالية للموارد وتدهور النظام الإيكولوجي. ومن المهمّ أن يعكس الإنسان اتجاه التوجُّهات الجارية لتلك الخسارة وذلك التدهور، باعتبار هذا الأمر التزاماً بحماية التنوع البيولوجي. ولن يمكن تحقيق ذلك إلاّ إذا ارتقى أصحاب المصلحة بجهودهم وحققوا الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتَّفَق عليها دولياً.

ويرحب وفد بلدي بالتطورات الإيجابية التي حدثت في السنة الماضية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. إذ يجب الإشادة حقاً بعقْد مجلس الأمن مؤتمر قمة لمعالجة مسائل نزع السلاح، وإطلاق الأمين العام اقتراحاً من خمس نقاط لنزع السلاح النووي، وبدء نفاذ المعاهدتين اللتين تنشآن منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في وسط آسيا وأفريقيا، وعقْد مؤتمر قمة في واشنطن لمناقشة نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، بين مسائل أخرى. ونأمل أن تُستدام هذه الجهود والزخم الناجم عنها، وأن تُفضي إلى حلّ جميع المسائل المعلَّقة في مجال نزع السلاح.

لكنّ زامبيا لا تزال تواجه صعوبات في تحديد تدفُّق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يهدد الأمن ويُعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا. لذا، تطالب زامبيا باستحداث صكّ دولي قوي ومُلزم قانونياً بشأن تجارة الأسلحة. ونحن ندعم دعماً قوياً عقْد الأمم المتحدة مؤتمراً عام ٢٠١٢، لاستحداث معايير دولية مشترَكة ومُلزمة قانونياً لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، مع تدابير محددة لمعاقبة المخالفين.

وفي ما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيّما مجلس الأمن، تؤكد زامبيا مجدداً دعمها للموقف الأفريقي، على نحو ما اعتمد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت،

بأنه ينبغي منح أفريقيا، بين آخرين، ما لا يقلّ عن مقعدين دائمَين، مع جميع الامتيازات والمزايا، بما فيها حقّ النقض، ومنحها مقعدين إضافيين غير دائمين. فأفريقيا هي القارة الوحيدة بدون مقاعد دائمة، ولكنّها، مع ذلك، تمتلك أوسع عضوية في الأمم المتحدة. ومنح أفريقيا مقاعد دائمة سيعوّض عن هذا الظلم التاريخي.

وتعترف حكومة زامبيا بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في تحقيق التنمية. وعلاوة على ذلك، نعترف بأنّ تمكين المرأة وشمولها في عملية صنع القرار قد عزّز دورها في التنمية. ولهذا، أدمجت زامبيا المرأة من جميع قطاعات المجتمع في مواقع صنع القرار، ونحن ملتزمون بالقيام بأكثر من ذلك.

وترحب حكومتنا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعيين السيدة ميشيل باشليت، رئيسة شيلي السابقة، لترؤسه. ونأمل أن يكون لهذا الجهاز الجديد حضور قويّ وفعّال على المستوى القطري، وأن يساعد الدول الأعضاء على تنفيذ المعايير، ويقدّم لها الدعم المالي والتقني الذي هي في أمسّ الحاجة إليه، والمطلوب لتحقيق تمكين المرأة والمساواة والعدالة.

وكما تعلمون، ما فتئت زامبيا تستضيف لاجئين منذ استقلالها عام ١٩٦٤ وما قبله، وأنها طرف في جميع الاتفاقيات المعنية باللاجئين. وكان بلدي من أوائل بلدان القارة الأفريقية التي استضافت مخيّماً للاّجئين. فزامبيا ملتزمة باستضافة اللاّجئين، وقد أثبتت تجربتنا أنّ العودة الطوعية حلّ محبَّذ ودائم. ولكن بصفتنا بلداً شحيح الموارد، ومن أقلّ البلدان نمواً، فإن استضافة اللاّجئين تحدٍّ كبير لنا. لذا، ندعو المجتمع الدولي إلى تزويدنا بالمساعدة المالية لتمكيننا من الاضطلاع بهذه المسؤولية، بتوفير الحد الأدنى من معايير الرعاية.

وبالإضافة إلى مسألة اللاّجئين، هناك مسألة الأشخاص المشرَّدين داخلياً، التي واصلت تزايدها في جميع أرجاء العالم، وبخاصة في أفريقيا، وهي تستدعي منّا اهتماماً مساوياً. واعتماد الاتحاد الأفريقي في السنة الماضية اتفاقية حماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم، مَعْلم هامّ يستلزم دعم المجتمع الدولي بأكمله.

ولا تزال الجزاءات المفروضة على زمبابوي تسبِّب معاناة كبرى لشعب ذلك البلد ولمنطقة الجنوب الأفريقي كلها. وبالمثل، فإنّ الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي أدانته الأمم المتحدة عبْر العديد من قرارات الجمعية العامة، أدّى إلى ضائقة لا توصَف لشعب كوبا. وتدعو زامبيا هذه الهيئة إلى ضمان رفع الجزاءات عن زمبابوي ورفع حظر الولايات المتحدة عن كوبا.

وفي محاولة من زامبيا لتوطيد الحوكمة الديمقراطية، فإنها في سبيلها إلى سنِّ دستور جديد. والمؤتمر الدستوري الوطني الذي أُنشئ للإشراف على العملية، اختتم أعماله وقدَّم مشروع دستور، ينتظر عرضه على البرلمان للنظر فيه. وكما تعلمون، فإنّ زامبيا ستُجري انتخابات رئاسية وعامة في عام ٢٠١١. وسيُدعى مراقبون دوليون للانتخابات، بينهم مراقبون من الأمم المتحدة، كما حدث في الماضي.

وفيما نؤكد مجدداً دور الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية، دعونا لا نتغاضى عن المعاناة والضائقة الشديدَين في عالمنا. ولْيكن ذلك هو القوة التي تدفعنا إلى العمل، حيث ستعمل جميع الأمم معاً في تلبية أهداف شعوبنا ومطامحها.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠.